التاريخ

مفهوماً ومنهجاً

بين النظرية والتطبيق

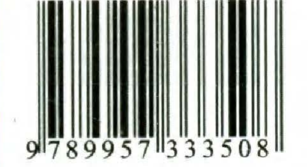
الدكتــور
مأمون عبد الله بني يونس

للنشر والتوزيع
الوراق
www.alwaraq-pub.com

التاريخ
مفهوماً ومنهجاً
بين النظرية والتطبيق



عمـــان - شـــارع الجامعة الأردنية
مقـابل كـليــة الزراعـــة
تلفـاكـس : 7798 533 6 00962
ص.ب 1527 عمـان 11953 الأردن
E-mail: info@alwaraq-pub.com
E-mail: halwaraq@hotmail.com



9789957333508

www.alwaraq-pub.com

التاريخ مفهوماً ومنهجاً
بين النظرية والتطبيق

التاريخ مفهوماً ومنهجاً
بين النظرية والتطبيق

تأليف

د.مأمون بني يونس

قسم العلوم الانسانية

كلية الآداب واللغات

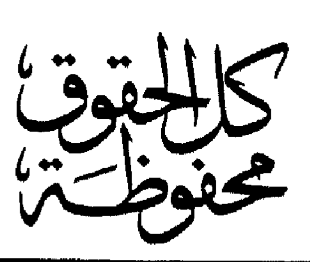
جامعة جدارا



الطبعة الأولى

2014





٩٥٦

بني يونس، مأمون عبدالله

التاريخ مفهوما ومنهجا بين النظرية والتطبيق /

مأمون عبدالله بني يونس.ـ عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣ .

(   ) ص.

ر.أ. : (٢١٤٧/ ٦ / ٢٠١٣) .

الواصفات :/التاريخ الإسلامي//التاريخ/

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN : 978 - 9957 - 33 - 350- 8 (ردمك)



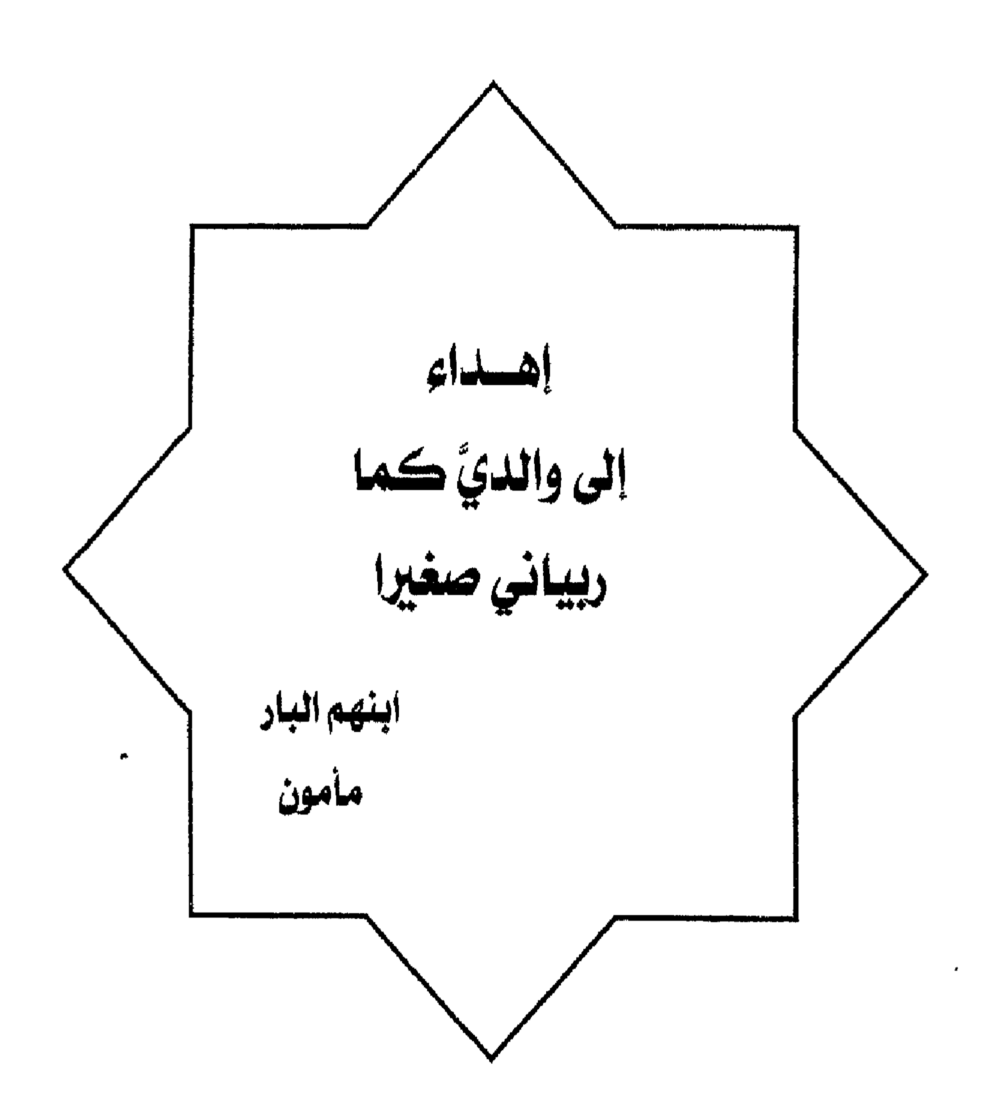
مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع

شارع الجامعة الأردنية – عمارة العساف – مقابل كلية الزراعة – تلفاكس 00962 6 5337798

ص . ب 1527 تلاع العلي – عمان 11953 الأردن

e-mail : halwaraq@hotmail.com

www.alwaraq-pub.com - info@alwaraq-pub.com



إهــداء

إلى والديَّ كما

ربياني صغيرا

ابنهم البار

مأمون

المحتويات

تقديم :

التاريخ مدرسة يتخرج منها العظماء والزعماء وقادة الفكر والرأي وصناع المستقبل، وقد ظل الكثير من المفاهيم المتعلقة بهذا العلم غائماً يلفه الغموض، فبعض المفكرين رأى فيه سياقات من الوقائع عفا عليها الزمن، فللحاضر رجاله وقادته، من هنا فان الالتفات الى الماضي لا يجدي نفعاً، اذ ينبغي أن يظل المستقبل مقصد الأفكار والأبصار، وغاب عن هذا الفريق حقيقة كونية ساطعة، وهي أن الزمن سلسلة متصلة الحلقات مترابطة العرى لا يمكن الفصل بينها والا وقعنا في فخ العزلة ومحدودية الأفق وضيق العطن.

وفي هذا الكتاب يعمل المؤلف على جلاء المفاهيم لدى عدد من المفكرين المهتمين بهذا المجال، ممن لهم باع طويل في ميدان المعرفة التاريخية، وقد تتبع مقولاتهم ومحّصها وحلّلها دارساً مستبصراً متأنياً، وعمل على مناقشتها وتوضيحها وأبدى رأيه في ما أثارته من قضايا واشكالات.

وهو لم يكتف بذلك فحسب، بل عكف في بحوث ثلاثة مهمة بحث ضمها هذا الكتاب على الدراسة التطبيقية التي عمد من خلالها الى الغوص في عمق التاريخ ماضياً وحاضراً كاشفاً عن الأبعاد المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي غالباً ما يهملها المؤرخون لأنهم يصرفون جل اهتمامهم الى الوقائع الكبرى والأحداث السياسية، وينشغلون بتفاصيلها بعيداً عن جوهرها المتمثل في حياة الناس البسطاء الذين هم ملح الأرض ومصدر النبض الحقيقي للزمن، فهم عماد الأشياء والأحياء.

من هنا كانت أهمية طروحات الكاتب التي لم تقف عند الحاضر في البحث المتعلق بالعقبة بل نفذت بعيداً الى الجذور، وتجاوزت ذلك فيما تلاها من بحوث لتلامس حرارة الحياة في صفوها وكدرها زمن الرسول (ﷺ) مقترباً من البقاع المجهولة في النفس الانسانية التواقة الى الاستئثار برغد العيش حتى ولو كان ذلك

بعد الولوغ في مستنقع الغدر والطمع والحقد الدفين، وما يقابل ذلك من طهر ونقاء وعفّة لدى أنصار الرسالة السماوية التي جاءت هدى للعالمين.

أما البحث الثالث فلامس جرحاً ناغراً في تاريخنا المعاصر، وهو (الوحدة) التي جربنا فيها أشكالاً متعددة، ولم نفطن إلى النموذج الناجح على مقربة منا، وهو الوحدة الأوروبية، وقد عالجها المؤلف معالجةً تستحق الاهتمام منطلقاً من الإيمان بضرورة إنجاز وحدتنا القومية على نحو عملي ربما كان النموذج الأوروبي واحداً من أهم الخيارات المطروحة أمامنا.

أرجو أن يكون هذا الكتاب أول الغيث لينهمر الخير والعطاء، وأن ينفع الله به.

أ.د. محمد الشنطي

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة جدارا

مقدمة

لم تكن مهمة المؤرخ في يوم من الأيام مقصورة على رصد الأحداث في تتابعها عبر الزمن أو في اطارها الجغرافي فحسب، فالتاريخ علم من العلوم الانسانية بالغة الأهمية والخطورة، ومنذ أن كتب ابن خلدون مقدمته الشهيرة التي تحولت الى سفر من الأسفار الزاخرة بالمعارف الانسانية وهي تفرض على المؤرخ أن يكون على صلة وثيقة بكافة الطروحات التي تطرقت اليها، فالمؤرخ يهمه العمران البشري وتهمه مسائل علم الاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد والفكر والفكر السائد في المراحل التي يتحدث عنها كما تهمه الأحداث التاريخية بالقدر نفسه وعلى المستوى ذاته، فلا يجوز للمؤرخ أن يغفل أصول التأريخ تحقيقاً وتأريخاً وفهماً.

من هنا كانت النظرية على اختلاف وجوهها وفي شتى مجالاتها مهمة ملزمة للمؤرخ، فلا بد له من فلسفة نظرية يقيم عمله على هدي من مبادئها، كما لا يجوز للمؤرخ أن يغفل أصول المنهج وطرائقه فهي صلب الأمر وجوهره، من هنا كان اهتمامي بالرؤى النظرية، وبمادتها المعرفية على أصولها العلمية الحقيقية لدى علماء أجلاء لديهم العلم والخبرة التي تمكنهم من تشكيل قاعدة نظرية صلبة يمكن استثمارها في وضع معايير علمية دقيقة من ناحية واستخلاص منهج جديد في دراسة التاريخ وتحليل معطياته والوصول الى أفكار من شأنها اثراء السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي يزخر بها التاريخ .

أما الدراسات التطبيقية فهي تستهدي بهذه الثروة النظرية التي من خلالها أمكن سبر أغوار أحداث التاريخ وقراءة ما وراء سطوره وفهمه والغوص الى دخائله، وهذا ما حرصت على بلوغ أهدافه عبر الدراسات التطبيقية في هذا الكتاب.

ولعل الدراسة في مجموعها تعالج قضايا في الفكر التاريخي مفهوماً ومنهجاً في النظرية والتطبيق في إطار التطورات التاريخية السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، وبالتالي تساعد بدورها على تصحيح فهمنا للتاريخ وأحداثه وبواعثه العميقة التي تجعله أكثر عقلانية. ففي الجانب النظري كانت الدراسة النقدية لمفهوم التاريخ عند المفكر عبدالله العروي، ومنهجية الدراسات التاريخية عند المؤرخ عبدالكريم رافق. أما الجانب التطبيقي فقد كان في دراسة غزوة بني المصطلق والمجتمع الإسلامي في صدر الإسلام، والوقوف على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العقبة في العصر الحديث. وجاء تتويج الجانب التطبيقي في الكتاب تلك التجربة الأوروبية في الوحدة التي استندت على المصالح المشتركة على أساس المساواة، وقد عملت على تقديم أنموذجاً عصرياً يتمثل في ذلك النظام الذي اختاره الأوروبيون مفترضاً أن دراسته والاستفادة منه في إقامة لون من ألوان الوحدة بين شعوب الأمة العربية على أساسٍ متين وفقاً لمتطلبات المرحلة التي يعتبر الاقتصاد رافداً أساسياً من روافدها، ومن ثم إقامة وحدة عربية شاملة تسودها الديمقراطية واحترام القانون، ويعتمد هذا البناء على مقومات أساسية، مدفوعاً بضرورات المصير العربي الواحد في مواجهة التحديات الراهنة.

وإنني أخص بالشكر الأستاذ الدكتور محمد الشنطي عميد البحث العلمي في جامعة جدارا على تشجيعه لإنجاز هذا العمل وابداءه الكثير من الملاحظات النقدية والتصويبية، ولعنايته ودقته الفائقتين في حسن إخراج هذا الكتاب، وطبيعي انني وحدي المسؤول عن أية هفوات وأخطاء في هذه الدراسة، إذ ان الكمال لله وحده سبحانه وتعالى.

والله الموفق والهادي الى سواء السبيل

المؤلف

الباب الأول

في النظرية

الفصل الأول

كتاب الدكتور " عبدالله العروي"

مفهوم التاريخ

دراسة نقدية

الألفاظ والمذاهب:

- التساؤلات التمهيدية
- مفاهيم وتاريخيات
- الإستشراف

المفاهيم والأصول :

- منطق المؤرخ
- منطق التاريخ
- الهوامش



مقدمة البحث :

يعتبر العروي مفكراً عقلانياً طبع حقبة تمتد عقوداً من الزمن في تاريخ الفكر العربي المعاصر، وربما ساهم في ذلك اطلاعه العميق على المناهج الحديثة في العلوم الإنسانية، واستيعابه الفكر الأوروبي وإتقانه لعدة لغات أجنبية وخاصة الفرنسية. ويبدو أن الصورة الثقافية التي عرف بها العروي هي الممارسة التاريخية التي جعلت أعماله في ميدان التاريخ تتميز بالموضوعية.

وفي سياق النقاش المؤسس حول أطروحة فرانسيس فوكوياما "**نهاية التاريخ**" أصدر العروي كتابه تحت عنوان "مفهوم التاريخ"، ومعلوم أن العروي ومنذ إصداره كتابه الشهير "**الايدولوجيا العربية المعاصرة**، 1970" عندما يصدر كتاباً فان ذلك يمثل حدثاً ثقافياً حقيقياً بالنسبة للمثقفين والمهتمين بشؤون الفكر والبحث، ليس لأنه صاحب دعوة، وإنما أيضاً للجانب الموسوعي لفكره، ولعمق تحليلاته، ومن ثم قد يتفق المرء معه أو يختلف، لكنه يبقى مثار فكر حيوي مبدع لاسبيل عنه في بناء الفكر العربي المعاصر .

لقد انشغل بالقضايا الكبرى الوطنية والقومية والفكرية انشغالاً عميقاً مهموماً بالمشاكل التي تواجه الإنسانية، غير أن اهتمامه بالمفاهيم تدقيقاً وتفكيكاً وتحليلاً قبل استعمالها محاولاً إيجاد آليات معرفية لاستخدامها كي يحصل الفهم والتفاهم جعل منه مفكراً ومنظراً في كل كتاباته التاريخية والفكرية. ضمن هذه المقاربة تولدت الرغبة في دراسة خطوات البحث في كتابه "مفهوم التاريخ".

عبد الله العروي

ولد المفكر والروائي والكاتب المغربي عبد الله العروي سنة 1933 بمدينة أزمور. تلقى تعليمه في العاصمة المغربية الرباط وتابع تعليمه العالي في فرنسا في جامعة **السوربون** وفي معهد الدراسات السياسية بالعاصمة الفرنسية باريس. حصل سنة 1956 على شهادة العلوم السياسية وعلى شهادة الدراسات العليا في التاريخ سنة 1958 ثم على شهادة التبريز في الإسلاميات عام 1963، وفي سنة 1976 قدم

أطروحة بعنوان "الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية: 1830-1912" وذلك لنيل **دكتوراه الدولة** من السوربون. وهو حالياً أستاذاً جامعياً بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

بدأ عبد الله العروي النشر سنة 1964 تحت اسم مستعار (عبد الله الرافضي). احتوى نتاجه الإبداعي على دراسات في النقد الإيديولوجي وفي تاريخ الأفكار والأنظمة وأيضا العديد من النصوص الروائية. نشر أعماله في مجموعة من المجلات: **أقلام** (الرباط)، **مواقف** (بيروت)، **دراسات عربية** (بيروت)، (بالفرنسية: **Les temps moderns**)، **ديوجين** (باريس).

أعماله

- الغربة: رواية، 1971.
- الإيديولوجيات العربية المعاصرة، تعريب محمد عيتاني، وتقديم مكسيم رودنسون، 1970
- العرب والفكر التاريخي،1973
- اليتيم: رواية، 1978
- مفهوم الإيديولوجي، 1980
- مفهوم الحرية، 1981
- مفهوم الدولة، 1981
- ثقافتنا في منظور التاريخ،1983
- مجمل تاريخ العرب،1984
- الفريق: رواية، 1986
- أوراق: سيرة ذاتية، 1989

- **مفهوم التاريخ،** 1992
- غيلة: رواية
- السنة والإصلاح
- من ديوان السياسة، 2009

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

موقع اتحاد كتّاب العرب Union des Ecrivains du Maroc

www.arabphilosophers.com

كتاب عبد الله العروي " مفهوم التاريخ "

يتكون الكتاب من مدخل تضمن ملاحظات هامة وثلاثة أجزاء:

الجزء الأول :"الألفاظ والمذاهب" وتكون من أربعة أقسام، تضمنت 10 فصول، وهو متخلق بالهيكل العام للدراسة .

القسم الأول "تساؤلات تمهيدية" ويقع في أربعة فصول بمجموع 34 صفحة، القسم الثاني "مفاهيم" ويقع في ثلاثة فصول و 33 صفحة، والقسم الثالث :" تاريخيات " (الاسطو غرافيا) ويقع في عشرة فصول و 108 صفحات وأما القسم الرابع " الاستشراف ويقع في 17 صفحة .

أما **الجزء الثاني** :" المفاهيم والأصول"، وهو الشق المفاهيمي من الدراسة، ويتكون من قسمين، موزعان على 4 فصول .

القسم الخامس: "منطق المؤرخ ويقع في خمسة فصول ومجموع 110 صفحات. والقسم السادس: " منطق التاريخ "يقع في أربعة فصول في 56 صفحة ثم الخاتمة وتقع في 7 صفحات. فجاءت الأقسام الستة والخاتمة موزعة على 425 صفحة.

غير أن **الجزء الثالث** تضمن الفهارس والمراجع، بدأ بفهرس المؤلفين بالعربية ثم فهرس المؤلفين بالأعجمية، ثم فهرس المفاهيم ثم المراجع العربية فالمراجع الأعجمية، وانتهى هذا الجزء بأعمال المؤلف حيث قسمت مؤلفاته إلى أربعة أقسام: كمؤلفات أدبية ومؤلفات نقدية ومؤلفات من المفاهيم ومؤلفات تاريخية وكانت أول مؤلفاته النقدية "الايدولوجيا العربية والمعاصرة" 1970 وآخر مؤلفاته التاريخية: مقاربات تاريخية 1992 .

الطبعة الأولى 1992، الطبعة الثانية 1992، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان .

في "مدخل الكتاب" يستهل المؤلف بطرح التساؤل حول العديد من القضايا والإشكاليات التي تؤرق الباحث/ المؤرخ كالقصد من صناعة كتابة التاريخ ؟ وكتابات الأكاديميين الآخذة بمناهج غربية دون تحديد لزمانها أو مكانها، وعدم وضعها في إطار التغييرات التاريخية، ليخلص إلى نظرته في صناعة التاريخ وهي"وجود أو انعدام وعي تاريخي"وهو ما يتعلق بذهنية العموم لا بإنتاج المؤرخ، إذ إن صناعة المؤرخ هي المساهمة في دفع مستوى الوعي لاعند المؤرخ بل عند المواطن. ويبرز عدد كبير من الكتب المؤلفة في موضوعها وفي لغة واحدة، وقصد من ذلك إبراز المؤرخ صاحب المهنة الذي لا يهتم بتأريخ التاريخ (**الاسطو غرافيا**) بمنهجياته وأصولياته، والذي يشبّههم بطالب الرياضيات الذي يتدرب على تقريس المعادلات ودون الاهتمام بالمفاهيم الأخرى (مفهوم **الدّالة** ومفهوم **العدد**) ص 17.

كما يرفض الكتاب فكرة الاقتداء الأعمى بالمؤرخين القدامى أمثال **ابن خلدون** الذي يمثل بشخصيته عدة شخصيات: راوياً، مشاهداً، مؤرخاً، منظراً، مبدعاً، كاشفاً، "بأي شخصية من الشخصيات الخلدونية يقتدي المؤرخ المبتدئ ؟ هل للتقليد والاقتداء في هذه الظروف معنى؟" ص18، ويدعو إلى نقد الكتابة التاريخية المترجمة إلى العربية والتي كثيراً لا تعين على توضيح فكرة التاريخ بل على طمسها، وضرب مثالاً عليها "فكرة التاريخ للانجليزي **كولينجوود**: أن التاريخ كله

من صنع المؤرخ " ص18، فاعتبر أن لهذه النظرية ظروف وحدود مبسوطة في سيرة المؤرخ الذاتية. وكذلك في قول **سينيوبوس**"لا تاريخ بدون وثيقة "، كان على المترجم أن يفصلها وينقدها في المقدمة .

ويؤكد الكتاب ضرورة دراسة الظروف التاريخية ونشأتها عند عمليات الترجمة "فإن ما يسمى **وضعانية** في فرنسا يسمى **تاريخانية** في ألمانيا "ص19، إن المناهج لها معطيات تاريخية نابعة من المجتمع الذي عايشته، وفي غياب هذه التوضيحات تختل هذه المناهج وتصبح تقريرية غير نقدية مفصولة عن أصولها المعرفية .

وقد نقد الكتاب الكتب التي تأخذ عناوين العموم والإطلاق (**الفلسفة**) وهي في حقيقتها تتناول فئة معينة من فئات المجتمع الإنساني حيث يقول "هل فلسفة التاريخ الإسلامية خاصة بالإسلام أم عامة؟ وإذا أدخل صاحب المقالة تاريخ غير المسلمين، زنوج وهنود حمر وصينيين في قالب إسلامي فإنه يرتكب خطأ الذي لا يفتأ يحاكم المسترقين الغربيين عليه، وإن اكتفى بالتاريخ الإسلامي، فكيف يدّعي أنه يقدم فلسفة والكلمة تتضمن تعريف العموم والإطلاق؟" ص20 .

كما **انتقد المؤرخ المبتدئ** إذا لم يأخذ **بالوعي** بإشكالية المنهج " ومما يؤخذ عليه هو اطمئنانه إلى ما تعلم وقرأ، لا يريد أن يذكر أو يتذكر. وربما أن يعرف أن المنهج المتبع محدد زمانياً ومكانياً، مطوق بسلسلة من الإشكالات والشبهات، يناقض منهجاً آخر، سابقاً أو لاحقاً والاستنتاجات المبنية عليه لا محالة محددة بدورها، وبما أن صاحب البحث لا يرى الأمور من هذا المنظور، لا يرى المنهج في إطار التغييرات التاريخية، فإنه يقدم لنا دراسة كاملة وافية شاملة لكنها غير تاريخية" ص21، فهو يعتبر أن التساؤل حول منهج دراسة التاريخ ضرورة لتطوير الثقافة القومية بعيداً عن التطورات العامة والعامية والرواية الشفوية، ودعا المؤرخ إلى كسب ذهنية تاريخية يرعاها باستمرار. ص23

لقد **ربط** بين وجود المجتمعات التاريخية وغير التاريخية بوجود أو انعدام **وعي تاريخي**، ويتعلق ذلك بذهنية العموم لا بإنتاج المؤرخين المحدثين. فهو يدعو المؤرخ

إلى النقد والتحليل بعيداً عن السرد والتقرير حيث تقود الأولى إلى إنتاج القصص التاريخي لأنه يستجيب إلى حاجة اجتماعية بشرية "بقدر ما يبتعد المؤرخ المحترف عن السرد والتقرير ويتجه إلى النقد والتحليل بقدر ما يضخم ويكبر إنتاج القصص التاريخي لأنه يستجيب إلى حاجة اجتماعية وربما بشرية". ص25

تأكد **المنهج الاستقرائي** لأسلوب المؤلف في أكثر من مجال فهو حينما يتساءل عن مدى التطابق بين التاريخ الفعلي (**التاريخ – الوقائع**) وبين التاريخ المروري (**التاريخ – الأخبار**) يبين أنه لا يدّعي معرفة حقيقة وكنه التاريخ، وإنما يكون الكشف بما ينجلي للمؤرخ إذ يؤرخ وما عدا ذلك فهو خارج نطاق صناعة التاريخ، فهو"لا يقول عن التاريخ إلا ما قاله الآخرون الممارسون بكل وعي لصناعة استحضار حوادث الماضي على أساس أن التاريخ هو الماضي الحاضر، ماضي بحوادثه، حاضر بشواهده في ذهن من يروي.ص26

وقد قصد من توظيف هذا المنهج (**الاستقرائي**) لأنه يساعد على تفهم كيفية استعمال المؤرخ **للمرويات**، كما يساعد على عدم إطلاق النعوت على المؤرخين الأشخاص وعلى المدارس التاريخية من خلال ظاهرة واحدة، وإنما اعتبر النظر إلى المنهج الشامل الذي يتماشى مع الهم الاستقرائي وهو تعامل كل مؤرخ مع الوثيقة بمعناها الواسع أي النظر إلى المنهج المطبق فعلاً من طرف المؤرخ ثم استخلاص فلسفة ضمنية لنعته بها"و من نتائج الحرص الاستقرائي كذلك عدم التساهل في **النمذجة**، أي إطلاق النعوت على المؤرخين الأشخاص وعلى المدارس ... لأن نعتاً واحداً قد ينطبق على عدة مؤرخين بالنظر إلى ظاهرة واحدة، فيما أنهم متباينون أشد التباين بالنظر إلى ظاهرة أخرى ..." ص27،

إن مفهوم التاريخ يعني سلسلة الوقائع الماضية أي مجموع الأحداث الواقعة فعلاً، وهي في نفس الوقت الكيفية التي ترو فيها تلك الوقائع، ولا يصبح الحدث حدثاً إلا بالوصف، ولا تعرف الوقائع ولا تلمس إلا بالسرد شفوياً أو كتابياً، كما لايمكن تصور وصف يطابق الحدث الواقع كامل المطابقة. وفي هذا التعريف يميز

العروي بين مسألتين: التاريخ مجموع أحوال الكون في زمان مضى وينعته بالشيء، ومجموع المعلومات حول تلك الأحوال وينعتها بالتصور، وتأسيساً عليه فالتاريخ بهذا المعنى هو دراسة لوقائع الماضي(تنقيب على الوثائق، نقد وتحقيق، فنون سرد) وهو أيضاً نظرة جماعية شاملة يلقيها مجتمع ما على مجموع حوادث الماضي، وبمعنى آخر هو تقنية من تقنيات المعرفة وهو وسيلة تقييم الحاضر وتحديد المستقبل.

وهذه الدراسة المستمدة من ممارسة البحث والتعمق لدى المؤلف (**عبد الله العروي**) تمثل ملاحظات هامة حول أدوات المؤرخ المفهومية ومناهج البحث والتحليل حسب مدارس المؤرخين ثم مجموع المصطلحات والتعريفات التي عبرت عنها بمنطق المؤرخ للوصول إلى المعرفة، ووضعها بالنسبة للإنسان كعامل فاعل (**مسألة تاريخانية**) وبالنسبة للإنسان ككائن (**مسألة الأرخانية**) ص27

إن التساؤل حول مفهوم التاريخ عند" عبد الله العروي" لا ينفع **المؤرخ المحترف** كثيراً وإنما ينفع المجتمع ككل، ويتطلب ذلك ظروفاً ذهنية واجتماعية جماعية وفردية من خلال النهج الاستقرائي ويكون ذلك بتجاوز الحدود القائمة (**الحقبة، الحدث، الوثيقة**). وهو يشير بذلك إلى إطار كل من مفهومي **التاريخانية والأرخانية** والتي يستخدمها كثير من الباحثين بغير إطارها الصحيح "إلا من له دربة وامتراس في ميدان البحث التاريخي"، "عندما نتكلم على التاريخ كمنحى بين مناحي الفكر، كمسلك من مسالك المعرفة، فإننا نعني شأناً غير التاريخ بمعنى المحيط العام الذي تسبح فيه كل الفعاليات البشرية، هذا هو الفرق بين التاريخانية والأرخانية". ص28

ولعل **الوعي التاريخي** وتغيير ذهنية العموم التي دعا إليها المؤلف لا تتحقق في حالة التفكك والانحطاط، فهي تتحقق في عهود التقدم والازدهار "..... الوعي التاريخي لا يحصل إلا في **عهود التقدم والازدهار**". ص29

إن ما يميز كتاب العروي "مفهوم التاريخ" **المفاهيم والمصطلحات** التي وضعها في معالجة موضوعه والطريقة التي يوظفها بها :

التاريخ، المؤرخ، منحى المؤرخ، نقد أم تجاوز، عهد **قبتاريخي**، حادث، حديث، الحدث، تأرخه، تاريخيات (**الاسطو غرافيا**) ... الخ. إن مثل هذه المفاهيم وكثير من الفرضيات والنظريات التي تعود إلى مؤرخين آخرين وتنتمي إلى فلسفات ومنهجيات وقراءات مختلفة متباينة يمكن الرجوع ببعضها إلى "**كولينجوود، شاتلة، الحسن اليوسي، كروتشه، فولتير، بيترغييل** ..... الخ قد تعامل معها بحرّية واسعة وبوعي تام لتحقيق أهداف منهجه الاستقرائي والتحليلي. فنراه **يقارن** بين كولينجوود "كلما خضع الإنسان في تصرفه لطبيعته الحيوانية، لغرائزه وشهواته، حاد عن شرعة التاريخ" وبين شاتلة الذي يقرر "إذا كان التاريخ يعني أساساً الوعي به فلا تاريخ للطبيعة قبل الإنسان". والمؤرخ هو الإنسان الكائن في التاريخ الواعي به، كما انه هو الذي يقوم بتحويل الحدث إلى مادة تاريخية، فالحدث التاريخي هو في الواقع حدث المؤرخ، أي انه نتيجة بحث وتحقيق، وإذا كان لكل مؤرخ منحى في التعامل مع التاريخ- ذهنيته، توجهه الفكري، منطقه الخفي- فان الوعي بالتغيير والفعل والممارسة هما الصفتان المميزتان لكل مؤرخ. ص36

فهو يعتبر التاريخ **استحضار**، وتعنى منهجية التاريخ بمسائل مثل: ما هو الحدث؟ ما هي الوثيقة؟ ما هو النقد؟ ما هي الرواية؟ ما هو دور الماضي في فهم الحاضر ودور الحاضر في فهم الماضي "المؤرخ لا يعرف إذا بالمهنة أو الموضوع المدروس أو الأسلوب، بل بتلك العملية التي نعتها ابن خلدون بالنظر والتحقيق، يكفي أن نستحضر الماضي، المؤرخ ناظر، محقق، حاضر" وان مادة التاريخ هي الحادثة – الوثيقة وبينهما عملية النقد كرابط، والحدث ليس معطى بل نتيجة وهدف يأمل المؤرخ الكشف عنه من خلال الوثيقة، وكل مؤرخ يكّون حدثاً تاريخياً بما لديه من معلومات مستخرجة من الوثائق التي يعتبرها العروي أثر الحدث. ص45، إذ ليس التاريخ دراسة للأحداث فقط بل هو أيضاً دراسة النظرة إلى تلك الأحداث، والمؤرخ لايصف الماضي كماضي، وإنما يصف الماضي المستحضر في الذهن، من خلال النقد الذي لا يقف عند حدود الفهم أو المقارنة أو الترتيب، بل

النقد الذي يدخل في تفكك الوثيقة (الشاهدة) إلى عدد من الأجزاء وترد كل الأجزاء إلى إطار أصلي، والتفكيك وما يتبعه من تجميع هو نقد المؤرخ. معتبراً (العروي) أن النقد ضرورة للمؤرخ والذي يمثل مجموعة الشواهد مقابل مجموع الأحداث المذكورة، المروية، المحفوظة، ونسبة هذه بتلك، وهو ما يعرف بالنقد.

أما المنهج التاريخي فهو كل عمل يبدأ بطرح أسئلة توجه الباحث إلى التنقيب المنظم والمكثّف والجماعي على وثائق من نوع جديد – مخلفات مادية – التساؤل حول ماهية الحدث، ماهية الوثيقة، الشاهدة، النقد، دور الماضي في فهم الحاضر والعكس. ص86

كما يدعو إلى التذكير **بالتعريف** وعدم تجاوز الازدواجية اللغوية وتخطيها في المفردات والمفاهيم "نقرأ في التحليلات السابقة كلمة مؤرخ ونفهم هذا المؤرخ أو ذلك، مع أن المقصود هو المؤرخ المثالي، حافظ التاريخ المعلوم (ممثل الجنس). نقرأ كلمة تاريخ ونفهم عالماً كاملاً مستقلاً عن الذي نعيش فيه كما أننا ننسى دائماً أن الحلم جزء من واقعنا" ص 39-40.

واعتبر "العروي" أن التاريخ **مجال الحرية**، ويبدو تأثر المؤرخ بالمدرسة "الفلسفية" التحررية التي مثلها "فولتير"، ماكولي، غيزو، اكتون، التي وضعت المعرفة التاريخية في خدمة الحرية.... ولكن الحرية التي قصدها المؤلف هي الموجودة في **ذهن المؤرخ**، أي إذا كان واعياً بذاته وبالعملية التي يقوم بها. ص44.

وكثيراً ما يطرح النصوص التاريخية **محللاً ومقارناً** بينها ويترك الاستنتاج للقارئ بعد أن يطرح الأسئلة عليها: "يقول الحسن اليوسي في شأن التاريخ ..... ولنقارن هذا مع قول شاتلة عن الأحداث المذكورة في كتاب هيرودوت ......" ص 72-73

وبالإضافة إلى المعلومات الوافية التي تفسر بعض الأحداث والمفاهيم التي تضمنتها حواشي الكتاب، وكثير من المصطلحات والمفاهيم التي أثرت البحث

والنقاش والتحليل "اليوريستيك: العلم الذي يبحث في طرق التوثيق، **الإشكالية** :النظر في المسألة المطروحة وفي وسائل تصورها" واعتبر أن النقد ضرورة للمؤرخ والذي يمثل مجموعة الشواهد مقابل مجموع الأحداث المذكورة، المروية، المحفوظة، ونسبة هذه بتلك، هو ما يعرف بالنقد.ص86

كما أنه يضع **الفرضيات** من خلال منهجيات المؤرخين ويقوم بتحليلها ليصل إلى الاستنتاج المناسب ليصدر الأحكام المناسبة: "يبدأ النقد التاريخي بالنقض والإنكار وينتهي بالحشر والإثبات". ص92

واستخدم بعض الكلمات اللاتينية وما يقابلها من العربية: **دوكمنت** (عهد) **المودل** (النموذج) كما استخدم من خلال حواشيه مفردات **مغربية محلية** مثل **مكس** (ضريبة)، **كانون** (سكان)، **وسق** (تجارة).

لقد اعتبر العروي أن التاريخ المكتوب مرتبط بالفكر العلمي الحديث المبني على الملاحظة والتجربة، الأمر الذي دفعه إلى الاستنتاج بأن ثمة ظروف متشابهة سبقت ظهور المؤرخين في هذا المجال. "نلاحظ تشابهاً في الظروف العامة التي سبقت ظهور كل من فرانكه في **ألمانيا** – فوستل في **فرنسا** – اكتون في **انجلترا** .." ص 111

ومن هنا فهو يربط موضوع المنهجيات بالثورة الفكرية في أوروبا خلال القرن الثامن عشر "هل يتصور أحد أن **شامبليون** كان يستطيع أن يفك الغاز **الهيروغليفيات** لو لم يتغير الجو الثقافي المحيط به؟" ص128، وهو يميز في هذا المجال بين الأثر (مخلفات المادية) والأثر بالمعنى التقليدي الإسلامي وهو الرواية الشفوية عبر سلسلة من الرواة. ص130.وقد اعتبر نوعية المخلفات المعتمدة في الاختلاف بين المدارس التاريخية التي قارن بينها مستنداً إلى العلوم المساندة لعلم التاريخ. كما ربط بين **التاريخ السياسي والتاريخ الاجتماعي** من خلال ما امتاز به المجتمع الأمريكي، بكون الدراسات التاريخية استندت دائماً فيه إلى الاقتصاد والإحصاء، وسبب ذلك مرتبط بثورة الرأسمالية الديمقراطية، مما أدى إلى ظهور التاريخ

الاقتصادي الجديد الذي رافق نموه وتطوره اختراع الحواسيب الإلكترونية القوية القادرة على خزن وتعبئة آلاف المعلومات.ص136.

كما يدعو الكتاب إلى توظيف **العلوم الأخرى المناسبة** إذا ما واجه المؤرخ مشكلات في الكتابة التاريخية، واعتبر أن علم (**البيولوجيا- الشاهدة الجسمية**) يقوم بهذا الدور حينما لا تتغلب عليها الوثائق المكتوبة ولا اللغويات ولا الأثريات. "إذا وجد تشابه كبير في تصنيف الفصائل ونسبها بين سكان منطقة **بواتيه** الفرنسية وسكان **المغرب** فأقل ما يستنتج من هذه الظاهرة المحققة أن الجيش الإسلامي لم يتبخر سنة 732 م كما يروى عادة في التاريخ المدرسي"ص152-153.

لقد **فسّر وحلّل** أحكام الفلاسفة والمفكرين والمؤرخين ضمن منهجه الاستقرائي، فهو يظهر حكم فولتير بالذهنية الفلسفية التي يتضمنها التاريخ المكتوب والذي يستفيد منه المواطن "فهو (**التاريخ المكتوب بذهنية فلسفية**) الصحيح في مجمله لا في كل واحدة من تلك الجزئيات التي يتشبث بها السفهاء من الكتّاب" ص179.

كما فصل '**العروي**' منطق المؤرخ والمسائل التاريخية التي تتعلق بالعنونة والتوطين والتوقيت والتحقيب والتعليل والتألفة، واعتبر أن هناك خصوصية للتاريخ وهي **الاستقصاء**، وأن المؤرخ هو الذي يتشبث بخصوصية منحاه، وهو ملزم بالتعيين والتخصيص حيث يكون التعيين بالكشف عن مختلف العلاقات التي تربط الأمر الذي نبحث فيه(**التعريف**) ثم يأتي دور الاستيعاب (**الاستحضار والتفسير والتعليل**)، ثم مرحلة الجمع والضم (**التألفة**). ص242

وأعطى أهمية كبرى لنعت الحدث (**العنونة**) " قد يتلخص كل عمل المؤرخ في نعت الحدث" ص243، وهو يعتبر العنونة **توطين** (نسبة إلى مكان محدد) **وتقويم** (نسبة إلى نقطة البدء) **وتحقيب** (نسبة إلى فترة مميزة، داخل تدفق الأزمنة) وعليه يكون العنوان حكم يقوم على فرعين استخدام السؤال (**لماذا**) والجواب (**التعليل**). ص294

وكان استخدام **المفاهيم** (الجامعة) قد نال اهتمام 'العروي' بحيث أنه ليس المهم استعمال هذه المفاهيم بقدر **كيفية استعمالها** ولأية غاية " وهي على مستويات جد مختلفة من التعميم، ليس استعمالها دائماً مشروعاً ولا حتى وارداً في خطة بحث المؤرخ المحترف" ص248.

وقد ميّز بين **التأرخة** (تهم كل مظاهر الكون) و**التأريخ** (مناط بالأحداث البشرية) بينما **التوقيت** (مناط بالطبيعة المستقلة). ص266

واهتم بقضية **التحقيب التاريخي** واعتبر أنها تقوم على **مسألتين** لا بد من التمييز بينهما "الأولى تهم التحقيب العام – كل دولة تكتب التاريخ العام من منظورها وهو يختلف من قارة إلى قارة ومن ملة لأخرى، والثانية التي يعنى بها الباحثون التي تتعلق بتحديد كل حقبة مدروسة على حده في إطارها الجغرافي، وعلى مستواها المفهومي" ص 281.

كما نرى المؤرخ 'العروي' قد **قابل** بين كثير من المفاهيم والمصطلحات التي تساعد على الكتابة التاريخية :" التحليل يقابله التركيب، التفكيك يقابله التأليف، التدقيق يقابله الإجمال"ص323. كما عبر عن عملية الانتقال من الخاص إلى العام أو من الجزئي إلى الكلي (**بالتألفة**) ص323.

وقد **انتقد** المؤرخ "عبد الله العروي" كثيراً من الكتب الشهيرة في التاريخ العربي واعتبر أن عناوينها حملت أكثر مما يلزم من المعاني وأن أغلبها استعمل بغرض **السجع**.ص324، كما انتقد أقوال بعض مشاهير المؤرخين :" قال **فوستل**" باعث التاريخ العلمي في فرنسا :"عشر سنوات من التحليل ليوم واحد من التأليف " فلم يمنعه هذا التحفظ من كتابة مؤلفه الجامع "**المدينة القديمة**، 1864"، ص331.

وكثيراً ما يلجأ المؤلف إلى **تكرار** بعض النتائج التي وصل إليها في فصول سابقة ليذكرها في بداية فصول لاحقة، وهذا التكرار إنما قصد منه **ربط الأفكار وتسلسلها المنطقي** :"قلنا في فصل سابق ...، قلنا أن هذا التنوع... الخ " ص 335.

وهو ينبه الى بعض **هفوات المؤرخ** في استخدامه لمفردات تشترك فيها معاني كثيرة "نبهنا مراراً على اشتراك المعاني في كثير من المفردات التي يستعملها المؤرخ" ص 336. كما صنف المفاهيم فيما يخص التاريخ في مواضع كثيرة ليضعها في سلسلة متضادة موضحاً بالرسم:

الحاضر	الإنسان	الحي	الوعي	الذات	الهوية	المعنى	الفهم	الذوق
الماضي	الطبيعة	الجامد	اللاوعي	الموضوع	الحتمية	المادة	التغيير	القياس

وصنّف كذلك فيما يخص المؤرخ من خلال مواجهات اعتبرها عنيفة: المؤرخ الفيلسوف ضد المؤرخ التقليدي، الرومانسي ضد المحقق، لينيوبوس ضد سيميان، مارو ضد موارزه، داري ضد همبل، فيلاد ضد الثوسر.ص345

ونلاحظ أنه اعتمد أقوالاً وأحكاماً مقتبسة لكثير من الفلاسفة والمفكرين والمؤرخين وجعلها **مفاتيحا** لفصول الكتاب وموضوعاته.

لقد أكدّ ا"العروي" أن منحى التاريخ يدخل في جميع العلوم الاجتماعية، من خلال تحليل دراسات كثير من المفكرين أمثال كروبر، بندكت، كارل براخت .. ص54.

وقد أولى مسألة "**التاريخانية**" الاهتمام الكبير والتي يحياها المؤرخ الذي يفترض فيه الوعي والنظر وليست نظرية حول البحث التاريخي. واعتبر أن المؤرخ الموضوعي يتعامل مع الوثائق أو المصادر **بحياد تام**. فهو يرسم **حركة التاريخ** لفترة تاريخية معينة "إذ المطلوب من هذا الأخير (المؤرخ) هو أن يتقيد بمسطرة معينة

مضبوطة في تعامله مع الشواهد الماثلة أمامه، وأنه في هذا الإطار يستطيع أن يكون موضوعياً "ص343،

والتاريخية عند 'العروي' أن يقرأ المؤرخ الحدث على ضوء ماضيه كما حصل، وهي "**حركة أفقية**" بينما **التاريخانية** تمثل حركة التاريخ وتطورها حيث بدأت في فترة معينة وما آلت إليه الآن، فهي "التاريخانية" تمثل **'خط عمودي'** في حركة التطور التاريخي. "التاريخية شيء والتاريخانية شيء آخر، الأولى طريقة للبحث في حين أن الثانية تقرر حتمية التطور، تنفي حرية الفرد وتتحاشى الأحكام الأخلاقية.. وتدعو إلى الرضوخ والانقياد" ص348، فحركة التاريخ تتطور بمعزل عن إرادة الفرد، والصدفة لا تلعب دوراً هاماً في المجتمع.

كما أن التاريخانية عند 'العروي' التي **عرفت به وعرف بها** تدعو إلى نقد المطلق، كما أنها **ضد التعميم** للأحداث التاريخية، إذ ليس هناك حدث تاريخي واحد "التاريخ تاريخ لأنه لا يعود ولأن كل عمل فيه يتميز بخصوصية ذاتية" ص357. "انطلاقاً من التحليلات نفسها قد نتجه إلى نسبية تامة مطلقة وبالتالي إلى تفتيت التاريخ، فيسهل على الخصوم نقد التاريخانية" ص 358.

غير أن التاريخانية ترصد الأحداث بعملية **التراكم الكمّي** التي ينبني عليها **التراكم النوعي** للأحداث محدثة التطور النسبي لها "التاريخانية منطق التاريخ إذ – **يعي نفسه**–، مرحلة تتوج مراحل سابقة،مكسب يغني مكاسب أخرى" ص357، فهي إذاً أن ننظر إلى الحركة وليس إلى الحدث نفسه" تتلخص الثورة التاريخية في نفي هذا المنظور الانتقائي، هل يصح أن نلغي من سجل الماضي فترات كاملة بدعوى أنها في نظرنا سخيفة أو جاهلة؟' ص353.

فالتاريخية "مفهوم" إذا استطعنا أن نفهم حركة التاريخ ومنطق التاريخ نكون قد فهمنا التاريخانية، فهناك **تصوران** للتاريخانية **الأول** يمثل تراكمي يقود إلى تراكمي للأحداث **والثاني** تراكمي يقود إلى نوعي لهذه الأحداث، "سبق أن أشرنا إلى وجود تصورين لتحقيق الغاية في التاريخ.الأول تراكمي والثاني تجسيدي ولا جدال أن

التاريخانية كمنهج دراسي قد توافق كل واحد منهما، غير أن التاريخانية كفلسفة لا تحتمل إلا التصور الثاني لأنها نشأت أصلاً على أساس تفنيد الأول "ص357.

ومن هنا **يقرّر** "العروي" في **تاريخانيته** أن المجتمع العربي يسير في المجتمع التاريخي وليس التاريخاني، **فالدول العربية** تمثل تراكم الأحداث وهذا التراكم كمي وليس تراكم نوعي، فالتاريخية تقود إلى التاريخانية وبالتالي فهو "العروي" يقرر أن التاريخانية فلسفة كل مؤرخ، والتاريخ سبب الأحداث وغايتها في نفس الوقت. "قلنا ضمنياً أن التاريخية كمنهج بحثي تؤدي حتماً إلى التاريخانية كاتجاه فلسفي "ص349. "نستطيع أن نقرر أن التاريخانية هي فلسفة كل مؤرخ يعتقد أن التاريخ هو وحده العامل المؤثر في أحوال البشر، بمعنى أنه وحده سبب وغاية الحوادث" ص349.

فهي "التاريخانية" ليست فلسفة منهجية بل هي منطق التاريخ، ومنطق التاريخ يمثل كل مرحلة سابقة وتفتح الآفاق لمرحلة جديدة،وبالتالي يكون لكل مرحلة رموزها التاريخية "إن التاريخ لا يكون تاريخياً إلا بعد أن يحال إلى مفهوم والمفهوم في ذهن المؤرخ شأن خارجي وذاتي في آن، سلسلة أحداث مترابطة ولكنها حاضرة، فيستطيع الذهن أن يميز كل حدث كحلقة ضمن سلسلة ..." ص 356.

فإذا كانت الطريقة التاريخية هي طريقة بحث تاريخي أو منهج بحث وأحداث تاريخية ندرسها، فان الطريقة التاريخانية تمثل حتمية التطور التاريخي ولا يجوز أن يكون مجتمعاً راكداً بعيداً عن التطور ."يخطئ من يدعي أن التاريخانية تؤمن بالحتمية دون أن يوضح أي حتمية يقصد "ص360.

ويقصد "العروي" بالحتمية الإرادية التي تدل على أن المجتمع قرر أن يكون تاريخياً وأن يستمر في نفس الاتجاه.كما أن التاريخانية تركز على حركة التطور من خلال المؤسسات فهي ترصد حركة المجتمع من خلال حركته المتصاعدة مرحلة تتوج مراحل سابقة،مكسب يغني مكاسب أخرى.

فهناك فرق نوعي بين التاريخية والتاريخانية كالفرق بين السردية والتعليلية، فالسردية منهج وصف بينما التحليلية تأخذ الوصف ثم التحليل. وبذلك تمثل التاريخانية اتجاه تحليلي لحركة التاريخ والعلاقة بينهما جدلية." التاريخانية هي إذاً منظور الإنسان الواعي بتاريخيته، والنقطة التي سيدور حولها الجدل هي طبعاً المتعلقة بمستوى الوعي المشار إليه، لا تاريخ بدون وعي وإذا كان الوعي فلا مناص من التاريخانية "ص363 .

ولذلك لا يجوز عملية التقليد في الكتابة التاريخية لأنه وكما يرى "العروي" أن المجتمعات التقليدية لا يمكنها اكتساب فكرة التاريخ إلا في إطار الدعوة التاريخانية (حركة التطور) واعتبر الوعي بمفهوم التاريخ معيار تقدم يحدد طبيعة المجتمع، فليس غريباً أن تظل التاريخانية غريبة وحتى الآن على الأرض العربية والتي تريد أن تبرر اللحاق بركب الحضارة مهما كان الثمن.

فالتاريخانية هي علم تطور المجتمع، فهي ترصد حركة المجتمع من خلال حركته المتصاعدة والتي تمثل الآثار اللاحقة للحدث التاريخي فهو يستنتج أن التاريخانية عمل جماعي هادف (تراكم كمي يقود إلى تراكم نوعي) ونواة ديمقراطية في المجتمع تقود إلى مجتمع ديمقراطي "إن غاية التاريخ هي مواصلة بناء التاريخ "ص363 .

وحول نقد التاريخانية وما قيل أنه انتهازية لا أخلاقية فقد رد "العروي" على هذا الفهم بأن الأخلاق حاضرة في ذهن المؤرخ أثناء عملية الفهم وان التاريخانية تتحاشى الأحكام الأخلاقية "يقال أن التاريخانية انتهازية براغماتية، لا أخلاقية فيرد التاريخاني أن الأخلاق قسم من التاريخ، فهي إذ حاضرة في ذهن المؤرخ أثناء عملية الفهم وعندما يستحضر هذا الأخير حادثة ما. فإنه يدركها ويحكم عليها (قلنا التعريف حكم) وحكمه تاريخي وأخلاقي في آن . ص365 .

كما يعتبر "العروي" أن "التاريخ- الوقائع" بالوعي هو إنساني بالتعريف وما قبل التاريخ الواعي أساطير لأنه تاريخ بلا وعي، ورواية بلا نظر ولا تحقيق

(ومفهوم **القبتاريخ**) يطلق على الفترة السابقة على تبلور الوعي" لا تاريخ سوى تاريخ الوعي البشري "ص62.

ذكرت أن الكتاب تقيّد بالمنهج الاستقرائي وإن كان قد خرج في بعض فصوله عن هذا المنهج وخاصة في الفصول الثلاثة (الثاني والثالث والرابع) من القسم السادس ص347- 398 حيث اتبع طريق التحليل التجريدي.

كما اثبت عدة **ثنائيات** حول التاريخ: (الخبر/ الحدث، الرواية / الواقعة، التاريخ/ القبتاريخ، الفهم/ التفسير، النسق/ التواتر، التأليف / التفكيك، التاريخانية / الوضعانية، الكليات/ الجزئيات، الماضي / الحاضر، المطلق / النسبي..) ص400.

وهو بذلك يريد أن يثبت أن التاريخ اكتشف الموضوعية من جديد خلال القرن التاسع عشر في ضوء الطبيعيات .

فهو "العروي" يؤكد أن فرقاً جوهرياً بين الكتابة التاريخية التي تنبت في التربة نفسها التي تنمو فيها علوم الطبيعة وتلك التي سبقتها وازدهرت في أحضان التقليد، فكانت ثورة الفكر التاريخي تلك التي حصلت في بداية القرن التاسع عشر، وكانت النزعة التاريخية في الفكر موافقة ومفارقة للثورة العلمية "فهي تشاركها في المنهج وتعارضها في المنحى "ص407 وهذه الثورة العلمية لا تحصل في مجتمع تقليدي إلا في شكل دعوة تاريخانية، وقد دعا "العروي" إلى الاحتراز واعتبر أن التاريخ لا يهم المؤرخ وحده بل يهم المجتمع ككل. ص407.

أعتبر "العروي" أن هناك علاقة بين التاريخ و علم النفس "في كل عصر من تاريخ كل شعب يسود أحد العوامل النفسانية الأصيلة" ص 163 "واضح أن المسلك الفرويدي تاريخي المشرب " "وكل طبيب نفساني هو بكيفية ما مؤرخ " إن التحليل الفرويدي هو نفساني في المعنيين الموضوعي والذاتي (البراني، والذاتي). ص164. وهو بذلك يقسم المؤلفات الخاصة بفلسفة التاريخ إلى ثلاثة أنواع (مفهوم الفلسفة

التقليدية)، (والمقارنة بين الوقائع) و (يعتمد الاستقراء ولا يكاد يختلف عن التاريخ المقارن يبحث في الظواهر المتواترة والدورية). وأوجد أسلوباً في الكتابة التاريخية في هذا المجال سمّاه التاريخ بالمفهوم ومادته المعنى المجسّد في الحدث. ص176.

لقد وضّح المقصود بالاستشراق من حيث المنهج ومن حيث التعريف واعتبر أن الاستشراق يمكن تعريفه من خلال منهجين متعارضين، كما هو حال التأليف الإسلامي: الأول مبني على شهادة الرجال في أيدي المحدثين الحفاظ المسلمين وهو في أيدي المستشرقين التقليديين. والثاني منهج مبني على دلائل الأشياء (شهادة الشواهد) وهو يتطور باستمرار لم يصل إلى إتقانه احد المؤرخين المسلمين أو من المستشرقين التقليدين لأنه يرصد الثوابت في المجتمع البشري بدون تخصيص "عن من يعارض الاستشراق لا يعدو أن يقول: لا حق للمؤرخ المعاصر أن يجعل من مجتمع ماضي مادة للتحليل والاعتبار" ص206.

أما الاستشراق من حيث التعريف فيجب أولاً التمييز بين تاريخ الإسلام كشريعة وتاريخ المجتمعات الإسلامية ضمن التاريخ البشري العام. "فإذا اعتبرنا أن التاريخ الإسلامي هو تاريخ حفظ الرسالة وجب تطبيق منهج الحديث على مضمون الشريعة فقط" ص222.

وأما إذا قلنا أن التاريخ الإسلامي هو أوسع وأعم من تاريخ طرق الحفظ على نص الرسالة... فانه خاضع دائماً لنواميس عامة لأنه مجتمع بشري وجب الاعتماد على منهج آخر في الإطار الإسلامي غير المكتمل ولم يصل إلى مستوى تقنيات الحديث إلا في ظل العالم المعاصر "فهذا المنهج عام بالتعريف لا يخص مجتمع دون آخر، فلا داعي إلى حصره في نطاق الاستشراق،لا داعي إلى حصره وجعله نظرة الغرب على الشرق الإسلامي" ص222. حيث أن تطبيق هذا المنهج حيثما توافرت الشواهد المادية تولد علم تاريخي محدد في موضوعه عام في شكله ومسلكه ولا يهم أن تعرف ملة صاحبه، حيث يكون في ذلك قد ذاب الاستشراق في العلم الموضوعي "على مستوى المنهج دون اعتبار للأغراض والنوايا" ص222.

ويؤكد الكتاب على دور المؤرخ ونظام الدول والذي تميل حالة العلوم الاجتماعية في العالم الحاضر والتي أظهرت الدراسات إلى العلاقة الواضحة بين شكل التاريخ المكتوب في كل مجتمع وبنية ذلك المجتمع . ص185.وهو بذلك يبين دور المجتمعات الغنية واحتفاظها بمركزها القيادي حتى في ميدان التاريخ واستغلالها بالكشف عن خبايا ماضيها وماضي غيرها، ودلّل"العروي" على ذلك باليابانيين الذين درسوا مصر الإسلامية، وكذلك الباحثين الأمريكيين الذين حددوا المعلومات حول الثورة الفرنسية دون أن يكون هناك مشاركة في نفس الهمة في الدراسة للدول الأقل حظاً. ص185- 186.

أكّد الكتاب "مفهوم التاريخ" على العلوم الحقيقية المواكبة للتاريخ والتي تتطور بجانبه وتشاركه في المناهج والمفاهيم وذكر منها "اللغويات مع التاريخ بالخبر، القانون مع التاريخ بالعهد، النقد الفني مع التاريخ بالتمثال، علم الأرض مع التاريخ بالأثر، الاقتصاد مع التاريخ بالعدد، علم الحياة مع التاريخ بالموروث، علم النفس مع التاريخ بالحلم، علم العمران مع التاريخ بالمفهوم".ص198.

وقد حصر هذه العلوم (المباحث) بالمناهج المستعملة في الإفادة منها في ثلاثة هي: منهج التأويل (**الأعمال التعبيرية**) ومنهج التفسير (**الآثار المادية**) ومنهج الإحصاء (**الجداول الرقمية**)، مؤكداً على أن كل شاهدة قابلة للخضوع للمناهج الثلاثة. ص200، واظهر أن الكتابة التاريخية تقوم على التجزئة الثلاثية الجوهرية: ما قبل التاريخ - التاريخ – ما بعد التاريخ.ص201

لقد دلّت سعة الإطلاع عند"العروي" إلى دراسة كثير من المدارس التاريخية واستيعاب مناهجها (الكانطية، الوضعانية، المركنتلية، الفيزوقراطية، الماركسية، التاريخانية المنهجية والفلسفية بالإضافة إلى مدرسته التي يمكن أن توصف بمدرسة 'مفهوم التاريخ'.

إن طبيعة الموضوع "مفهوم التاريخ" ونوع الهدف عند " العروي" قد فرضا على الكتاب منهجية معينة في **توظيف المفاهيم** والطريقة التي يوظفها بها لتحقيق

الأهداف من كتابته، والتي تعامل معها بحرية واسعة وبوعي تام وبكل مسؤولية معتبرها أدوات للعمل يجب استعمالها في كل كتابة تاريخية منتجة، فهي لم تذكر للزينة فقط، وإنما تنتمي إلى فلسفات ومنهجيات وقراءات مختلفة متباينة يمكن الرجوع ببعضها إلى ابن خلدون والبيروني، وهيغل، وكروتشة، واغرامش، وفرواسار، وفوستل، وميشلة، وكاتياني، وفلهوزن، ورانة، وسارتر، وكولينجوود، وسينيبوس، ولانفو، وفولتير، وباسكال... الخ، فقد فرضت هذه المفاهيم نفسها على الكتاب وليس "العروي" هو الذي يفرضها على موضوعه وهذا باعتقادي لا يكون إلا نتيجة هذا الوعي الشامل والرؤية الحدسية بتوظيفها.

لقد اتخذ "العروي" **ترقيماً دقيقاً** في فهرسة المفاهيم التي يشملها الفصل، والفصول التي يشملها القسم من أقسام الكتاب السبعة فهو على سبيل المثال يضع المفهوم (4.56. التاريخ - الموقف) ويعني أن هذا المقطع (التاريخ - الموقف) من القسم السادس الفصل الرابع، المفهوم الخامس. وكثيراً ما نراه يحيل القارئ إلى فصل آخر في الكتاب من أجل فكرة يريدها وذلك بوضع رقم المقطع الدال على ذلك الفصل "إننا لا نلبث أن نكتشف أن ابن خلدون اسم جامع (2.1.15.)". هذه العبارة موجودة في صفحة (18) من الكتاب ويدل المقطع المذكور إلى الرجوع إلى القسم الخامس، الفصل الثاني، المفهوم الأول في صفحة (243) زيادة في التوضيح.

خلاصة

لا يخفى على الباحثين والمهتمين قيمة المفكر عبد الله العروي على الصعيدين المغربي والعربي، والدولي التي انطلقت من كتبه ومؤلفاته ومنها هذا الكتاب (**المشروع**) الذي نجده يحدد الهدف من هذا العمل مفهوم التاريخ، وهو يحمل في طياته الدعوة إلى **التجديد التاريخي**، كما أنه لم يحدد نموذجاً معيناً يقتديه إنما ترك المادة التي يتعامل معها تشاركه الاختيار، فهو يحترم موضوع بحثه على الرغم من كثرة الاقتباسات والمقارنات والمقاربات بين نظريات مختلفة، نجده "**يهيمن**" على جميع المراجع التي استقى منها فكره التاريخي بوعي لا باستسلام .

فإذا كان القارئ/ الباحث يكتشف عند (**ابن خلدون**) أنه لايقف في كتابته التاريخية عند حدود التأريخ، بل يتعدى مهنة المؤرخ ويزاحم في الإتقان والنباهة والاطلاع تشكيل قواعد الكتابة التاريخية، مبدعاً لعلم العمران، كاشفاً عن الحقيقة التاريخية كميزة بشرية، فانه يكتشف بأن التاريخ عند "العروي" هو **تاريخ الوعي به**، ومفهوم التاريخ عند "العروي" **عزم وتصميم الإنسان** على الوفاء لتاريخيته، فلا فرق بين المؤرخ وبين الإنسان المشارك في عملية البناء التاريخي والتصميم على مواصلة التشييد، **فالتاريخ بناء إنساني**.

ومن هنا نجد أن **نقطة البدء** في فكر عبد الله العروي هي التاريخ، وارتباطه بالناحية المنهجية المعرفية باعتباره (التاريخ) علماً، فقد اهتم العروي بشكل أساسي بمسألة الجانب التاريخي عند معالجته قضايا ومشكلات البحث واستعمله بكيفية أوسع في أحداث التاريخ، كما أنه اهتم بالجانب التأسيسي "Foundational" للمفاهيم المحددة والواضحة التي يمكن البناء عليها في سلسلة المفاهيم الواردة في البحث .

وهو بهذا المشروع أيضاً يوازي في العمق الدعوة إلى **تحديث المجتمع** ككل بتوفر العلوم والتكنولوجيا ليرتفع مستوى العمل في بحوثنا التاريخية خاصة لدى المشتغلين بها، وهي ربما أحوج ما نكون إليها، وأن تكون مدروسة بوعي تحقق أهدافها، **فهي دعوة لخلق ذهنية معاصرة** لدى الدارسين.

الفصل الثاني
منهجية الدكتور عبد الكريم رافق

- عبدالكريم رافق المؤرخ
- محتوى المؤلفات
- المنهج
- آراء معاصريه
- استنتاجات
- الهوامش



مقدمة:

إن دراسة منهجية البحث التاريخي من شأنها تزويد الباحث بالطرق والخبرات لإبراز الحدث التاريخي، والتي تعتمد الأسس العلمية المعاصرة في البحث مما تضفي على الحقيقة التاريخية الصورة المشرقة بعيدة عن كل لبس. ومن هنا يلزم الباحث توخي الدقة والأمانة العلمية، واعتماد الأصول ودراستها في إبراز الأحداث التاريخية لا تشوبها شائبة ولا يعتريها شك.

ولعلي في الدراسة المتواضعة لمنهجية الدكتور عبد الكريم رافق، أستطيع أن أقف على الخطوط العريضة للمسار المنهجي الذي اعتمده المؤرخ، والذي يعد رمزاً من رموز التاريخ العربي الحديث والمعاصر.

إن دراستي هذه لا تشمل جميع أعمال المؤرخ (مجال البحث)، بل اكتفيت بكتبه الرئيسة: "بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت 1516 – 1798" و"العرب والعثمانيون 1516 – 1916" و" بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث" وبعض البحوث التاريخية الموزعة على الأعداد المختلفة لمجلة" دراسات تاريخية" التي تصدر في دمشق. وإنني إذا أقر بالفائدة الكبيرة التي حضي بها هذا البحث في دراسة أعمال هذا المؤرخ رغم الجهد المبذول في الحصول عليها، ولكونها موزعة بين عمان ودمشق وبيروت، آملاً أن أكون قد وفقت في تحقيق الهدف المرجوّ.

نشأته وثقافته:

عبد الكريم سميع رافق، من مواليد" أدلب" في منطقة حلب عام 1931، أتم دراسته الجامعية في التاريخ من جامعة دمشق 1954 / 1955، حصل على دبلوم تربية من جامعة دمشق 1955 / 1956، نال شهادة الدكتوراه في تاريخ العرب الحديث من جامعة لندن 1936، وعمل مدرساً في كلية الآداب في جامعة دمشق من عام 1964 – 1969

وقد عين أستاذ مساعد في جامعة دمشق 1969 – 1974

وأستاذ"كرسي" في تاريخ العرب الحديث والمعاصر عام 1974

وشغل منصب رئيس قسم التاريخ ووكيل كلية الآداب في جامعة دمشق لفترات مختلفة(1).

عمل سابقاً أستاذاً محاضراً في الجامعة الأردنية منذ عام 1969 – 1971 وكذلك بالجامعة اللبنانية عام 1972 – 1974 وعمل أستاذا زائرا في جامعة بنسلفانيا 1977 – 1978 وجامعة شيكاغو عام 1981 – 1982 وجامعة كاليفورنيا في لوس انجلوس عام 1984 وحتى الآن(2).

وهو عضو في هيئة الإشراف على مجلة"دراسات تاريخية" وهي مجلة فصلية تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب، وتصدرها لجنة كتابة تاريخ العرب في جامعة دمشق، وله مجموعة من البحوث المنشورة القيمة في معظم أعدادها(3).

شارك في الندوة الثالثة للجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق (الاثنين 28–30 تشرين ثان 1988) في مكتبة الأسد، ومما تناولته من أبحاث كان بحثه "الفئات الاجتماعية وملكية الأرض في بلاد الشام في الربع الأخير من القرن السادس عشر"(4).

كما أنه من الباحثين المشاركين في" الموسوعة الفلسطينية" حيث تناول فيها فلسطين في عهد العثمانيين منذ مطلع القرن السادس عشر وحتى عام 1918(5).

(1) مقابلة شخصية، الاثنين، 2/ 1/ 1995، دمشق.

(2) "الموسوعة الفلسطينية" القسم الثاني، المجلد الثاني، ص 695، الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1، 1990، بيروت.

(3) سوف ترد مجموعة البحوث المنشورة للمؤرخ في مجلة "دراسات تاريخية" ضمن اعمال المؤرخ في البحث.

(4) دراسات تاريخية، ص 15، العددان 31، 32، آذار- حزيران، 1989، جامعة دمشق.

(5) الموسوعة الفلسطينية، مصدر سابق، ص 695، 849.

كذلك شارك في كتاب" دراسات فلسطينية" وهو مجموعة أبحاث تكريما للدكتور" قسطنطين زريق"،[1] وكان بحثه بعنوان:" الفئات الاجتماعية ومصادر الثروة والسلطة في غزة في أواخر الخمسينيات من القرن التاسع عشر.

كما شارك في المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام" فلسطين"، المجلد الثاني، جغرافية فلسطين وحضارتها، وكان بحثه بعنوان، ((" غزة" دراسة عمرانية واقتصادية من خلال الوثائق الشرعية، 1273 - 1277 / 1857 – 1861)).

أعماله

للمؤرخ عدة مؤلفات وجميعها من تاريخ العرب الحديث والمعاصر: وهي كما يلي:

1. بلاد الشام ومصر من العصر العثماني إلى حملة نابليون بونابرت 1516 -1798.
2. العرب والعثمانيون 1516 -1916.
3. بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث.
4. له مشاركة في كتاب بحوث ودراسات في التاريخ العربي[2].

---

(1) من مواليد دمشق، عام 1909، مؤرخ وأستاذ تاريخ في الجامعة الأمريكية في بيروت، مفكر قومي في قضايا الوطن العربي ومن مؤلفاته: "الوعي القومي"، "نحن والتاريخ"، "في معركة الحضارة"، "ومعنى النكبة"، وكثير من الكتب المحققة، والمقالات الهامة.

(2) بحث بعنوان "سجلات التركات" "المخلفات" كمصدر للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي مثال من دمشق 1205 -1209هـ/ 1791 -1795.

5. مجموعة بحوث تاريخية منشورة في مجلة" دراسات تاريخية"[1] وهي:

أ.تاريخ سوريا الحديث – العلاقة السورية – التركية 1918 – 1926.

ب.البنيـــة الاجتماعيـــة والاقتـــصادية لمحلـــة بـــاب المـــصلى (الميـــدان) بدمشق 1828- 1875.

ج. فلسطين من خلال كتابات بعض الرحالة العرب.

د.المشرق العربي في العهد العثماني.

هـ. مظاهر اقتصادية واجتماعية من لواء حماة[2].

و. العلاقات الزراعية في بلاد الشام في العهد العثماني بين المذاهب الفقهيـة والواقع. (آخر بحث للمؤلف).

6. the province of Damascus 1723- 1783 (ولاية دمشق 1723 – 1783)

7. شارك في عدة مؤتمرات عربية وعالمية وصل عـددها(42) مـؤتمراً وجميعهـا في التاريخ العربي في العهد العثماني، وكان أول مؤتمرعام 1969(العيد الألفـي للقاهرة) وآخر مؤتمر في أمستردام حزيران 1984 حول التاريخ العثماني[3].

8. وله مجموعة أبحاث باللغتين الفرنسية والانجليزية[4].

---

(1) ينظر إلى أعداد مجلة "دراسات تاريخية" العددان 19- 20، نيسان، تموز، 1985- إلى العددين 43، 44، أيلول، كانون أول 1992م.

(2) أعد هذا البحث للكتاب التكريمي للأستاذ الـدكتور عبـد الكـريم غرايبـة، أسـتاذ تـاريخ العرب الحديث والمعاصر في جامعة دمشق سابقاً، وعميد كلية الآداب في الجامعـة الأردنيـة سابقاً، بمناسبة بلوغه الخامسة والستين.

(3) مقابلة شخصية، يوم الاثنين، 2/ 1/ 1995، دمشق.

(4) ظاهر: مسعود، جريدة السفير، الأحد 8/ 12/ 1985، ص 10.

محتوى كتاب (بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت 1516–1798)[1].

تناول الكتاب الأحداث التاريخية في بلاد الشام ومصر في الفترة 1516 – 1798 في ظل الحكم العثماني، حيث مهد لذلك بسقوط السلطنة المملوكية والعوامل التي مكنت العثمانيين السيطرة على بلاد الشام ومصر، مستعرضاً طبيعة العلاقات بين المماليك والعثمانيين وموقف كل منهما من الدولة الصفوية.

وقد ركز الكتاب على طريقة العثمانيين في الإدارة وازدياد قوة الدولة ثم ضعفها وانحطاطها بالتدريج، وأثر ذلك على مجرى الأحداث في بلاد الشام ومصر.

محتوى كتاب (العرب والعثمانيون 1516 – 1916) [2].

تبرز فكرة الكتاب تاريخ العرب في المشرق والغرب طوال أربعمائة عام من الاحتلال العثماني والأوروبي وتتبع العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، وحيث احتلت الدولة العثمانية البلاد العربية عندما كانت في أوج قوتها في القرن السادس عشر، وقضت على كل ثورة ضدها، ثم فترة الضعف التي بدأت تنخر جسم الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر وطيلة القرن السابع عشر، حيث ركز المؤلف على ذكر الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية كعوامل مهمة أدت إلى هذا الضعف، وقد أكد المؤلف على عوامل أخرى منها التحديات المحلية للسلطة.

---

(1) رافق: عبد الكريم، (بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت)، 1516- 1798، ط2، دمشق، تشرين الثاني، 1968.

(2) رافق: عبدالكريم، العرب والعثمانيون، 1516- 1916، ط1، دمشق، 1974.

ثم ركز المؤلف على التباعد بين العرب والعثمانيين في القرن التاسع عشر بانتشار الفكرة القومية التي ما لبثت (الفكرة القومية) أن تحولت إلى حركة سياسية نتيجة تدخل الدول الأوروبية في العالم العربي، فكانت مرحلة جديدة من النضال ضد الأوروبيين والعثمانيين.

فالنضال العربي في أفريقيا ضد الاستعمار الأوروبي في حين أن المشرق العربي يصارع الاحتلال العثماني وسياسته في التتريك حتى قيام الثورة العربية الكبرى عام 1916.

محتوى كتاب (بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام- في العصر الحديث)[1].

يمثل هذا الكتاب مجموعة من البحوث نشرت في مجلة "دراسات تاريخية" جمعها المؤلف في هذا الكتاب تسهيلاً للقارئ في الحصول عليها.

وهي تعالج في مجموعها المظاهر الاقتصادية والاجتماعية لبلاد الشام في زمن الحكم العثماني، وقد خرج عنها في الإطار الجغرافي بحث يعنى بدراسة العوامل الاقتصادية بثورات العساكر في مصر في أواخر القرن السادس عشر، ولكنه لا يخرج عن هذه البحوث من حيث المضمون. فنجده يقارن ذلك بآثار الأزمة الاقتصادية على سلوك الانكشارية في دمشق والجنود العثمانيين في اليمن. وهذه البحوث حسب ترتيبها الزمني كما يلي:

1- مدخل إلى تاريخ بلاد الشام في العهد العثماني.

2- غزة. دراسة عمرانية واجتماعية واقتصادية من خلال الوثائق الشرعية.

(1) رافق: عبدالكريم، (بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، ط1، 1985، دمشق).

3- ثورة العساكر في القاهرة في الربع الأخير من القرن السادس عشر والعقد الأول من القرن السابع عشر ومغزاها.

4- مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر.

5- مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني.

6- قافلة الحج الشامي وأهميتها في الدولة العثمانية[1].

7- مظاهر سكانية من دمشق في العهد العثماني.

8- الاقتصاد الدمشقي في مواجهة الاقتصاد الأوروبي في القرن التاسع عشر.

محتوى كتاب: The Province of Damascus 1723 – 1783

(ولاية دمشق 1723 – 1783)

تدور أحداث الكتاب حول الحكم العثماني في الأراضي العربية وتفاصيل الإدارة العثمانية في الولاية(دمشق)، وحالة الضعف والوهن للنظم الإدارية والصراعات التي دارت داخل دمشق وأهمية وعمل قافلة الحج الشامي، والأسرة العظمية وكيفية توصلها إلى الحكم، وتفاصيل أحداث دمشق وجبل لبنان وفلسطين، واحتلال جيوش علي بك المملوكي للشام، مع ذكر أسبابه وأحداثه ونتائجه، وظهور بعض القوى في الولايات العربية، وصراعات من خلال المؤسسات العثمانية مثل القيادة والجيش ومحصلي الضرائب، ويعتبر هذا الكتاب

(1) أعد هذا البحث للمؤتمر العالمي لتاريخ الحضارة العربية الإسلامية، 20- 26 نيسان، دمشق، 1981. وقد أفاد هذا البحث كثيراً في كتابي "قافلة الحج الشامي" في شرقي الأردن في العهد العثماني المطبوع والمنشور عام 2000م بدعم من وزارة الثقافة الأردنية مؤسسة حمادة ودار الكندي.

متمماً لكتاب بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت 1516- 1798.

وقد نال المؤلف درجة الدكتوراه على هذا الكتاب من جامعة لندن، وتتبين الأهمية لهذه الدراسة التاريخية لتلك الفترة من خلال ما قدمه له الدكتور المشرف P.M.HOLT حيث قال: "قلة من المؤرخين أخذوا هذه الحقبة الزمنية وناقشوها بالتفصيل، وبطريقة تحليلية هامة وقيمة،وقد أعطتنا دراسة رافق معلومات وافرة عن إحدى الولايات العربية، وهي مساهمة فعّالة لتاريخيّ سوريا والعثمانيين"[1].

المنهج الشمولي:

تناول المؤلف الأحداث التاريخية من منظور عربي، حيث عالج الأقطار العربية أفقياً بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية في فترات زمنية محددة، تعكس الأوضاع العثمانية ككل، ولم يعتمد التاريخ القطري الذي يجتزئ التاريخ العربي ويعمق النظرة القطرية على حساب البعد القومي العربي. وهذا الاتجاه ربما انفرد به المؤرخ عن كثير من معاصريه.

ومما تميز به المؤرخ أنه لا يقبل بالروايات التاريخية دون تدقيق، سواء كانت عثمانية أم عربية، بل يدرسها جميعاً ويلجأ إلى المصادر الرئيسية ليتبنى النتائج المبنية على الوثيقة في منهجه. إذا يقول:" وضعت أكثر من رواية حول أصل العثمانيين، وقيام أول إمارة لهم بعضها من الجانب العثماني وبعضها من الجانب العربي، واختلط الخيال بالواقع إلى حد حجب معه كثيراً من الحقائق الأساسية"[2].

ثم يوضح في هذا المجال، أن التاريخ قد ينحت أو يزور في فترة قوة أو نفوذ لدولة أو أسرة مأليس بغريب في التاريخ أن ينحت أو يزور في كثير من الأحيان

(1) Rafeq- A- k The province of Damascus, 1723- 1783- preface to second edition, beriute Lebanon, 1970.

(2) (العرب والعثمانيون، 1516- 1916)، مصدر سابق، ص 26- 27.

أصل مجيد يتفق والحاضر المجيد الذي وصلت إليه دولة أو أسرة ما... ونـذكر علـى سبيل المثال شجرة النسب الواهية التي وضعت بأمر أمـير الحـاج المـصري رضـوان بك الفقاري في حوالي 1632 حين تعـاظم نفـوذه ونفـوذ المماليـك الـذين مثلـهم، فحاول مؤرخه بناء على أمره أن يربط نسب رضوان بك بقريش ليتلاءم ذلـك مـع منصبه كأمير للحاج"[1].

اعتمد المؤرخ التواريخ في بعض الأحيان حسب التقويم الهجـري والمـيلادي وفي أحيان أخرى نلاحظ أنـه يعتمـد فقـط التقـويم المـيلادي كمـا يلفـت الانتبـاه استخدامه اصطلاح" الإمبراطورية العثمانية" مع أن الحكام في الدولة العثمانية يطلـق عليهم اسم سلاطين، فالأولى أن تسمى" السلطنة العثمانية".

لم يغفـل المؤلـف في الفتوحـات العثمانيـة للـوطن العربـي الجانـب الـدولي الشامل في ذكـر القـوى المنافـسة للعثمـانيين، إذ يقـول:" إذ هيـئ للدولـة العثمانيـة سلاطين أقوياء ارتفعوا الى مستوى المسؤولية كـان آخـرهم سـليمان القـانوني، ممـا شكل ذلك تحدياً للشعوب المجاورة أوجدت زعامات قوية ومثال ذلـك في أوروبـا، شارك الخامس وفيليب الثاني وفرانسوا الأول، وفي بلاد فارس مثل الشاه إسماعيل وطمهاسب الأول والشاه عباس"[2].

ومما تميز بـه المؤلـف في هـذا المجـال تفـسير الأحـداث التاريخيـة بـالعودة إلى جذورها، فهو لم يسلم الحدث كما قدمه الآخـرون، بـل يلجـأ إلى ربـط الأحـداث ببعضها." وقد نظر المؤرخون في العالم العربي وخارجه إلى الحملة الفرنسية كحـادث هام، أيقظت العالم العربي من سباته، وأظهرت له كيـف لجـيش أوروبـي أن يغـزو بلاده، كما أظهرت بريطانيا خطـر الفرنـسيين بالنـسبة لمواصـلاتها، وقـد اعتمـدت

(1) (بـلاد الـشام ومـصر مـن الفـتح الإسـلامي الى حملـة بونـابرت 1516- 1798)، مـصدر سابق، ص 26.

(2) (العرب والعثمانيون 1516- 1916)، مصدر سابق، ص 82.

عليها الدولة العثمانية في دعم وجودها ضد محمد علي باشا والنفوذ الروسي، وقد سبق القول أن بريطانيا كانت على رأس الدول التي اضطرت محمد علي إلى الانسحاب من بلاد الشام والاكتفاء بحكم مصر"[1].

لقد نال الجانب الاقتصادي في الأحداث التاريخية اهتمام المؤرخ، حيث أن هذا العامل كان المحرك الأول للتسابق الأوروبي في السيطرة والنفوذ في البلاد العربية إبان الحكم العثماني."واقتصر النشاط في البلاد العربية طيلة القرون الثلاثة الأولى في الحكم العثماني على النواحي التجارية"[2].

كما أشار المؤرخ إلى التحول الهام في تاريخ الوطن العربي مشرقة ومغربة على حد سواء في القرن التاسع عشر وخاصة في المجال الاقتصادي، بسبب المجابهة بينه وبين الدول الأوروبية الصناعية التي تحولت إلى استعماره، مخضعة اقتصاده لخدمة مصالحها الرأسمالية، وتشاط الفعاليات المحلية للتحدي الأوروبي وما نتج عن ذلك من فرز اجتماعي وطبقي جديد، وتبدلات موازية في المجالين السياسي والفكري فنراه يقول"ونتج عن الثورة الصناعية الأوروبية أن ازدادت منتجات أوروبا واتسعت السفن التجارية التي أخذت تسير بسرعة البخار، وأصبحت الحاجة ملحة للبحث عن موانئ كبيرة تتسع لهذه السفن وحجم البضائع التي تحملها... لذا بدأ إنشاء ميناء بيروت الذي طغى على ما حوله منذ القرن التاسع عشر، وأفادت دمشق الشيء الكثير من نمو هذا الميناء وتدفق بضائعه"[3].

---

(1) (العرب والعثمانيون 1516- 1916)، مصدر نفسه، ص 420.

(2) المصدر نفسه، ص 414.

(3) مقالة منشورة في كتاب "بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بلاد الشام" مصدر سابق، ص 117.

كما أظهر اهتمامه بالعلوم التجارية والاقتصادية والذي ظهر من خلال استعماله كثير من مفردات هذا العلوم (الربح، الخسارة، القوى الشرائية، العقارات، الضريبة، سعر الفائدة، السيولة المالية....) [1].

امتاز أسلوب المؤلف بالسهولة من حيث العرض وطريقة الكتابة والتأليف فهو يوضح الفكرة التي يريد التحدث عنها بطرق تدل على الاستيعاب الكامل وفهم مقنع للأحداث المختلفة.

ويتضح أن أسلوب عرض الحدث التاريخي عن المؤرخ لا يكون إلا بدراسة كل التطورات الخارجية والمحلية وفي فترات زمنية متقاربة أو متباعدة، وتبين ذلك من قوله" وان أية دراسة لا تأخذ بعين الاعتبار التطورات المحلية التي حدثت في القرن الثامن عشر تقصر عن فهم واقع العالم العربي في القرن التالي"[2].

كما أنه لا يغفل أسلوب المقارنة أثناء عرض الحدث التاريخي، فهو حين يتحدث على سبيل المثال عن ذروة النفوذ المملوكي في مصر، نجده يقارن بينهم وبين غيرهم من المماليك في العراق، أو مماليك الجزار"[3].

ويكون هذا العرض بهدوء وعدم تسرع وبنقلات متوازنة من مرحلة إلى مرحلة" وسندرس السمات الرئيسية للسلطنة المملوكية لتمكن من معرفة الأسباب التي أدت إلى انهيارها والتي مكنت العثمانيين في عامي 1516 – 1517 من احتلال بلاد الشام ومصر"[4].

(1) المصدر نفسه، ص 33.

(2) (العرب والعثمانيون 1516- 1916)، مصدر سابق، ص 233.

(3) المصدر نفسه، ص 344.

(4) المصدر نفسه، ص (4- 5).

كما حلل الظواهر الاجتماعية من صراعات دينية وطبقية داخل المجتمع العربي في ظل الحكم العثماني" أظهر العثمانيون أنفسهم حماة الكنيسة الأرثوذكسية وفي الواقع منحوا أساقفة هذه الكنيسة اقتطاع لبعض الأراضي وتقربوا بذلك من عامة الشعب الذين يدينون بالمذهب الأرثوذكسي، وزاد هذا العداء الاجتماعي بين عامة الشعب في البلقان وحاكمهم من الارستقراطيين...."[1].

إن التحليل المستمر للحدث التاريخي وما يترتب عليه من نتائج مباشرة وغير مباشرة من سمات منهجية المؤرخ عبد الكريم رافق حيث أنه لا يكتفي بعوامل واضحة دلت على ضعف السلطنة العثمانية وإنما يذكر عوامل أخرى شكلت تحدياً من نوع آخر على الصعيد الديني وعوامل محلية أخرى،" قد حدث في القرن الثامن عشر تحد من نوع آخر لسلطة العثمانيين على الصعيد الديني، فظهرت الحركة الوهابية في الجزيرة العربية... ودور المنظمات المحلية المرتبطة بالشعب من النقابات الحرفية، والأشراف، ومشايخ الحارات والإنكشارية، وحتى القبائل البدوية في مختلف الولايات العربية"[2] حيث اعتبرها أساس القطيعة بين العرب والعثمانيين.

أظهر المؤرخ دور الحركات الدينية في مقاومة الدولة العثمانية لما ظهر في عهدها من بدع وخرافات وطرق صوفية متطرفة وعدم قدرتها على الدفاع عن العالم الإسلامي"[3].

كما يرى أن الطوائف الحرفية لعبت دوراً هاماً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية في بلاد الشام في العهد العثماني، حيث انتظم قسم كبير من

---

(1) المصدر نفسه، ص 35.

(2) (العرب والعثمانيون 1516- 1916)، ص 233.

(3) المصدر نفسه، ص 233.

السكان في الطوائف الحرفية في مجال الإنتاج والتسويق مشيراً إلا أن عوامل ضعفها (الطوائف الحرفية) كان منافسة البضائع الأوروبية التي تدفقت إلى المنطقة"[1].

وكثيراً ما يربط الحدث التاريخي بحدث آخر له نفس الظروف والمعطيات فيقول" مثلما شجع انحطاط السلطة العثمانية وقيام ظروف محلية خاصة ببلاد الشام في القرن الثامن عشر على ظهور الحكام من آل العظم وإقامة ظاهر العمر إمارته، فإن انحطاط السلطة العثمانية وقيام ظروف محلية خاصة بالعراق شجع على قيام حكم متوارث في كل من بغداد والموصل، وحكم مملوكي في كل من بغداد والبصرة"[2].

لقد طرح قضية هامة من فرضياته المختلفة حول الحكم العثماني مفادها إن كل توسع في أوروبا كان يقابله توسع في شرق الأناضول والبلاد العربية، وكل انحسار في أوروبا قابله انحسار في الشرق والبلاد العربية.

واللافت للانتباه أن المؤرخ كثيراً ما يفسر المفاهيم بمعلومات وافية في الحواشي، تسهيلاً لفهم الأحداث التاريخية،[3] وتكون عادة حسب ورودها في السجلات أو المخطوطات. وفي هذا المجال يمكن ملاحظة صبر المؤرخ وتحمله في التعامل مع الوثائق الرسمية في حديثه عن النقود والتي استعملت في منطقة معينه في فترات زمنية متفاوتة، فهو عند حديثه عن النقود في غزه يتكلم عن ريال

(1) "بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي" مصدر سابق، ص 160.

(2) (العرب والعثمانيون 1516- 1916)، مصدر سابق، ص 324.

(3) (بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت 1516- 1798)، مصدر سابق، ص 14، 92، 223، 224.

السنيكو، والفنيس النحاسي، والنقود الذهبية والنقد المسمى المحبوب، والربع العدلي، والليرة المجيدية، مقارنا بين أوزانها وقيمها الشرائية في فترات مختلفة[1].

هكذا يبرز بوضوح الاتجاه العربي في مؤلفات المؤرخ وفق المنهج الأكاديمي والموضوعية، وخاصة في كتابه (العرب والعثمانيون) من خلال التشديد على الأحداث الهامة كقوله" وإذا لم نعتبر الثورة العربية عملية عسكرية من الدرجة الأولى، لأنها تمت بمساعدة الإنجليز، إلا أن تأثيرها على الفكرة القومية من الأهمية بمكان"[2].

وفيما يتعلق باستخدام المؤرخ لبعض مؤلفاته في التأليف مع أنها تحمل تشابهاً واضحاً في الأسلوب، والمعنى المراد، وتكرار ذلك، حيث يحيل الباحث (القارئ) إلى صفحات كثيرة من الكتاب نفسه مما يضع الحدث التاريخي في ضوء التكرار الممل أحياناً[3].

كما أن التوأمة بين الجغرافيا والتاريخ تتضح في كتب المؤرخ حيث ضمنها بالخرائط التوضيحية، التي شملت كل ما يتعلق بامتداد الإمبراطورية، وطرق الحج الشامي، والمصري، وولايات الدولة العثمانية في الوطن العربي،[4] مما أعطاها القيمة العلمية التاريخية الشاملة.

---

(1) "دراسات فلسطينية" أبحاث، ص 83، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1988، بيروت، لبنان.

(2) (العرب والعثمانيون)، مصدر سابق، ص 558.

(3) (العرب والعثمانيون)، مصدر سابق، ينظر الصفحات 7، 10، 43، 52، 55، 61، 84.

(4) المصدر نفسه: الصفحات 601، 602، 603، 604، 605، 606، وكتاب "بلاد الشام ومصر" مصدر سابق، ص 469، 471، 473، 475.

وقد يظن بعض من يقرأ للمؤرخ أنه اتخذ شكلين من التوثيق، فهو يذكر قائمة المصادر في نهاية كتابه (العرب والعثمانيون) و(بلاد الشام ومصر)، بينما يذكرها في كتابه (بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام) في نهاية كل بحث، وفي رأيي أن السبب يعود إلى أن الكتاب الأخير قدم أصلاً على شكل بحوث منفصلة زمنياً، ثم جمعها فيما بعد في كتاب واحد تسهيلاً للقارئ.

لقد تميز المؤرخ في مؤلفاته بالاستدلال بكثير من الجداول الإحصائية التفصيلية، والتي كثيراً ما يخرج منها باستنتاجات علمية مبنية على الأرقام والخلاصات لتدعم نتائجه الاقتصادية والاجتماعية التي توصل إليها، ولعلّ سجلات التركات (المخلفات) مثال من دمشق[1]. كان مثالاً واضحاً لهذا التوظيف الإحصائي. معتمداً سجل مخلفات دمشق رقم (224)، (المحفوظ في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق) وهو في ذلك يقول" إن دراسة حجم الأسرة وعدد الزوجات وعلاقة ذلك بثروة رب الأسرة المتوفي، وما يترتب على ذلك من دلالات اجتماعية واقتصادية، ثم مقارنة النتائج التي نحصل عليها في بحوث أخرى مماثلة في فترات متباعدة أو متقاربة قمنا بها في بحوث أخرى ومن سجلات أخرى لإستشفاف الثوابت والمتغيرات التي طرأت على مجتمع دمشق في هذه الفترات المختلفة[2] وإن مثل هذه الجداول الإحصائية نجدها في أكثر من مكان في كتابه" بحوث"[3] التي تؤدي نفس الغرض وارتباط ذلك بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

---

(1) من كتاب (بحوث ودراسات في التاريخ العربي) مهداةً إلى الأستاذ الدكتور نور الدين حاطوم، بمناسبة بلوغه السبعين من عمره المديد، تحرير ناظم كلاس، ص 174.

(2) (بحوث ودراسات في التاريخ العربي) مصدر سابق، ص 176.

(3) (بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام)، مصدر سابق، ص 229، 231، 233، 236، 237.

كما وظف "رافق" السجلات الشرعية في دراسة ديمغرافية السكان،"مما يلفت النظر أن عدد السكان في بلاد الشام الذي لم يتجاوز المليونين ونصف في مطلع العهد العثماني في أوائل القرن السادس عشر، لم يزد بأكثر من مليون في نهاية هذا العهد 1918"[1]. حيث فسر ذلك ما اتسم به هذا العهد من الأوضاع الصحية السيئة والهجرة والتجنيد الإجباري وما ترتب على ذلك من وضع سكاني متدني كلن له أثره في العمران واستغلال الأرض وبالتالي الإنتاج.

إن منهجية الدكتور عبد الكريم رافق صورته بوضوح تام وهو يتنقل بين مخطوطات المكتبة الوطنية في باريس، وجامعة بل في أمريكا، والمكتبة الوطنية في ميونخ، والمتحف البريطاني، والمكتبة الوطنية في بغداد، والوثائق والحجج المخطوطة باللغتين العربية والتركية والعائدة للمحاكم الشرعية في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، وكثير من المصادر العربية والأجنبية وقليل من المراجع[2]. وهذه ميزة أكسبت مؤلفاته سمات الدراسة التوثيقية المبنية على الأسلوب العلمي في البحث للفترة التي نالت اهتمامه.

آراء معاصريه:

قال عنه أستاذه عبد الكريم غرايبة[3]: "بأنه الطالب المجدّ الباحث باستمرار، حيث درسته في جامعة دمشق عام 1954، وكان ترتيبه الثاني، كما أن أستاذه في

(1) (بحوث ودراسات في التاريخ العربي)، مصدر سابق، ص 189.

(2) ينظر إلى حواشي معظم صفحات كتاب "العرب والعثمانيون"، وفهرستها ص 561- 590، كذلك حواشي صفحات كتاب (بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام) والموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الثاني، ص 832.

(3) أستاذ تاريخ العرب الحديث والمعاصر، جامعة دمشق سابقاً، عميد كلية الآداب، الجامعة الأردنية.

جامعة لندن برنارد لويس يمتدحه دائماً على سعة اطلاعه واستمراره في البحث"[1].

أما الدكتور نبيه عاقل،[2] فقد وصف منهجه بقوله" أنه من أوائل من استخدم المصادر الأولية من الوثائق الشرعية في كتاباته، فهو المعروف بمنهجه العلمي في جميع بحوثه التاريخية التي ميزته عن بعض مؤرخي عصره، ساعده في الرجوع إلى الوثائق العربية والتركية والفرنسية والانجليزية إتقانه لعدة لغات، ومن أهم صفاته الأمانة العلمية والدقة في إبراز الأحداث.

"لم يسبقه أحد من مؤرخي المنطقة في الاستفادة من وثائق المحاكم الشرعية، كما أنه لا يعتمد على الوثيقة التي يحصل عليها أول مرة بل يقارنها ويحاكمها بسواها ليوظفها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ويخلص إلى نتائج تثري المكتبة العربية والقارئ العربي.

"اهتم بموضوع النقابات المهنية، والطوائف الحرفية والعلاقات الاجتماعية وموضوع الأديان"[3].

أما الأستاذ مسعود ضاهر[4] فيقول:" أن للدكتور رافق الباع الطولى في الكتابة التاريخية، إذ قدم باللغتين الفرنسية والإنجليزية – بالإضافة إلى العربية، أبحاثاً

---

(1) مقابلة شخصية، الاثنين 20/ 2/ 1995، الجامعة الأردنية.

(2) عميد البحث العلمي- جامعة آل البيت، الأردن.

(3) مقابلة شخصية، الاثنين 20/ 2/ 1995، جامعة آل البيت.

(4) من مواليد "عكار" لبنان عام 1945 أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة اللبنانية، ومن مؤلفاته تاريخ لبنان الاجتماعي 1914- 1926" و"المشرق العربي المعاصر: "من البداوة إلى الدولة الحديثة"، "الدولة والمجتمع في المشرق العربي 1840- 1990"، "مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي".

لاقت ارتياحاً كبيراً لدى المشاركين في المؤتمرات التاريخية التي قدمت فيها، ولعلنا لا نجانب الحقيقة الموضوعية إذا وصفنا كتاباته بالقيمة العلمية المتميزة لأنها نتاج جهد كبير ودؤوب يقدره كل من اطلع على لائحة المصادر الأساسية التي ترافقها[1].

ويرى الدكتور مسعود ضاهر بقوله" إن الأسس الاقتصادية والاجتماعية لأي حادث أو موقف أو اتجاه سياسي أو ثقافي، هي وحدها التي تفسر الدوافع العميقة لهذه الأحداث والمواقف والاتجاهات"[2] لذلك أشاد في النماذج العلمية، وكيفية التعاطي مع الإحصاءات التي اتبعها رافق في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية.

كما أكد على الجهد العلمي الدائم الذي يبذله المؤرخ في الإطلاع على وثائق جديدة وخبرته الواسعة في هذا المجال، والتي لا يجاريه فيها إلا نفر قليل جداً من مختلف أقطار الوطن العربي[3].

الاستنتاجات:

الدكتور رافق مؤرخ معاصر، كتب معظم مؤلفاته عن تاريخ الوطن العربي الحديث إبان الحكم العثماني، وقد أسهب في تحليل تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية مبرزاً أهمية الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية على غيرهما.

ولعل ما تضمنته كتبه من منهجية أكاديمية قائمة على التحليل والمقارنة والاستنتاج بعيداً عن الروايات غير الرسمية جعله مؤرخاً رمزاً للتاريخ العربي الحديث والمعاصر. كما اتضح في منهجيته أن جلّ اهتماماته كان البحث عن الوثيقة

---

(1) ضاهر: مسعود (عبدالكريم رافق وبحوث دقيقة متفاوتة القيمة)، مقالة منشورة في جريدة السفير" الأحد 8/ 12/ 1985، ص 10.

(2) نفس المصدر والصفحة.

(3) للمزيد ينظر ضاهر: مسعود "عبدالكريم رافق وبحوث دقيقة....)، مصدر سابق.

والكشف عن خبايا التاريخ لفترة معينة نالت اهتمامه، مثلما كان إظهاره للمادة التاريخية نتيجة البحث المتواصل ومتابعة الأحداث التي كانت أبرز سمات منهجيته.

كما أن أسلوبه قد تميز بالبساطة والوضوح، وعمل على ربط الأحداث التاريخية ومجرياتها بظروف البيئة المحلية ومعطياتها، مبيناً أثرها في صنع الحدث بأسلوب هادئ من غير تسرع حيث ربط بين الآثار الاقتصادية للأحداث التاريخية في أمكنة مختلفة من الوطن العربي (في مصر والشام واليمن) وقارن بينها.

إن الأبحاث التاريخية التي قدمها هذا المؤرخ تشكل إضافة علمية لكثير من باحثي هذه الفترة، وذلك للنتائج التي توصل إليها في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام والمبنية على كشف الوثائق وتحليلها بأمانة علمية حسب أهميتها، فيكون قد ساهم في رصد تاريخ فترة معينة عاشها الوطن العربي في ظل الحكم العثماني وعلاقة الحاكم بالمحكوم والأنظمة الإدارية التي سادت تلك الفترة، مقدماً الأحداث من الجزئية إلى الكلية، جعلت كتبه مراجع لابد من العودة إليها لمن يهتم بدراسة هذه الفترة.

كما أكد المؤرخ دور الطوائف الحرفية في المجالين الاقتصادي والإداري وارتباطها بمصالح الشعب بعد أن عرف بمختلف أنواع هذه الطوائف والتركيب البنيوي للطائفة، مع إبراز أثر الاقتصاد الأوروبي عليها في القرن التاسع عشر وخاصة في بلاد الشام.

وقد اتضح من استخدام المؤرخ لبعض مؤلفاته في التأليف أنه أكثر من الاقتباس منها مع أنها تحمل تشابهاً في مضمونها، مما أدى إلى تكرار الأحداث أحياناً.

وعند تحليل مصادر المؤرخ ومراجعه نجدها قد جاءت خالية من كتب المذكرات، والتي ميزته عن معظم مؤرخي هذه الفترة لما لهذه المذكرات من ضعف في كتابة التاريخ، كما أكدت الدراسة أن المراسلات الدبلوماسية الفرنسية

والإنجليزية تعد مصدراً هاماً لتاريخ العرب الحديث، بدءاً من القرن الثامن عشر، حيث تكثر المراسلات تبعاً لازدياد المصالح الأجنبية.

وبذلك يكون قد ساهم في تحديث المنهج التاريخي وخاصة باتباعه المنهج التحليلي، معتمداً على حجته وهي الوثيقة.

وقد تعزز هذا الاتجاه من خلال توظيف علم الإحصاء في مؤلفاته، بكثرة إيراد الجداول الإحصائية والتفصيلية، والسجلات الشرعية الرقمية التي أثرت نتائجه العلمية وخاصة الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

ولعلّ إكثار المؤرخ من البحوث القصيرة على حساب الكتب ربما كان مرده دراسة مواضيع محددة لفترات زمنية قصيرة مما أعطاها أهمية تاريخية فاقت كثيراً من كتب بعض المؤرخين ومؤلفاتهم.

لقد قدم نموذجاً يحتذى لإجراء بحوث ودراسات تاريخية مشابهة، لتعطي مدلولات بشكل أكبر وأدق على الطريقة التي انتهجتها، وخصوصاً في بحوثه على سبيل المثال: "محلة باب المصلى(الميدان) بدمشق"[1] و"مظاهر سكانية من دمشق في العهد العثماني"[2]، و"مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني"[3]. إلا أن توزيع بعض البحوث التاريخية للمؤلف على مجلة"دراسات تاريخية" قد يشكل عائقاً للقارئ، الأمر الذي يدعو إلى جمع هذه البحوث في كتاب واحد يسهل الوصول إليه.

إن منهجية المؤرخ عبد الكريم رافق، تمثل الجهد العلمي المتواصل، وإن هاجسه في البحث عن الوثيقة ومقارنتها ومقاربتها بوثائق أخرى ميزته عن بعض

---

(1) مقالة منشورة في مجلة "دراسات تاريخية"، العددان 25- 26، كانون ثاني- شباط، 1987.

(2) "بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام"، مصدر سابق، ص 160.

(3) المصدر نفسه: ص 217.

المؤرخين المعاصرين، فهو يعتبر مؤرخ اجتماعي ربط بين الكتابات الاجتماعية والاقتصادية. وقد أكثر من الفرضيات وحللها تحليلاً وثيقاً ووضع الاستنتاجات المناسبة لها.

ولعلّ رفضه تقديس الوثائق الأجنبية دون تحليلها ومقارنتها بأمانة علمية قد أغنى منهجيته التاريخية في هذا المجال. وبذلك تكون مؤلفات هذا المؤرخ قد أظهرت الاهتمام الواسع للمنطقة العربية خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مفسراً الدوافع الأساسية والظروف المحيطة بهذه المجالات.

لقد جاءت أبحاثه تأكيداً للاتجاه العروبي الذي أطلقه الدكتور "قسطنطين زريق" في كتابة التاريخ العربي، فنراه يرفض أن تكون اضطرابات عام 1860 في دمشق ناتجة عن التعصب الديني، وإنما بسبب العوامل الاقتصادية التي أدت إلى تقويض الطوائف الحرفية، ومنافسة الاقتصاد الأوروبي وإفقار طبقة الحرفيين وتدخل الوسطاء، مما أوجد تبايناً في الثروة، كان نتيجتها الاضطرابات الاجتماعية التي استغلتها الدول الأجنبية بتواطؤ مع الموظفين العثمانيين، فحرفتها عن اتجاهها التحرري لتصبح اضطرابات طائفية.

ركز المؤرخ على البنية الاقتصادية والاجتماعية لبلاد الشام، وربطها بأجزاء الوطن العربي من خلال فهم عربي لتاريخ الأقطار العربية إبان الحكم العثماني. كما أبرزت دراساته كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية في بلاد الشام بعد سنوات من الحكم العثماني للشرق العربي.

فتكون الكتابة التاريخية قد تطورت عند رافق وخاصة في كتابه "بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام" حيث نراه يعتمد على العلوم المساعدة والضرورية الإحصائية والسكانية والاقتصادية.

أولى الاهتمام الواسع للتاريخ العربي للعهد العثماني مؤكداً أهمية الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية على مجرى الأحداث، لما لهاتين الناحيتين من التأثير على

الناحية السياسية، كما أنه ينظر إلى العامل الاقتصادي على أنه الأهم في سير الأحداث التاريخية وتأثيره على العوامل الأخرى.

وهنا يؤكد على أهمية بلاد الشام من خلال القوى الخارجية التي تنافست للسيطرة عليها، ففي حين بدأ الحكم العثماني في أوروبا وبلغ أوج توسعه فيها، سارع إلى فتح المنطقة والسيطرة عليها. وحين دبّ الضعف والحسار الحكم العثماني بدأ كذلك في أوروبا ثم عمّ الأقطار العربية إلى أن عادت الدولة العثمانية في عام 1918 إلى الأناضول من حيث خرجت، لتبدأ مرحلة جديدة من التنافس الاستعماري (البريطاني – الفرنسي) على بلاد الشام والمنطقة العربية بشكل عام. شهدت كفاح العرب من أجل التحرر والاستقلال، وهذا ربما يفسر أن تاريخ الدولة العثمانية ينتظم في دائرة التاريخ الأوروبي.

كما أظهر الترابط والعلاقات الاجتماعية القوية بين فئات السكان العربية، مبيناً ارتباط الطوائف الحرفية، والمنظمات المحلية بالشعب في الدفاع عن مصالحه ومؤكداً على أن الحركات الدينية هي رد فعل عربي بإطار ديني على الأوضاع التي تمثلت بانحطاط الدولة العثمانية.

وبذلك يكون المؤرخ عبد الكريم رافق، قد نجح في تقديم أبحاث تاريخية عن الوطن العربي بشكل عام، وعن بلاد الشام بشكل خاص في فترة نالت اهتمامه، وساهم في إبرازها بدرجة كبيرة من الدقة والموضوعية، كانت المكتبة العربية أحوج ما تكون لمثل هذه الدراسات التاريخية العربية.

مكتبة البحث:

- رافق: عبدالكريم، (بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت 1516–1798) الطبعة الثانية، تشرين الثاني 1968، دمشق.
- رافق: عبد الكريم، (العرب والعثمانيون 1516–1916) الطبعة الأولى 1974، دمشق.
- رافق:عبد الكريم، (بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث)، الطبعة الأولى 1985، دمشق.
- بحوث ودراسات في التاريخ العربي، مهداه إلى الأستاذ نور الدين حاطوم، تحرير ناظم كلاس، دار شمال للطباعة والنشر، 1992، دمشق.
- "دراسات تاريخية "مجلة"، العددان 25،26، كانون ثاني – شباط 1987، جامعة دمشق.
- دراسات تاريخية "مجلة"، العددان 31،32، آذار – حزيران 1989، جامعة دمشق.
- الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الثاني، الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1990، بيروت.
- دراسات فلسطينية (بحوث)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى 1988، بيروت، لبنان.
- ضاهر: مسعود، "عبد الكريم رافق وبحوث دقيقة ومتفاوتة القيمة"، مقالة منشورة في جريدة "السفير"، الأحد 8/ 12/ 1985.

الباب الثاني

في التطبيق

الفصل الثالث

غزوة بني المصطلق (المريسيع)

Bani Al- Mustalaq (Al-Mureseea) Invasion

- ملخص
- المجتمع الإسلامي في المدينة
- غزوة بني المصطلق
- المنافقون والفتنة
- الجويرية زوج الرسول صلى الله عليه وسلم
- حديث الإفك
- نتائج الدراسة
- الهوامش



ملخص:

اكتسبت غزوة بني المصطلق في السنة السادسة للهجرة أهمية تاريخية كبيرة، ساهمت في حملي على دراستها بحكم ما احتوته من أحداث كان لها التأثير الكبير على المجتمع الإسلامي في المدينة المنورة. وتبرز الأهمية لهذه الغزوة من خلال حادثات ثلاث رافقتها:

فالحادثة الأولى كانت "الفتنة" والتي كادت أن تزعزع العلاقة الأخوية "المؤاخاة" بين المسلمين، لولا احتواء الرسول (ﷺ) لها بفطنة وبعد نظر.

والحادثة الثانية، كانت زواج النبي (عليه الصلاة والسلام) من جويرية بنت الحارث وأثر ذلك في رفد الدولة الإسلامية الفتية والتي كانت بأمس الحاجة إلى مثل هذا الفوج الداخل في الدين الجديد.

وأما الحادثة الثالثة فهي تلك الإشاعات التي تبناها المنافقون والجرف في تيارها فئة قليلة من المسلمين والتي عرفت "بحديث الافك" وهي ما أشيع حول زوج النبي عائشة عند عودة المسلمين من الغزوة.

وانطلاقاً من الالتزام بمنهجية البحث العلمي قمت بتناول هذه الأحداث ومناقشتها بشكل موضوعي، مبتعداً ما أمكن عن التأريخ السردي الحدثي، ومستنداً إلى المصادر والمراجع المتوفرة لعقد مقارنة ومقاربة فيما بينها أبرزت النتائج الهامة لهذه الغزوة والتي تمثلت خطوطها العريضة في تثبيت دعائم النظام الإسلامي في المدينة وحسن السياسة في تقدير الأمور وشد بنيان المجتمع الإسلامي.

المقدمة:

يجد الباحث في التاريخ الإسلامي الكثير من الدروس والمحطات البارزة لدى دراسته غزوات الرسول (ﷺ) وسراياه، وذلك مما يسلط الضوء على مساحات واسعة من سيرة الرسول والتي تحتاج إلى دراسات جادة تثري البحث التاريخي بمفهومه العلمي الحديث. لذلك جاءت دارسة غزوة بني المصطلق (المريسيع) من خلال مناقشة وتحليل خمسة موضوعات طالت حياة المجتمع الإسلامي في المدينة. فقد شمل الموضوع الأول المجتمع الإسلامي في المدينة (يثرب) بعد الهجرة وما شمله هذه الدور لمختلف جوانب الحياة السياسية والعسكرية والاجتماعية.

أما الموضوع الثاني فقد تناول هذه الغزوة، وما كان عليه المسلمون من خبرة واسعة عبر السنوات التي سبقتها في مقارعة المشركين. وخصص الموضوع الثالث للمنافقين ودورهم في الفتنة التي كادت أن تؤدي إلى انفصام عرى الوحدة بين المسلمين وإشعال دعوة الجاهلية لولا القيادة الواعية التي تمتع بها الرسول الكريم. بينما توقف الموضوع الرابع عند زواج الرسول من الجويرية بنت الحارث، وما كان له من اثر بالغ على بني المصطلق ودخولهم الدين الجديد. وأما الموضوع الخامس (والأخير) فقد احتوى حديث الإفك الذي رافق هذه الغزوة، وما أشيع حول زوج الرسول (ﷺ) عائشة، وكيف تصدى القرآن الكريم لإحباط مغزى المنافقين من ذلك. وقد شملت الدراسة النصوص القرآنية الكريمة التي كشفت زيف سلسلة حلقات المحن والبهتان التي واجهها الرسول (ﷺ) من أعداء الدين، كما شملت النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسة وقائمة بالمصادر والمراجع التي استندت عليها.

المجتمع الإسلامي في المدينة (يثرب)

تبلور موقف المسلمين في المدينة (يثرب) بعد الهجرة، إذ ظهر ما سمي بـ 'الجماعة'، حيث أسس المسجد وماله من دور ديني وانطلاق هذا الدور ليشمل مختلف جوانب الشؤون السياسية والعسكرية والاجتماعية، وكذلك من خلال

"الصحيفة" وما عبرت عنه من إحاطة شاملة لأمور الدولة حيث أن المسلمين " أمة واحدة من دون الناس"[1].كما أنها بمثابة دستور لجميع سكان المدينة مسلمين وغير مسلمين[2].

وقد غدت حركة الإصلاح الاجتماعي في المدينة نظام حياة، يستمد أصوله من العقيدة، وهو الطريق الذي اختاره الرسول لتهذيب النفوس، باهتمامه بإصلاح أمر الأنصار وتوثيق عرى التعاون والأخوة (المؤاخاة) بينهم وبين المهاجرين حيث المجتمع الأمثل، وتبين ذلك من خلال كتاب محمد النبي بين المؤمنين والمسلمين، قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، أنهم أمة واحدة من دون الناس[3].

ويتضح من ذلك أن الرسول قد ابتكر نظام المؤاخاة في الإسلام وجعل لها قوة أخوّة النسب بما في ذلك الميراث بقوله لأصحابه: " تآخوا في الله أخوين أخوين"؛ ولم يقف الأمر عند هذا الحد، ولربما توسع ذلك في جو من التعاون والتسامح مع اليهود أيضاً باعتبارهم (اليهود) أهل كتاب موحدين[4]، وكانوا يمثلون عنصراً هاماً في المدينة، فتوثقت الصلة، وزادت رابطة المودة، حيث تضمنت الصحيفة المتعلقة بالمسلمين: ممن تبع المؤمنين من يهود، فإن له النصرة والأسوة غير مظلومين ولا متناصرين عليهم[5]، وأخذ الرسول ينظم العلاقات بين أهل المدينة وبين أركان الدولة الإسلامية الفتية القادرة على إدارة شؤون الحياة في المدينة بكافة فئاتها،

---

(1) بيضون: إبراهيم، الأنصار والرسول، ص21.

(2) محمد محاسنه: الحضارة الإسلامية، مركز يزيد للنشر، ط1 2004، الأردن

(3) بيضون:محمد زكي، موكب النور في سيرة الرسول، ص132

(4) شلبي: أحمد، موسوعة التاريخ الاسلامي، ص271

(5) رزق الله أحمد: مهدي، السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، ص306.

وحماية العقيدة التي كلفوا بنشرها، فكانت الغزوات والسرايا بعد أن أذن الله لهم بالقتال.

وهكذا بدأت يثرب تعيش في وهج مكة الساطع، ولم يدر في خُلدها أن الهجرة قد يكون لها ذلك الصدى التغييري السريع الذي تجاوز الدور المكي التبشيري إلى دور تنظيم الدولة، ومنطلق فكرها السياسي، والتحرر من رواسب الماضي وخاصة النزعة العصبية مع الاحتفاظ بجانب قبلي مرتبط ببعض التشريعات، حيث المعاملات والإجراءات، كالفدية، وتبادل الأسرى، وحتى الدخول في الإسلام كان يتم أحياناً على أساس قبلي[1].

لقد كان بناء الكيان الجديد للدولة الجديدة (دولة الإسلام) يتطلب إعداد القوة لرد عدوان قريش، ومن على شاكلتها، حيث أذن الله للرسول (ﷺ) بالقتال ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾،[2] وتأمين سيطرة الدولة الناشئة على الطرق التجارية في جميع الاتجاهات، لذلك كان لا بد لتحقيق ذلك من وسيلتين:

الأولى: إرسال السرايا والبعوث لمهاجمة قوات قريش التجارية، **والثانية** السعي إلى عزل قريش بالإضافة إلى مهادنة القبائل المحيطة بالمدينة، فكانت السياسة تلعب دورها في بناء الدولة التي قادها الرسول (ﷺ) وفي إدراكه لهذا الدور العظيم في كسب ود القبائل المحيطة في السنوات الأولى من الهجرة، وكسب غيرها بعد استقرار الجماعة وبناء القوة الداخلية للمدينة.

لم تكن الغزوات والسرايا قد حققت نجاحها فقط في إرباك قريش وحلفائها وضرب نشاطهم التجاري والحصول على موارد اقتصادية في التموين وأخرى

---

(1) بيضون: إبراهيم، الحجاز والدولة الإسلامية، ص105.

(2) سورة الحج: الآية (39)

عسكرية في التسليح، وإنما حققت أيضاً نجاحاً في إنذار الأعداء بأن للجماعة الإسلامية المقدرة على التصدي والردع والخبرة والمناورة ومعرفة الصحراء، فقد جاءت غزوة بني المصطلق بعد تسع وعشرين غزوة وسرية تقريباً، فكانت التجربة التي سبقتها كفيلة بتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد خاض الرسول (ﷺ) العديد من المعارك في حياته،حيث بلغت غزواته (ﷺ) 27 غزوة، كما بلغت سراياه التي بعثها أكثر من47 سرية[1]، وقد كان اختيار هذه الغزوة هو ما نتصور أن له تأثيراً كبيراً على مجريات الأحداث في صراعه (ﷺ) مع قوى الكفر، مع قناعتنا أن جميع تلك الأحداث لها دورها المشهود الذي لا يستهان به.وكلها كانت حروباً عادلة. فهي إما رداً على عدوان أو دعوة إلى التوحيد ولم يحدث فيها أي اعتداء على كرامة الإنسان.

غزوة بني المصطلق (المريسيع):

تدخل هذه الغزوة ضمن الغزوات والسرايا التي كان فيها المسلمون على خبرة واسعة لما سبق من معرفة لفنون القتال كانت عبر سنوات ست من مقارعة المشركين.

وبنو المصطلق، بطن من بطون قبيلة خزاعة ينزلون على بئر لهم يقال لها "المريسيع"[2]، والمريسيع اسم ماء في ناحية قديد إلى الساحل[3]، وقديد اسم موضع قرب مكة[4]، فهو يبعد عن مكة المكرّمة 120كم وعن المدينة المنوّرة 300كم تقريباً،

---

(1) عبد العزيز العمري: الفتوح الإسلامية عبر العصور، دار اشبيليا للنشر والتوزيع، ط2 1419 هـ، الرياض، ص 26

(2) ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج2، ص 45.

(3) ياقوت الحموي معجم البلدان،، الجزء 5، ص 118.

(4) ياقوت الحموي، معجم البلدان، الجزء 4، ص 313.

وإن خزاعة قبيلة قحطانية يمنية[1]، وقيل أن "بلْمصطلق" وهم من حلفاء بني مُدلِج[2]، ولعل تسميتهم بني المصطلق جاءت إذ كان جدهم رقيق الصوت، فالمصطلق على وزن مفتعل من الصلق وهو الصوت[3]، ويلتقون في نسبهم مع الأوس والخزرج (الأنصار)، في عمرو بن عامر، الجد الثاني للأوس والخزرج والرابع لبني المصطلق، يسكنون (قديداً) و(عسفان) بين المدينة ومكة ما بين الظهران والأبواء[4].

ويتضح أن للموقع أهمية كبرى في الصراع بين المسلمين وقريش على طريق القوافل التجارية وما كانت عليه خزاعة من الشرك ووجود (صنم مناة) على هضبة الشلل (بقديد) من ديارهم، وما كان بينهم وبين قريش من أحلاف قديمة حيث كانوا في مكة ثم خرجوا إلى ذلك الموقع فدفعهم موقعهم إلى السعي لمحالفة عبد المطلب وتأمين الطريق إلى (مناة). الذي يحج العرب اليه، ويحققون المصالح الاقتصادية نتيجة هذه الزيارة الموسمية. وكان نتيجة لذلك موقف خزاعة ضد المسلمين بانضمامهم لجيش "الأحابيش"[5] الذي ساند الجيش المكي في غزوة أحد فكان زعيمهم الحارث بن أبي ضرار، يُولب القبائل للقيام بهجوم على المدينة[6]. حيث سار في قومه ومن قدر عليه من العرب فدعاهم إلى حرب رسول

(1) رزق الله أحمد: مهدي، السيرة النبوية، ص431.

(2) ابن سعد: المصدر السابق.

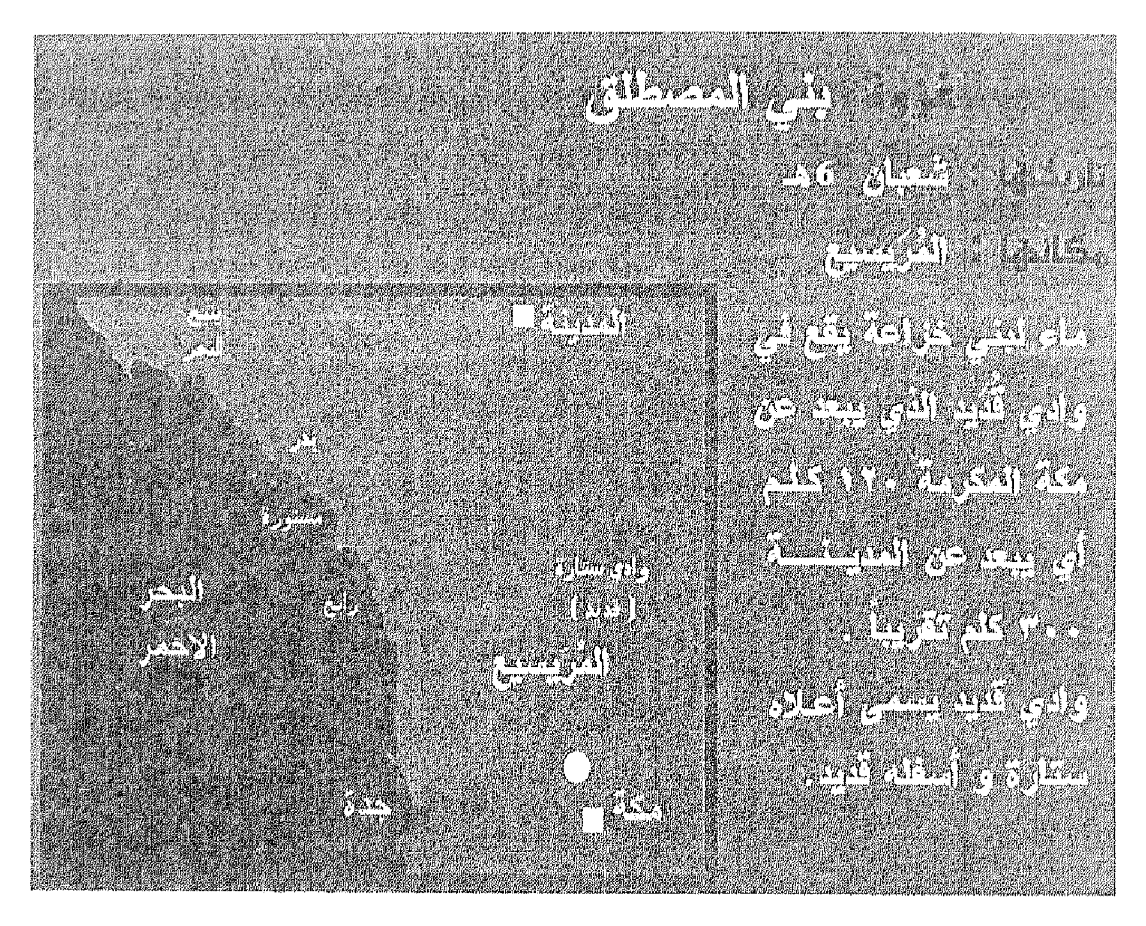
(3) شلبي احمد: موسوعة التاريخ الإسلامي، ج1، ص 494.

(4) رزق الله احمد: مهدي: المصدر السابق، ص 432.

(5) الأحابيش: تحبشوا، أي اجتمعوا، وهم من انضم إلى قريش من غيرها. الواقدي: المغازي، ج1، ص 200.

(6) رزق الله أحمد: مهدي، مصدر سابق، ص432.

الله (ﷺ)، فأجابوه وتهيئوا للمسير معه، فبلغ ذلك رسول الله[1]، ولعل هذه المعطيات السالفة الذكر تندرج مع الأسباب التي دفعت المسلمين لقتالهم في هذه الغزوة، ويستند المسلمون إلى شرعية الجهاد "قتال المشركين كافة".



(بتصرف) أطلس تاريخ العالم القديم والمعاصر، إعداد وتأليف وإشراف هاني خير وأبو غضيب، ص 35

ويتضح أن الرسول قد تلقى أنباءً تفيد أن بني المصطلق بعد هزيمة الأحزاب (الخندق) 5هـ، والقضاء على يهود المدينة. تصدوا لأمر المسلمين، وعملوا على تدبير اغتيال للرسول بزعامة قائدهم (الحارث بن أبي ضرار) حيث استعد المسلمون، فندب رسول الله الناس إليهم فأسرعوا الخروج، وقادوا الخيول وهي ثلاثون فرساً، في المهاجرين عشرة وفي الأنصار عشرون، واستخلف على المدينة

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى، الجزء الثاني، ص45.

زيد بن حارثة،[1] وجعل لواء المهاجرين لأبي بكر ولواء الأنصار لسعد بن عبادة[2]، وكان وقتها شعبان (ليلتين خلتا من شعبان) [3] من السنة السادسة للهجرة في سبعمائة مقاتل وثلاثين فرساً[4]، ونزل المسلمون على ماء قريب من بني المصطلق يقال له (المريسيع) فوجد بنو المصطلق أنفسهم وحيدين في مواجهة المسلمين، لا يستطيعون الوقوف أمام جماعة أعدوا العدة، حيث حُسمت هذه الغزوة باستسلامهم، وأخذوا أسرى وغنمت أموالهم، وتشير رواية الطبري إلى أن قتالاً شديداً قد جرى في الغزوة نتيجة المواجهة "فتزاحف الناس"[5] بينهم وبين المسلمين.

ولعل الانتصار الخاطف الذي حققه المسلمون في هذه الغزوة قد جاء نتيجة معرفة المسلمين بأخبار عدوهم والاستعداد النفسي لغزوهم في عقر دارهم عن طريق عيونهم، "بريدة الأسلمي"[6] في زيارة المنطقة ورصد ما هم عليه من استعداد، بالإضافة إلى حالة التفرق بين بني المصطلق فقتل منهم عشرة وأسر الباقون، في حين لم يقتل من المسلمين إلا رجل واحد[7].

---

(1) ابن سعد، مصدر سابق، ص 45.

(2) شلبي: أحمد، ج1، ص 494.

(3) ابن سعد، المصدر السابق، ص45.

(4) رزق الله أحمد، مهدي، المصدر السابق، ص433.

(5) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، م2، ص64.

(6) القطب: محمد علي، غزوات النبي، ص11.

(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج2، ص46.

المنافقون و(الفتنة)

يتضح أن لهذه الغزوة الأهمية الكبرى في تاريخ الإسلام، ذلك لما وقع بين المهاجرين والأنصار (الفتنة) من خلاف كاد أن يؤدي إلى انفصام عرى الوحدة بين المسلمين، كما ويندرج مع هذه الأهمية ما كان قد كدّر حياة عائشة زوجة الرسول (ﷺ) والسعي لإيذاء الرسول (ﷺ) والطعن في عِرضه حين افتروا عليها ما عرف (بحديث الإفك) [1] وقد دبر هاتين القضيتين رأس المنافقين عبد الله بن أبيّ بن سلول الذي كان قد اتخذ موقفاً تجاه الرسول (ﷺ) والجماعة نتيجة ضياع فرصة السيادة التي كان يتمتع بها في قومه قبل الهجرة والذي اعتبر أن الرسول (ﷺ) قد سلبه ملكاً، وأضعف النفوذ الذي كان يتميز به عند القبائل، ومن هنا سجل التاريخ في هذه الغزوة هذين الحدثين الهامين للمنافقين الذين كادوا بهما أن يحدثوا شرخاً في صفوف المسلمين في الحدث الأول (الفتنة) وإيذاء للرسول (ﷺ) وعرضه في الحدث الثاني (حديث الإفك).

لعل حادثة احد المسلمين من بني كلب بن عوف وهو هشام بن صبابة حيث أصابه رجل من الأنصار من رهط عبادة بن الصامت، وهو يرى أنه من العدو فقتله خطأ، وتبع ذلك ما كان من أجير عمر بن الخطاب "جهجاه بن سعيد" وازدحم الأخير وسنان الجهني حليف بني عوف من الخزرج على الماء فاقتتلا، فصرخ الجهني: يا معشر الأنصار، وصرخ جهجاه: يا معشر المهاجرين، فأقبلت قريش سراعاً، وأقبل الأنصار وشهروا السلاح ولكن انتهى الأمر فيما بينهم، وترك سنان حقه وعفا عنه واصطلحوا[2]، فكشف المنافقون عن حقدهم الذي يضمرونه للإسلام والمسلمين، فسعوا- كعاداتهم دائماً وإلى يومنا هذا - إلى محاولة التفريق بين

(1) حسن: إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج1، ص123.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج2، ص46.

المسلمين مستثمرين هذا الموقف، فحرضوا الأنصار على المهاجرين بدعوى الجاهلية التي حسمها رسول الله (ﷺ) بقوله ـ دعوها فإنها منتنةـ.

فغضب عبد الله بن أبي بن سلول وعنده رهط من قومه فيهم "زيد بن الأرقم" غلام حديث السن، حيث عبر عن حقده وغضبه التقليدي، مستغلاً هذه الحادثة بقوله لمن حوله من أهل المدينة: "أقد فعلوها، قد نافرونا وكاثرونا في بلادنا، والله ما عدونا وجلابيب قريش" ثم تابع تهديده ووعيده باخراج النبي (ﷺ) من المدينة عند العودة اليها "أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعزُّ منها الأذل"[1]. ثم قال في رهطه: "هذا ما فعلتم بأنفسكم أحللتموهم بلادكم وقاسمتموهم أموالكم..أما والله لو أمسكتم عنهم ما بأيديكم لتحولوا الى غير دياركم.. [2]"، لقد حاول عبد الله بن أبي أن ينتهز هذه الحادثة فيشعل دعوة الجاهلية لتعظم وتأكل صفوف المسلمين[3]، فأخبر زيد بن الأرقم" الرسول (ﷺ) ما قاله عبد الله بن أبي، وكان عمر بن الخطاب قد أستأذن الرسول (ﷺ) لقتله، فلم يأذن له حيث قال الرسول (ﷺ): "كيف يا عمر إذا تحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه"، ثم كان قدوم عبد الله بن عبد الله بن أبي وقد بلغه الذي كان من أمر أبيه، فقال: يا رسول الله، انه بلغني أنك تريد قتل عبدالله بن أبي فيما بلغك عنه، فان كنت لابد فاعلاً فمرني به فأنا أحمل إليك رأسه، فوالله لقد علمت الخزرج ما كان لها من رجل أبرّ بوالده مني، واني أخشى أن تأمر به غيري فيقتله، فلا تدعني نفسي أنظر الى قاتل عبد الله بن أبي يمشي في الناس، فأقتله فأقتل رجلاً مؤمناً بكافر فأدخل النار[4]، وقد وقف لأبيه على الطريق، فلما رآه، أناخ به وقال: لا

(1) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج3، ص 64.

(2) المصدر نفسه، ص 64.

(3) شلبي: احمد، موسوعة التاريخ الإسلامي، ص 494.

(4) عبدالسلام هارون: تهذيب سيرة ابن هشام، دار البحوث العلمية، الكويت، ص 240.

أفارقك حتى تزعم انك الذليل ومحمد العزيز! فمر به رسول الله فقال: دعه، فلعمري لنحسنن صحبته ما دام بين أظهرنا![1] فكانت عزة الإيمان وذل النفاق، كما كانت القيادة الواعية التي تمتع بها الرسول (ﷺ)، كانت فوق كل اعتبار، ثم أن الرسول (ﷺ) صدّق عبد الله بن أبي حينما جاءه الأخير مع رهط من أتباعه فحلفوا أنهم ما قالوا هذا، حيث أصاب الهم زيداً، ولكن بعد نزول الآية الكريمة[2]، التي صدقت ما أخبر به زيد بعث إليه الرسول (ﷺ)، وقال له: "إن الله قد صدقك يا زيد" وكذب ابن أبيّ، الذي كان شريفاً في قومه، لكنه النفاق كان يستشري بين ضلوعه، فكذب ابن أبيّ، وصدق زيد (الغلام الذي ربما أوهم في حديثه ولم يحفظ ما قال الرجل)[3] كما ادعى رهط ابن أبيّ، وكان القرآن الكريم هو الفصل في ذلك. وكان الرسول (ﷺ) قد أذن بالرحيل في ساعة لم يكن يرتحل فيها[4]، بعد غياب ثمانية وعشرين يوماً[5]، فأقر الرسول (ﷺ) بالرحيل فوراً، وسار بالمسلمين بقية يومهم ثم صباح اليوم التالي حتى آذتهم الشمس، ثم نزلوا وناموا من شدة الإجهاد، لحكمة يريدها الرسول (ﷺ) ليشغل الناس عن الحديث الذي كان بالأمس من عبد الله بن أبيّ[6]، فعالج الرسول (ﷺ) الموقف علاجاً عملياً ذلك أن الحديث فيه قد يجر إلى فتنة ليست في صالح الجماعة الإسلامية.

---

(1) ابن سعد، مصدر سابق،ص46.

(2) قال تعالى ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ سورة المنافقون، الآية: 1.

(3) الطبري، مصدر سابق، ج3، ص 64.

(4) المصدر نفسه، ص 64.

(5) ابن سعد، مصدر سابق، ص 47.

(6) الطبري، مصدر سابق، ص 65.

ويجب الاشارة الى أن اسم المهاجرين والأنصار من الأسماء الشريفة التي تدل على شرف أصحابها، وقد سماهم الله تعالى بها على سبيل المدح لهم[1]، الا أن هذه الأسماء لما استعملت الاستعمال الخاطىء لتفريق المسلمين واحياء العصبية الجاهلية، أنكر ذلك رسول الله (ﷺ) انكاراً شديداً، وقال قولته الشديدة (دعوها فانها منتنة) وذلك حفاظاً على وحدة الصف للمسلمين، فالاسلام نبذ العصبية بجميع الوانها،سواء كانت تقوم على القبلية أو الجنس أو اللون أوغير ذلك، والذي جاء التعبير عنها في موقف عبدالله بن عبدالله بن أبيّ بن سلول حينما تصدّى لأبيه وحاول قتله رغم أنه أبر الناس بوالده، ضارباً بذلك الموقف مثالاً عملياً للإيمان وهو الولاء والبراء.

غير أن النبي(ﷺ) قابل مافعله(عبدالله) بمثال رفيع في الحكمة والصبر والعفو وحسن الصحبة حين قال (ﷺ) له:(بر أباك وأحسن صحبته)، فلم يكن النبي(ﷺ) ينتقم أو يغضب لنفسه، بل يغضب للّه عز وجل.

وكان أُسيد بن حضير،[2] قد قابل الرسول (ﷺ) أبّان الرحيل وسأله عن السبب، فأخبره الرسول ما كان من صاحبه (ابن أبيّ) "لئن رجع إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل"، قال أسيد: فأنت والله تخرجه منها، وهو الذليل وأنت العزيز (يا رسول الله أرفق به، فو الله لقد جاءنا الله بك، وإن قومه ينظمون له الخرز وليتوجوه على المدينة ملكاً، فهو يرى أن الإسلام سلبه ملكاً..)[3]. بهذا التفكير الهادئ العميق المتزن الواضح كان (أسيد) دائماً يعالج القضايا ببديهية حاضرة

---

(1) سورة التوبة: الآية (100)

(2) من أشراف العرب في الجاهلية، وأبوه كان زعيم الأوس. للمزيد ينظر خالد: محمد خالد، رجال حول الرسول، ص 336.

(3) خالد: خالد محمد، رجال حول الرسول، ص 339.

وثاقبة، وإيمانه يفيء عليه من الأناة والحلم وسلامة التقدير مما يجعله أهلاً للثقة دوماً.

ويبدو أن الأطماع الخاصة بالسيادة قد كانت هاجس ابن أبي، حيث النفوذ الذي كان يتمتع به وسط رهطه والذي يندرج كذلك مع التعصب القبلي الذي كان ما زال ساكناً في النفوس، ويتضح ذلك من خلال حادثة "مقيس بن صبابة" الذي جاء من مكة مسلماً مطالباً الرسول بدية أخيه الذي قتل خطأ، فأقر الرسول له دية أخيه (هشام بن صبابة)، ثم أقام مقيس عند الرسول / (ﷺ) (غير كثير) وكان أن عدا على قاتل أخيه فقتله، مغذياً ثأره والذي عبّر عنه بشعره[1] وهو ذاهب إلى مكة مرتداً[2].

الجويرية زوج الرسول صلى الله عليه وسلم:

يتضح من الدراسة انه عندما عاد الرسول(ص) إلى المدينة ومن معه من سبي بني المصطلق، جاءته جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار، وذكرت أنها ابنة سيد بني المصطلق، تطلب منه أن يعينها في قضاء كتابتها لعتق رقبتها من (ثابت بن قيس بن الشماس)، الذي وقعت في سهمه، فعرض عليها الرسول (ﷺ) الزواج، فقبلت، "وجعل صداقها عتق كل أسير من بني المصطلق"[3] الأمر الذي أكد رؤيتها (رأيت قمراً يسير من يثرب حتى وقع في حجري) [4].

وكان هذا الزواج فاتحة خير على بني المصطلق، مما كان له الأثر البالغ على من كان بأيدي المسلمين من الأسرى والسبايا وهم حسب ما أشارت الروايات مئة أهل بيت، حيث اعتقوا جميعاً إكراماً لأصهار الرسول(ﷺ)، عملاً بالقول: "كيف

(1) وكان ما قاله: حللت به وتري وأدركت ثؤرتي   وكنت إلى الأوثان أول راجع
(2) الطبري: مصدر سابق، ص 66.
(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج2، ص46.
(4) القطب: محمد علي، غزوات النبي، ص 26.

بأسر أصهار رسول الله[1] فكان فضل جويرية بنت الحارث عظيماً على الاسلام والمسلمين، وكانت هذه الغزوة(المريسيع) من الغزوات الفريدة المباركة التي أسلمت عقبها قبيلة بأسرها بسبب زواج النبي(ص) من جويرية رضي الله عنها.

ولعل الحديث الذي دار بين المسلمين حول زواج الرسول (ﷺ) من جويرية كان من نتائجه أن لا يجوز لنا أن نبقي أصهار رسول الله سبايا في أيدينا، ثم أعتق كل منهم سبيه ودخل الجميع في دين الله[2].

فدخل بنو المصطلق الإسلام، ونعموا بالدين الجديد، وخاصة عندما قدم (الحارث ابن أبي ضرار) بعد ذلك إلى الرسول يريد أن يفتدي ابنته، فجمع الإبل، وقدم إلى المدينة، فأفرد اثنتين وانطلق بالباقي إلى الرسول قائلاً: جئتك مفتدياً، وعندما اخبره الرسول بشأن البعيرين الآخرين، كان التصديق بالنبوة، ودخل على أثرها الإسلام[3]. فكان دخوله الإسلام قد أدى إلى تقبل بني المصطلق هذا الدين، وتعزيز مكانته متمثلاً بمكانة النبي عليه الصلاة والسلام بينهم، ودخول فوج جديد من أفواج الإسلام. إلى جانب الأبعاد المادية والمعنوية التي تحققت اثر ذلك.

وفي حين تشير الدراسات إلى أنهم مائتا أهل بيت، يذكر الزرقاني انهم أكثر من سبعمائة، ولا تعارض ربما بين القولين، لأن أهل البيت الواحد يمكن أن يكونوا أكثر من واحد[4]. فلم تكن غزوة بين المصطلق غزوة حرب فقط بل كانت انتصاراً لمبدأ الإسلام في دخول هذا الجمع الكبير في الدين الجديد انضووا تحت لواء (الجماعة) الإسلامية لتعزيز مكانتها في المدينة.

(1) شلبي: احمد، موسوعة التاريخ الإسلامي، ص 495.

(2) القطب: محمد علي، مرجع سابق، ص 20.

(3) القطب : محمد علي ، مرجع سابق ، ص 22.

(4) احمد: مهدي رزق الله، السيرة النبوية في ضوء مصادرها الأصلية، ص 433.

حديث الإفك:

لعل القضية الثالثة التي جاءت مع هذه الغزوة والتي تبناها المنافقون وحملها الرأس الأسود رأس ابن أبي[1] هي ما أشيع حول زوج الرسول(ﷺ) عائشة وقالوا فيها ما قالوا بعد انتهاء الرسول (ﷺ) من الغزوة راجعاً إلى المدينة حيث كانت ترافقه.

والحادثة كما يرويها الطبري: أن عائشة قالت: كان رسول الله (عليه الصلاة والسلام)..... إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه، فأيتهن خرج سهمها، خرج بها معه، فلما كانت غزوة بني المصطلق... خرج سهمي عليهن، فخرج بي... وكنت إذا رحل بعيري جلست في هودجي، ثم يأتي القوم الذين يرحلون هودجي... فيأخذون بأسفل الهودج، فيرفعونه ويضعونه على ظهر البعير فيشدونه بحباله، ثم يأخذون برأس البعير فينطلقون به... فلما فرغ الرسول (ﷺ)... من سفره ذلك قافلاً حتى إذا كان قريباً من المدينة نزل منزلاً، فبات فيه بعض الليل ثم أذن في الناس بالرحيل، فلما ارتحل الناس، خرجت لبعض حاجتي، وفي عنقي عقد، لي فيه جزع ظفار[2]، فلما فرغت انسل من عنقي... فلما رجعت إلى المكان الذي ذهبت، فالتمسته حتى وجدته، وجاء خلافي القوم الذين كانوا يرحلون لي البعير، وقد فرغوا من رحلته، فأخذوا الهودج وهم يظنون أني فيه.. ثم أخذوا برأس البعير فانطلقوا به، ورجعت إلى العسكر... فتلففت بجلبابي...، وعرفت أن لو قد افتقدوني قد رجعوا اليّ.... إذ مرّ بي (صفوان بن المعطل السلمي) وقد تخلف عن العسكر لبعض حاجته، فلم يبت مع الناس في العسكر، فلما رأى سوادي أقبل حتى وقف علي فعرفني... فقرب البعير، فقال أركبي رحمك الله فركبت... فانطلق

(1) شلبي: احمد، موسوعة التاريخ الإسلامي، ص 494.

(2) الجزع: الخرز وظفار: مدينة باليمن قرب صنعاء. عبد السلام هارون: تهذيب سيرة ابن هشام، ص 243.

بي سريعاً يطلب الناس، فو الله ما أدركنا الناس، وما افتقدت حتى أصبحت ونزل الناس فلما أطمأنوا طلع الرجل يقودني، فقال أهل الأفك فيَّ ما قالوا، فارتج العسكر و والله ما أعلم بشيء من ذلك..."[1] ويبدو أن المنافقين قد استغلوا هذه الحادثة، ونسجوا حولها قصة الإفك وبدأوا يشيعون ذلك بين المسلمين من خلال رأس المنافقين ابن أبي الذي كان قد أغرى بالخوض فيه (مسطح بن أثاثة) و(حمنة بنت جحش) (وحسان بن ثابت)[2]. وقد انتهى الحديث إلى رسول الله (ﷺ) والى أهلها، وتواثب الناس حتى كاد أن يشتعل الشرّ بينهم.

ولكن الرسول (ﷺ) فوت هذه الفرصة مرة أخرى وأطفأ نيران الفتنة، ولم تكن عائشة تعلم بخبر الإفك إلا في بيت أبيها وما كان قد تسرب إليها من احدى النساء التي رافقتها في فسح المدينة لقضاء حوائجهن فأخبرتها بالذي كان من قول أهل الإفك[3]. "ففارقها النوم وهي تنتظر إعلام الله نبيه ببراءتها برؤيا صادقة"[4]، وكانت ترى نفسها اقل شأناً من أن ينزل في أمرها وحي، فما كان لها سوى أن تصبر على هذه الحادثة، لعل الله يثبت براءتها أمام الرسول (ﷺ) والمسلمين "ولكني أقول كما قال أبو يوسف، فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون"[5].

---

(1) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج3، ص 67.

(2) احمد مهدي رزق الله، السيرة النبوية، ص 437.

(3) وهي (أم مسطح) بنت أبي رهم بن المطلب بن عبد مناف. ينظر: عبد السلام هارون، تهذيب سيرة ابن هشان / ص 245

(4) احمد مهدي رزق الله، السيرة النبوية، ص 437.

(5) الطبري: الرسل والملوك، ج3، ص 69.

وبعد شهر من معاناتها، ومعاناة الرسول (ﷺ) من هذا الحديث، نزل الوحي في نحو عشرين آية في براءتها، وموقف الناس من هذا الإفك والبهتان، حيث جاء الرسول(ﷺ) إلى عائشة، فجلس عندها "وإنه ليتحدر منه مثل الجمان[1]. في يوم شات، فجعل يمسح العرق عن جبينه ويقول: أبشري يا عائشة فقد أنزل الله براءتك"[2]. فيكون القرآن الكريم[3]. قد كشف بهتان هذا الحدث، وبين انه حلقة من سلسلة حلقات الإيذاء والمحن التي واجهها الرسول(ﷺ)من أعداء الدين، لذلك كشف الله زيفها وبطلانها.

ولعل هذه الحادثة قد جاءت لإبراز شخصية الرسول عليه الصلاة والسلام وإظهارها صافية نقية مميزة عن كل لبس بها، فكانت الفرحة حينما تجلت الحقيقة للناس، وأظهرت بشرية الرسول (ﷺ) ونبوته في آن.

فإذا كان قد احتوى من قبل حادثة الفتنة وقضى على أهدافها، كما خطط المنافقون في الأولى، فقد تصدى القرآن الكريم لتبرئة عائشة (رضي الله عنها) وإحباط مغزى المنافقين في الثانية.

كما تبرز هذه الحادثة نفراً مؤمناً يقظاً، وقف موقفاً واثقاً من هذا الإفك منهم "أبو أيوب الأنصاري وأم أيوب"، حيث سجل القرآن لهم ذلك الموقف[4]، فاعتبرا الرسول (ﷺ) وعائشة فوق هذا الحدث، وما ينبغي التحدث به لأنه بهتان عظيم. لذلك وجدنا أن الرسول (ﷺ) لا يتوان في تطبيق أحكام الشرع في حد

---

(1) الجمان: حب كالدر يصنع من الفضة. عبدالسلام هارون: تهذيب سيرة ابن هشام، ص 248.

(2) الطبري: الرسل والملوك، ج3، ص 70.

(3) سورة النور (الآيات 11-20).

(4) سورة النور (الآية: 16).

القذف على الثلاثة (حسان، ومسطح، ومحنة) الذين ارتكبوا حرمة قذف المحصنات المؤمنات فكانوا ضحية ابن أبي في الوشاية والمساءلة دون أن يترك دليلاً ضده، حيث لم يقم عليه الحد[1].

غير أن أبا بكر (رضي الله عنه) الذي أقسم أن لا ينفق على (مسطح) شيئاً أبداً ولا يساعده كما كان من قبل لقرابته وحاجته، رجّع إلى مسطح نفقته التي كان ينفق عليه مقسماً أن لا ينزعها منه أبداً إيماناً وغفراناً[2] بعد أن أنزل الله تعالى في ذلك آية تحمل هذه الدعوة للمسلمين[3].

(1) احمد مهدي رزق الله، مصدر سابق، ص 439.

(2) عبد السلام هارون: تهذيب سيرة ابن هشام، ص 249

(3) سورة النور (الآية:22)

نتائج الدراسة:

إن دراسة غزوة بني المصطلق (المريسيع) كما سبق تبين لنا أهمية هذه الغزوة في كونها ساعدت في تثبيت دعائم النظام الإسلامي في المدينة، وفي إخماد الفتن التي حاول المنافقون إشعالها بين الأخوة المسلمين من مهاجرين وأنصار. كما أن نتائج هذه الغزوة قد تجاوزت النصر العسكري على من كانوا يسمون ببني المصطلق، حيث انه كان من أهم نتائجها أيضاً تلك الدروس والأحكام التي تمخضت عنها:

- فقد دلت على مشروعية تقسيم الغنائم بين المقاتلين كما كان في غزوات الرسول وسراياه، ومعالجة الرسول عليه الصلاة والسلام للمشكلة التي حاول ابن سلول استغلالها (الفتنة) والتي دلت على حسن السياسة في تقدير الأمور وتفويت الفرص على المغرضين والمحافظة على وحدة الصف الداخلية وعلى السمعة الطيبة.
- وكانت قصة الإفك حلقة من سلسلة فنون الإيذاء والمحن التي واجهها الرسول (ﷺ) من أعداء الدين والتي كشف زيفها القرآن الكريم.
- وقد جاءت محنة الإفك منطوية على حكمة إلهية لعلها استهدفت إبراز شخصية الرسول (ﷺ) وإظهارها صافية مميزة، ومن نتائج هذه الغزوة التطبيق العملي لمبادئ الشرع في حد القذف الذي أقيم على من ثبتت إدانته، وقد كشفت الغزوة مشروعية الاقتراع والأخذ بنتائجه لما فيه من تطييب للنفوس كما في معاملة الرسول عليه الصلاة والسلام.
- وأخيراً كانت هذه الغزوة كغيرها من الغزوات التي عملت على تثبيت دعائم الدولة الإسلامية الناشئة، وشد بنيان الجماعة الإسلامية من مهاجرين وأنصار والإعداد للمراحل التي تليها في التوسع والفتوح. ورغم صغر هذه الغزوة من الناحية العسكرية، إلا إن فيها من الدروس والمعاني الكثير، التي ينبغي أن يقف المسلمون معها للاستفادة منها في واقعهم.

فهارس

الآيات القرآنية

- ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (سورة المنافقون الآية: 1، ص 11).

- ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ۚ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ ۚ وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ (11) لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُبِينٌ (12) لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ۚ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَٰئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ (13) وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (14) إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ (15) وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ (16) يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (17) وَيُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (18) إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (19) وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾".

(سورة النور الآيات 11-20، ص 17).

- ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ (سورة النور، الآية: 16، ص 18).

- ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ (سورة التوبة: الآية 100، ص 12).

- ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾

(سورة النور: الآية 22، ص 18).

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- إبراهيم بيضون: الأنصار والرسول، ط1، 1989، معهد الإنماء العربي.
- احمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي.
- الطبري: تاريخ الرسل والملوك، دار المعارف، مصر، ط4، د.ت.
- الواقدي: المغازي، ج2، تحقيق مارسون جونس، دار عالم الكتب .
- ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج2، تحقيق الدكتور مارسلان بولس، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 1384هـ/ 1964م.
- حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام، ج1.
- خالد محمد خالد: رجال حول الرسول، ط1، 1420هـ، دار الفكر للطباعة، بيروت، لبنان.
- عبد السلام هارون: تهذيب سيرة ابن هشام، مؤسسة الرسالة، دار البحوث العلمية، الكويت.
- عبد العزيز العمري: الفتوح الإسلامية عبر العصور، دار اشبيليا للنشر والتوزيع، ط2 1419 هـ الرياض.
- محمد محاسنة: الحضارة الإسلامية، مركز يزيد للنشر، ط1 2004، الأردن.
- محمد زكي بيضون: موكب النور في سيرة الرسول(ص).
- محمد علي القطب: غزوات النبي(ص).
- مهدي رزق الله احمد: السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 1992، الرياض.
- ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت 1376هـ/ 1956م.
- الزرقاني: محمد بن عبد الباقي، شرح المواهب اللدنية، دار الطباعة الأميرية، مصر 1278هـ/ 1861م.

Abstract

Bani Al – Mustalaq Invasion "Al- Muraisaia".

In the 6th Hijrite year، Al- Mustalaq invasion had a great impotence. This importance urged me to study this great event as it included great events resulting in big influence on the Islamic society in Al- Madina Al- Munawarah. The importance of this invasion emerges from three major events:

The First Event:

The tumult which disturbed the brotherly relations between the Muslims، but fortunately ،the Prophet was able to contain this event with great wisdom.

The Second Event:

The marriage between the Prophet and Juwairia Bint Al- Hareth، which led to the entrance of significant numbers of people in Islam.

The Third Event:

The rumors made by the hypocrites about the Prophet's wife Aisha Bint Abi- Bakr "Al- Ifiq incident"، these rumors were so strong that some Muslims almost believed them.

Based on scientific research methods، I addressed these events، discussed them in an objective manner. I did not want to address these events in the traditional situational narrative history.

I addressed these events based on the available references to make a comparison and an approach for these events. This had led to clarify the most important outcomes of Al- Mustalaq invasion، which included:

-More solidarity in the Islamic society.

-Good guidance and estimation policies within Islamic society.

- More solidarity Islamic new state.

الفصل الرابع
الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العقبة
(1864 – 1925)

مقدمة

الحياة الاقتصادية في العقبة (1864–1925)

- النشاط الاقتصادي في العقبة وأثره على المنطقة

- مظاهر من النشاط الاقتصادي للبدو والسكان في العقبة

الحياة الاجتماعية في العقبة

- السكان وفئات المجتمع

- مظاهر من الحياة الاجتماعية

خلاصة

الهوامش



الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العقبة

(1925 – 1864)

مقدمة

لعل أهمية الدراسات الحديثة العربية وغير العربية لجنوب بلاد الشام في العصر الحديث تندرج في إطار الاهتمام في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لهذه المنطقة. وقد كانت دراستي لمنطقة شرقي الأردن في العهد العثماني من خلال ظاهرة الحاج الشامي[1]، قد ألقت الضوء على النواحي الدينية والاقتصادية والاجتماعية، وأبرزت مستوى السكان على اختلاف أدوارهم من خلال المعطيات التي قدمها المجتمع المحلي في شرقي الأردن في تلك الفترة.

وقد لفت الانتباه وقتها أن "العقبة" في جنوبي الأردن، كانت خارج إطار الدراسة، وإن تناولتها على مستوى أحداث ظاهرة انتقال الحج والمواصلات، وذلك بفعل التقسيمات الإدارية في المنطقة، فهي كانت تتبع مصر منذ عام 1841م وحتى عام 1892م، ثم تم إلحاقها بالحجاز حتى عام 1925م حينما أتبعت لإمارة شرقي الأردن.

لذلك وقع اختياري على دراسة هذا الموضوع ضمن هذه الفترة التاريخية، في محاولة لمعرفة البنية الاجتماعية والاقتصادية للعقبة، والتي شكلت خلفية تاريخية لكيان الدولة الأردنية الحديثة.

والمتتبع للدراسات التاريخية، ربما يجد أن تاريخاً عريقاً للعقبة منذ القدم وحتى نهاية العصر المملوكي، تختفي العقبة بعدها من صفحات الكتب التاريخية المتداولة، حتى الحرب العالمية الأولى، عندما أصبحت قاعدة لجيوش الثورة العربية

(1) مأمون بني يونس : قافلة الحاج الشامي في شرقي الأردن في العهد العثماني 1516 – 1918، طبع بدعم من وزارة الثقافة، ط1 2000م ، مؤسسة حمادة ودار الكندي ، اربد ، الأردن.

التي كان يقودها الملك فيصل. وهنا كانت تكمن صعوبة البحث واستقصاء المعلومات بسبب ندرة المصادر، وقلة الدراسات حولها ضمن هذه الفترة، ومن هنا جاءت أهمية دراستها كوحدة عضوية بشرية .وهي القرية ذات البيوت المتواضعة، تحف بها أشجار البلح، والمستندة على البحر الأحمر الذي يربطها مع العالم. وكانت رقيبة على التحولات الكبرى في كل من مصر والحجاز، وقيام الحركة العربية، وميلاد حركة نهضوية جديدة في بلاد الشام.

وقد جاءت المحاولة في استخلاص المعلومات الدقيقة من خلال حقول المعرفة الموجودة في المصادر والمراجع المتعلقة بمنطقة البحث ضمن إطارها الجغرافي والإداري، إذ لا يمكن فصلها عن الأقاليم التي تجاورها بفعل تأثير الجغرافيا البشرية Anthropogeography للمنطقة.

فتناول البحث الحياة الاقتصادية في العقبة، مبرزاً أهم النشاطات الاقتصادية لفئات السكان، وأثر ذلك على العقبة والمنطقة، مشيراً إلى أنواع السلع والأوزان والمقاييس وأنواع العملة المتداولة وبرامج الإصلاح الاقتصادية.

وكذلك الحياة الاجتماعية فيها، وفئات السكان المقيمين والمهاجرين، وأثر حركتهم في استتباعهم والسيطرة عليهم.وجانباً من بعض مظاهر الحياة الاجتماعية للسكان في العقبة وارتباطهم بالدولة العثمانية والحكومة المصرية، والسياسة العامة تجاه السكان الذين شكلوا قوة ممانعة منذ تباشير التنظيمات العثمانية وحتى شروق شمس إمارة شرقيّ الأردن.

المؤلف

الحياة الاقتصادية في العقبة 1864ـ1925م

أولاً: النشاط الاقتصادي في العقبة وأثره على المنطقة

تمثل مدينة العقبة نموذجاً لمدن الموانئ الصحراوية، في موقعها على رأس خليج العقبة، وكان ازدهارها في فترات مختلفة، كعقدة مواصلات برمائية بين دمشق والصحراء الداخلية العربية من جهة، والبحر الأحمر وإفريقيا من جهة أخرى وبخاصة في عهدي الأنباط والرومان[1]، بسبب البضائع المنقولة بالسفن من آسيا وإفريقيا، لتضع حمولتها في العقبة، ومنها تحملها القوافل إلى البتراء وغزة ولبنان عن طريق عمّان وجرش[2].

وقد عبر المقريزي عن نشاطها التجاري "وأهلها أخلاط من الناس"[3]، بين فئات السكان المختلفة المصري والمغربي والشامي والحجازي والبدوي، في حركة تجارية رائجة، ذكرها الورثيلاني (ت 1193هـ/ 1779م) في رحلته عام 1153هـ/ 1739م، بأنها حصن حصين في سفح جبل، وآبارها الكثيرة، وسوقها الذي يحضره أهل غزة، وتأتيه الإبل والغنم والعسل والدواب[4].

---

(1) صلاح الدين بحيري، يحيى فرحان: جيومورفولوجية جنوب الأردن، ط1، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1989، ص182.

(2) الدباغ: بلادنا فلسطين، مرجع سابق، ص642.

(3) المقريزي: الخطط، ج1، ص184.

(4) الحسن بن محمد الورثيلاني (ت 1193هـ/ 1779م)، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، المشهورة بـ (الرحلة الورثيلانية)، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1394هـ/ 1974م، ص548.

ولعل ذكر بعض الطرق المؤدية إلى العقبة ومنها المناطق المجاورة، يعطي إشارة واضحة إلى النشاط التجاري فيها:

- فطريق البتراء في شرقي الأردن هي طريق التجار والمسافرين من مصر إلى العقبة والحجاز، وهي تبدأ من السويس إلى طور سيناء فوادي الغزالة، ووادي العين فالنويبع إلى العقبة فالبتراء.

- وطريق درب النبك، هي درب تجار الإبل والغنم في الحجاز إلى مصر، عبر ميناء الشيخ حميد وتعبر بها خليج العقبة، ثم بالمراكب إلى ميناء النبك وعبر الطريق في سيناء إلى السويس[1].

- درب الطور إلى العقبة القادم من مدينة الطور مخترقة سهل البقاع، ثم وادي حبران إلى وادي الشيخ قرب الوطية، ثم طريق البتراء إلى العقبة فالبتراء. ويشير نعوم شقير إلى أن عشائر الحويطات، كانت تشرف على معظم الطرق المؤدية إلى العقبة، وكانت تتقاضى رسوم الجمرك والمحاجر. فهي تأخذ 4.5 قرش عن كل رأس ماعز، 5, 5 قرش عن كل رأس ضان، 43 قرش عن كل جمل. كما كان لهم جُعْل يدعى الفرس، وهو رطل من كل ما يباع في سوقي نخل والعقبة، كما كان للتياها رطلان من كل ما يباع من المأكولات، وربع كيلة من كل صنف من الغلال. وإذا كان دليل الحج المصري من الحويطات فإن الشيخ سليمان الباسلي أبو عودة شيخ الترابين، كان يتقاضى جعلاً معلوماً من التجار نتيجة مرورهم من منطقته التجارية[2].

- درب غزة أو الشامية، وهي من العقبة إلى غزة، ومسافتها تسعة أيام بسير القوافل، قدرت المسافة فيها من العقبة إلى رفح 132.4 ميل، تميزت بأهمية

---

(1) نعوم شقير: تاريخ سيناء، مرجع سابق، ص267.

(2) نعوم شقير، مرجع سابق، ص261 وما بعدها.

تجارية كبيرة وخاصة قبل انقطاع درب الحج المصري عام 1884م[1]. فكان تجار غزة يأتون إلى العقبة بأنواع الملابس والحبوب والفاكهة، وكذلك بدو الحجاز وشرق سيناء، لبيع الإبل والغنم والسمن وشراء الأقمشة وسواها[2].

وللعقبة طريقان قديمتان إلى البتراء:

- طريق وادي اليتم، وكانت تؤدي إلى معان ودمشق.
- طريق وادي العربة، وهي الطريق المعتادة إلى البتراء.

أما طريق العقبة إلى القدس الشريف وطولها 81 ساعة بسير الحملة، فهي من العقبة إلى نقب الغراب ثم بئر السبع إلى الخليل فالقدس. وقد اتخذ هذه الطريق رجال كوك، الذين رافقوا لجنة الحدود المصرية عام 1906م، والتي قطعوها بتسعة أيام في كل يوم تسع ساعات[3].

وقد كان شيوخ العربان يذهبون إلى العقبة لعرض خدماتهم، كالشيخ مسماح الخليفي، الذي كثيراً ما يعرض خدماته عند حاكم العقبة، وفي فترات مختلفة. ويجب الإشارة إلى أن الحكومة المصرية حاولت التردد في تسليم الأراضي المحاذية للعقبة ونخل، وخاصة التي تحتوي آبار الماء، مقابل تزويد السكان بكميات

(1) أحمد البديري الحلاق: حوادث دمشق اليومية 1154-1175هـ/ 1741-1762م، تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ص186-187.

(2) نعوم شقير: المرجع السابق، ص270.

(3) نعوم شقير: المرجع نفسه، ص203. ورجال كوك: اصحاب شركة كوك بمصر، كانت الحكومة المصرية قد عهدت لوكالة الشركة في القدس، بتوفير الخيام والمؤون والمهمات اللازمة للجنة تعيين الحدود في اللعقبة. نعوم شقير: المرجع السابق، ص 606.

من القمح والزيت، وبالتالي كان على الشيخ الخليفي وسواه استلام آبارهم وأراضيهم الزراعية، وبعد ذلك يعلنون ولائهم للدولة العثمانية[1].

وقد سلك هذه الطرق، التجار من عرب الوجه، وضبا، والمويلح، والعقبة، ومعان، والكرك. وأكثر أنواع التجارة كانت في الإبل والخيل والغنم، وكانت أكثر إبل سيناء في بلاد التيه عند التياها والأحيوات. ويبين الجدول التالي ما دخل مصر من الإبل والخيل والأغنام من بلاد الشام والحجاز عام 1906[2]، في إشارة إلى الثروة الحيوانية عبر مدينة العقبة.

إبل	بغال	خيل	غنم	
9187	1303	457	22491	عن طريق القنطرة من الشام
16787	45	316	18729	عن طريق الإسماعيلية من الشام والعقبة
1635	03	004	13640	عن طريق السويس من النبك والعقبة
27609	1351	777	54860	الجملة

غير أن طريق البحر كانت تنقل ما يعرف بالبضائع المحزومة والحبوب، أما البضائع المحزومة، فهي الحرائر القطنية من بيروت وساحل لبنان وطرابلس الشام، وأهم أنواعها: الشاهي والكرمسوت والديما والغزلي والملس والزنار والحبال والمرس والخيطان. ومن حمص وحماه ولبنان وساحل سوريا: القمح والشعير والترمس والصنوبر والجوز واللوز والفستق والكمون والزعتر والمشمش المجفف والزبيب والسمن وزيت الزيتون والصابون وسكر نبات والدخان وبذور التقاوي.

(1)[R.G.S. London] P. B. 1833-1947, Vol. 1, p. 323.

(2) نعوم شقير: تاريخ سيناء، مرجع سابق، ص301، 363.

أما من مصر إلى الشام والحجاز عبر العقبة، فكانت صادراتها: الفول والعدس والأرز الرشيدي والحصر، وفي بعض السنين القمح والشعير، ومن القدس التي كانت تصدر الصابون عبر مينائي غزة والعقبة[1]. فكانت نخل والعقبة على هذا النحو يقام فيها وخاصة زمن الحج، أسواق تتمتع برواج تجاري، بمختلف السلع المنتجة محلياً، أو من خلال انتقال السلع من الصادرات والواردات، أو كونه سوق لإبل وغنم العرب ومنتجاتها من السمن والعسل[2].

غير أن قوافل التجارة كثيراً ما كانت تتعرض لاعتداءات بعض القبائل البدوية في أماكن تواجدها، كما حدث عام 1877م، حينما خرجت سرية من المعازة لغزو الأحيوات، فالتقوا عند بئر القريص بقافلة من التجار ذاهبة إلى العقبة، وكانت القافلة خليطاً من الحويطات وأهل نخل والعقبة والسويس[3].

وقد اشتهر كثير من التجار الذين كانوا على اتصال مستمر بأسواق العقبة وتجارتها، فعرف من التجار السوريين جبيلي وقناعة وشركاهم، ومصطفى حماض وأولاده، وسمان إخوان، وحبيب وإلياس زيات. ومن بيروت همبري وعفرة، وفي مصر من الشام عرف الحاج عبد الله الكحال، وأحمد بك توكل، وحصني أبناء عم، واشتهرت في المنطقة تجارة البقالة الشامية، كالزيت والزيتون واللبنة والبرغل والتين، والتي غالباً ما اشتهر بها التجار المسيحيون، أشهرهم الخواجات شهدان وأمين متري وخليل دياب، وإبراهيم صغير وأديب شعيا وغيرهم[4].

---

(1) كامل جميل العسلي: القدس في التاريخ، منشورات الجامعة الأردنية، عمان 1413هـ/ 1992، ص239.

(2) الورثيلاني: الرحلة، ص335.

(3) نعوم شقير: تاريخ سيناء، ص575.

(4) نعوم شقير: المرجع السابق، ص754.

ويجب الإشارة إلى مساهمة البدو في النشاط التجاري في العقبة، وخاصة أن وقوع العقبة وسط حديقة متسعة من النخيل، تمتد شمالاً وجنوباً ما يزيد عن الميل، وما يزرع فيها من أنواع الخضر مثل البامية والملوخية والباذنجان والطماطم. ففي عام 1905 خرج محمد الهنداوي وأخوه إبراهيم من بلدتهما نخل في طريق الحج المصري، قاصدين العقبة، للاتجار ومعهما جملان يحملان بضاعة من البن والسكر والزيت والحنطة والأقمشة ما يزيد قيمته عن 15 جنيه، وقد رافقهما رجل من نخل (ترباني) وعبد من العقبة معه جمل يحمل بضاعة لسيده[1]. وفي إشارة براملي مفتش سيناء، إلى أماكن تواجد البدو في جيراد (جيرود)، ووادي القرايا ونخل وجزيرة فرعون، تبين توفر المياه وخاصة في نبع القصيمة، الذي منه كانت تنقل المياه على جمالهم إلى مزارع أشجار الفاكهة والتي وصفت بأنها بخير لتوفر المياه وجودة التربة[2].

واللافت للانتباه، أن الآبار والمناطق المنوي ضمها إلى مصر قبيل تسوية الحدود عام 1906، كانت تستغل بشكل كبير بزراعة الأشجار، واستغلال الآبار الموجودة فيها، الأمر الذي كان ينال رضا السكان والعربان الموجودين فيها. فعلى سبيل المثال في 31 آذار 1906م زرع 3 فدادين خلال أسبوع، ومثلهم خلال الأسبوع الثاني الذي يليه[3].

وربما كان وراء مشاركة البدو للسكان في النشاط التجاري وخاصة الزراعة، شراكة النخيل، فقد كان البدوي يغيب عن نخله عاماً كاملاً، ليعود في موسم الإنتاج وأخذ نصيبه منه، فارتبط البدوي بالمدينة وسكانها Anthropogeography. ويبدو أن زراعة النخيل في العقبة، كانت تمثل السلعة الاقتصادية الأولى، وقد زاد

(1) المرجع نفسه: ص575.

(2) [R.G.S. London] P.B. 1833-1947, Vol, 1, p. 324-325.

(3) [R.G.S. London] Op. Cit, p. 336-337.

اهتمام البدو بزراعتها، فقد أكد الجزيري أن تسمية بدو الحويطات بهذا الاسم، يرجع لاهتمامهم بالنخل وبناء الحيطان عليه، والتي شملت حدائق واسعة في الوادي والساحل ومعظمها لبني عطية والحويطات(1).

وقد ذكر لويس موزيل، الذي زار العقبة عام 1898، بأنه يوجد في العقبة حوالي 3500 نخلة، وأن بعض أهالي العقبة يستأجرون أراضي زراعية في وادي العقفي من الأحيوات ويزرعونها بالحبوب والخضروات (2). وكذلك شراء الأراضي لزراعتها، فقد أشارت حجج الأرض حق الملكية لعربان العقبة عن طريق الشراء، فعلى سبيل المثال ورد في حجة الأرض "أنه في يوم الثلاثاء 24 العقدة سنة 1319هـ (1899م) الواضع اسمي وختمي فيه أدناه مصلح بن عودة بن حسين من عربان التياها ... قد بعت بيعاً شرعياً .. قطعة الأرض التي برأس عودة بوادي العريش، وقدره ثلاث معاني ونصف، أعني 175 خطوة بالوادي، وحدودها الأربعة من جهة الغرب .. وصارت قطعة الأرض المبينة حدودها، ملكاً إلى محمد بن جمعة القاطن بنخل، يتصرف فيها كيف يشاء، وأنا قد استلمت ثمنها عداً ونقداً وقدره خمسة عشر جنيهاً مصرياً بالعرف والتمام، والضامن على البيع إبراهيم بن حسن من عربان التياها .. والله خير الشاهدين"(3).

ويبدو أن منطقة العقبة ونخل عرفت ضريبة الويركو(4)، وقد فرضت بعد عام 1304هـ/ 1886م على الأراضي الزراعية بقيمة 0.8٪ على الأراضي المزروعة

---

(1) الجزيري: درر الفرائد المنظمة، ج2، مرجع سابق، ص1339.

(2)Alois Mosil, Northern Hijaz, The American Geographical Society, New York, 1926, p. 4.

(3) نعوم شقير: تاريخ سيناء، مرجع سابق، ص360.

(4) الويركو: كلمة تركية الأصل، تعني الضريبة التي تدفع لخزينة الدولة. شمس الدين سامي: قاموس تركي، أقدام مطبعة سي، در سعادت 1317هـ/ 1899م، ص1500.

بالأشجار، وعلى الأملاك والأبنية التي تقل قيمتها عن 20.000 ليرة بنسبة 0.8٪، وإذا زادت قيمتها عن ذلك، ارتفعت الضريبة عن هذه النسبة، وقد أضيف لها عام 1908م 6٪ للتجهيزات العسكرية، وارتفعت هذه الضريبة بعد عام 1912 بنسبة 5٪ لسد العجز المالي، و 25٪ كإعانة للأسطول العثماني[1].

فالقبائل البدوية لعبت دوراً اقتصادياً بارزاً في الزراعة، وتسويق المنتجات من اللبن والسمن والفحم والصوف في العقبة وسواها، وشراء الأرز والصابون والملابس، إلى جانب تجارة الأغنام والمواشي. ولعل الصلة الوثيقة بين هذه القبائل وسكان العقبة، تعود في أن بعض العائلات العقباوية، تعود في أصولها إلى هذه القبائل قبل أن تستقر، وهي تلجأ لحفظ وثائقها وأوراقها الخاصة أمانة لدى أهالي العقبة من شيوخ وتجار[2]. فالعقبة على هذا النحو تعتبر نموذجاً لانصهار البداوة في الحضارة وقبولها Acclimatization، والتي أنتجت مجتمعاً، ربما يكون فريداً في تفاعلاته الاقتصادية، جعل من موقع العقبة أهمية كبيرة، وخاصة في فترة الانتداب البريطاني، وبعد تأسيس الإمارة الأردنية، وأصبحت العقبة الميناء البديل لمينائي حيفا ويافا بعد النكبة عام 1948[3]. إذ ان نشاط مختلف فئات السكان التي مارست تطوراً ملحوظاً على صعيد البداوة وسواها قد مكن من الحصول على استغلال مختلف مصادر الإنتاج ومرور السلع التجارية الداخلية والخارجية[4]. مما أبرز بدقة أهمية الدور الممكن للعقبة، كجزء أساسي للبنية التحتية للتجارة والنقل والتطوير بشتى صوره.

---

(1) عبد الكريم غرايبه: سوريا في القرن التاسع عشر، 1840-1876م، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1962م، ص61.

(2) عبد الله المنزلاوي: عشائر العقبة، مرجع سابق، ص43.

(3) صلاح بحيري: جيومورفولوجية جنوب الأردن، مرجع سابق، ص182.

(4) Ahmad Diab-Ali, Aqaba in the Economic Development of Jordan, University of Wales, United Kingdom, Aug. 1990, p. 585.

ثانياً: مظاهر من النشاط الاقتصادي للبدو والسكان في العقبة

تبين مما سبق بروز دور العقبة الاقتصادي، كونها كانت سوقاً تجارياً، وخاصة منذ انتظام قافلة الحاج المصري على الدرب البري عام 677هـ/ 1268م في العهد المملوكي، الذي شهد إصلاح طرق الحج وإنشاء الخانات والقلاع، وتحصينها بالعساكر، وحفر الآبار والبرك[1]. وربما استمر هذا الدور نتيجة مرور القوافل حتى عام 1884م، عندما اتخذت طريقاً بحرياً على السويس وجدّة، فقد التزم البدو في هذه الفترة بتقديم إبلهم وخدماتهم في الأمن والحماية، مقابل الأعطيات الممنوحة لهم، وقد أشارت المصادر إلى أن الحويطات وسواهم من بدو المنطقة، كانت تقدم 400-500 جمل لحفظ المحامل والقوافل إلى العقبة وأحياناً مرافقتها إلى مكة، وكانت أجرة الجمل للحملة في اليوم في العقبة ونخل وسواها 110 مليم[2].

كما أن قافلة الحاج الشامي وهي بالضرورة قافلة تجارة أيضاً، كثيراً ما سلكت الطريق الغزاوي، وفي طريق عودتها كانت محملة بالبضائع من الحجاز، فكان من يريد اللحاق من الشاميين بقافلة الحاج المصري، لا بد من المرور والإقامة في العقبة[3]، مما يزيد من خدمات القبائل البدوية ونشاطها التجاري.

وقد أبدى فالين اهتمامه بنشاط هذه القبائل بين نخل وغزة والعقبة في رحلة نيسان/ إبريل 1845، فهو يذكر قبيلتي بني الرشيد والحكوك واهتماماتهم بالزراعة،

---

(1) العبدري أبو عبد الله الحيحي: رحلة العبدري المسماة الرحلة المغربية، تحقيق محمد الفاسي، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1968، ص157. سيد عبد المجيد بكر: الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، ط1، 1401هـ/ 1981م، تهامة، جدة، السعودية، ص11.

(2) كبريت: الرحلة، ص20. نعوم شقير، مرجع سابق، ص263، 332.

(3) عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، جامعة دمشق، 1985م، ص6. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ص97.

إلى جانب قيادة قوافل الحج من نخل إلى العقبة وحتى غزة[1]. بحسب أقسام المناطق أو ما يسمى بالدركات الملزمة للقبائل بحمايتها. ولكن عندما أهملت الدرب، وسلمت مصر آخر القلاع الحجازية سنة 1892م إلى الحكومة العثمانية، قطعت رواتب المشايخ ضمن هذه القلاع، وأبقت رواتب الأحيوات والتياها القاطنين سيناء، والجدول التالي يشير إلى بعض الذين قطعت رواتبهم من الوجه وحتى العقبة منذ عام 1893م.

مليم	جنيه		
990	98	محمد حسين جاد	شيخ عربان العلويين
100	128	سالم حسن محمد رشيد	من مشايخ العلويين
110	57	عواد نصار جازي	من مشايخ العلويين
976	13	حسن سليم	شيخ عربان بني عقبة
795	25	عليان رفيع	شيخ عربان السواعدين
225	50	خضر مقبول	شيخ عربان العمران
660	13	سلامة هليل	شيخ عربان العصابين
856	387	المجموع	

وكان يعطى هؤلاء المشايخ من الفول والدقيق والأرز والعدس والشعير والقمح والبقسماط عيناً ما قيمته 292 جنيهاً و 144 مليماً.

(1) فالين: صور من شمالي جزيرة العرب، مرجع سابق، ص14-15.

أما من أبقت الحكومة على رواتبهم في سيناء فهذه بعض أسمائهم ورواتبهم:

مليم	جنيه		
271	26	سليمان سالم نجم	شيخ الأحيوات من النجمات
165	26	قاسم الخليفي	من الخلايفة الأحيوات
875	11	حمد مصلح	شيخ التياها من الصقيرات

وفي سنة 1907، قطعت الدولة راتب قاسم الخليفي، لأنه خرج من التحديد الأخير من حكم سيناء، ودخل في حكم الحجاز، وأبقت على راتب الشيخين الباقيين من قبل محافظ سيناء[1]. ويجب الإشارة إلى أن مرتبات الدولة للعربان، بما فيها سكان العقبة، كانت حسب أفراد البيت الواحد، فالبيت الذي فيه ثمانية أنفار، يأخذ مائة آقة دقيق في الأسبوع، إلى جانب احتياجات السكان المعيشية الأخرى، كون الدولة لم تسمح أو تصرح لأحد الدخول أو الخروج من منطقته[2].

واللافت للانتباه أن هذه الرواتب والاعطيات الممنوحة للعربان من الدولة، كانت تحملهم المسؤولية في تعويض المسروقات، إذا لم تتم حماية القوافل والتجار المارين بدركاتهم[3]. ويظهر ذلك من خلال التعهدات المكتوبة، والنموذج التالي يشير إلى الالتزام بنتائج عدم الحماية: أنا الواضع اسمي وختمي فيه، أدناه شيخ قبيلة (كذا) أقر وأعترف أنه حيث كان معين لنا راتب سنوي من الحكومة المصرية، وفق طلوع المحمل الشريف نظير حفظ دركنا ودوام الأمن، وملازمتنا لخدمة المحمل

(1) نعوم شقير: مرجع سابق، ص298.

(2)[R.G.S. London] Op. Cit, p. 321.

(3)Uriel Heyd, Ottoman Documents on Palestine, p. 99.

"طلعة رجعة" .. وأحسنت علينا بصرف الراتب المذكور، رحمة منها بنا ... قد تعهدت أنا وجماعتي بقيامنا بهذه الواجبات جميعها، مع الشكر لأفضال الحكومة. وإذا لا سمح الله حصل بدركنا ما يغاير ذلك ... فنكون مسؤولين ومدانين بكل ما يحدث ... وملزمين باسترجاع كل ما يفقد بدون غدر منا ... فضلاً عن قطع رواتب القبيلة من نقود وغيره..."[1].

كما تأثر الوضع الاقتصادي للسكان، عند فتح قناة السويس 1869م، لانقطاع السير على الطريق الصحراوية عبر سيناء إلى العقبة، حيث تحول السفر بواسطة السفن، فانخفضت موارد الرزق والمخصصات المقررة، وقد عمد البدو عام 1898م إلى العصيان، وأعلنوا رغبتهم الانضمام إلى مصر بدلاً من الدولة العثمانية، مما دفع الدولة إلى إعادة الرواتب إلى الحويطات وشيوخ بئر السبع[2]. وذلك في محاولة احتواء هذه القبائل، خاصة وأن البعض منها، مثل قبيلة بني صخر كانت تلقى الدعم والتأييد من قبل الوهابيين، وهي من أكثر القبائل قوة في شرقي الأردن، والممتدة من البلقاء وحتى وادي السرحان بقيادة شيخها مثقال باشا الفايز[3]. فارتباط القبائل البدوية بكيان الدولة وأنظمتها الإدارية، لم يحل دون ممانعتها نحو تحقيق مصالحها[4]. وعدم القدرة في اختراق بنيتها، وبالتالي بالتفاعل الاجتماعي والاقتصادي الذي يربط الحاكم بالمحكوم.

وبعد تأسيس الإمارة الأردنية في 11 نيسان عام 1921، والاهتمام بالقبائل البدوية، عمد الأمير عبد الله، إلى تقديم الأعطيات من الأراضي الأميرية، والتي

(1) نعوم شقير: المرجع السابق، ص298.

(2)Alois Musil, The Northern Hajaz, The American Geographical Society, New York, 1926, p.4.

(3)[CO 733/45] Amir Abdullah's Administration, October 1921 to December 1923, Vol. 1, p. 79-81.

(4)Charles, M. Doughty, Travels in Arabia Deserta .., p. 94.

منحت بشكل اسمي، للاستفادة منها واستصلاحها على أساس 10 قروش للدونم الواحد[1]. الأمر الذي ساهم في زراعة الأرض وإنتاجها.

ومن خلال ما ورد في الوثائق الشرعية في سجل معان[2]، الذي حمل عنوان ضبط المرافعات والمحاكمات وغيرها بمحكمة العقبة لعام 1336هـ/ 1916م. يمكن استعراض مراكز الفعاليات ونماذج من النشاطات الاقتصادية، مثل مقومات الدخل والثروة، وعمليات البيع والشراء، والديون وأسعار السلع والمكاييل والأوزان في العقبة لهذه الفترة. فقد حفلت العقبة بكثير من بيع العقارات، وتوفر السلع في المحال التجارية المعروفة بالدكاكين المؤجرة من أهالي العقبة، كما عرفت أجرة فتح الباب (الخلو)، والتي قد تصل عشرة جنيهات، سبعة منها أجرة الدكان، وثلاثة لفتح الباب[3].

وفي إطار علاقات العقبة التجارية مع العالم الخارجي، يلاحظ أن تجار العقبة قدموا من مكة وجدة والمدينة ونخل والشام وبيروت وسواها[4]. وأن بعض التجار كانوا يحصلون ديونهم من الأوصياء على تركات المتوفين الذين وكلوا ببيع سلع مختلفة، فنجد أن أحمد سيف الدين بن محمد شروان من سكان الشبيكة بمكة المكرمة والمقيم في العقبة، أدعى أنه أعطى عبد الله سالم عتيق بضائع شملت لوزهندي، وزيت سمسم وتمر ينبعاوي وعدس وملح، إلى جانب مصاريف وأجرة نقل البضائع المذكورة من ثغر الوجه إلى ثغر العقبة. وذلك بجعل ثمنها رأس مال

(1)[CO 733/45] Amir Adbullah's Administration, p. 80.

(2) سجل معان، رقم 32 وعدد صفحاته 194 صحيفة (صفحة) 30 رجب 1336هـ/ 1916م-30 شعبان 1343هـ/ 1923م، وصفحاته من القطع المتوسط، مصور على ميكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

(3) سجل معان، 22 ذي الحجة 1336هـ/ 1916م، ص10.

(4) سجل معان، 13 محرم، 1337هـ/ 1916، ص14-15.

لشركة مضاربة يكون فيه ثلث الربح لعبد الله سالم، والثلثان لصاحب البضاعة. فعندما مات عبد الله سالم، أصبح رأس المال ديناً على محمد بن صادق بن أحمد الوصي على تركته[1].

كما يلاحظ في التركات، أن الثروات الكبيرة جمعت من الديون والتجارة والزراعة، وأن الديون في معظمها فردية عند ضبط التركات لدى المحكمة في العقبة، والتي تتقاضى رسوماً (إخراجات) على ضبطها وتوزيعها. فنجد ذلك في "تركة حسن بن علي الحنسيني المدني الخياط، المتوفى بثغر العقبة في 7 ذي الحجة 1336هـ/ 1916م، وانحصرت في زوجته فاطمة وأخيه محمد، وشهادة الشيخ أحمد بن محمد عابد المدني مدير مكتب العقبة، ونوري بن أحمد، وإبراهيم بن عبد الله وكلاهما من المدينة. فقد انحصرت التركة في أربعة أسهم، سهم واحد للزوجة فاطمة، و3 أسهم للأخ أحمد، ونقد موجود 35 جنيه إنجليزي، ودين تحصل من قاسم المغربي 5 ريال مصري، ودين تحصل من حميد الشرقي 8 جنيه إنجليزي، ودين تحصل من حمزة عقلجي 26 ريال مجيدي أبيض، وقدر نحاس قيمته 69.20 غرش، وبطانية بـ 73.30 غرش، وملبوس المتوفي 101 غروش وخاتم فضة وزمرد 22 غرش، ومواد أخرى بقيمة 4 جنية إنجليزي و 20 غرش بيعت على حميد بن حمدان الحويطي بـ 15 ريال مصري. فكانت مجموع التركة 6403 غروش منها رسوم 2206 غروش والباقي 4197 غروش للقسمة. موقعة من قاضي العقبة عبد الرحمن ... وكاتب المحكمة الشرعية محمد صادق والشهود"[2].

---

(1) سجل معان: 17 محرم، 1337هـ/ 1916م، ص16.

(2) سجل معان، 24 محرم، 1337هـ/ 1916م، ص19.

وكان هناك تعاون بين محكمة العقبة الشرعية، ومحكمة الوجه الشرعية، وخاصة فيما يتعلق بالشهود إذا كانوا من جهة الوجه، فتؤخذ شهاداتهم في محكمة الوجه، ثم ترسل إلى محكمة العقبة[1]، تخفيفاً وتسهيلاً لهم.

ونلاحظ أن الدور المبنية من الحجر والطين، إلى جانب الحوش، الذي يشتمل على قطعة أرض، فيها الحجرات، كان يؤجرها السكان من أهالي العقبة إلى المقيمين والتجار لفترات مختلفة، والتي حققت لهم بعض الثراء. كما عرفت الحفيرة التي تشتمل على النخل المثمر والحواصل لخزن الحبوب[2].

وقد اشتهرت بعض العائلات بامتلاكها الأراضي الزراعية والحفائر المليئة بالنخيل، كعائلة الكباريتي التي انتقلت أملاكهم إلى الورثة الشرعيين مثل سلامة صالح الكبريتي، وعلاوي صالح الكبريتي[3]. كما أشارت السجلات إلى دور البدو في النقل والأجور التي يحققوها لقاء استخدام جمالهم، فقد ادعى محمد بن أحمد بن سليمان الطوري[4]، على محمد حوات بن سطوحي العقباوي، أنه استلم أجور اثني عشر جملاً، منها خمسة جمال لخميس بن موسى وثلاثة جمال لحنين بن حسين، وجملين لجمعة بن سليمان، وجملين لخميس بن موسى. وأجرة كل جمل منها أربعة جنيه ونصف. إضافة إلى أربعة وخمسين جملاً من التجار، كون محمد سطوحي هو

---

(1) سجل معان، 21 محرم، 1337هـ/ 1916م، ص18.

(2) سجل معان، 4 ربيع أول 1337هـ/ 1916م، ص26. 24 ربيع اول، 1337هـ/ 1916م، ص29.

(3) سجل معان، 4 ربيع أول 1337هـ/ 1916م، ص29.

(4) ورد في السجلات، أن كثير من أهالي وسكان الطور قضاياهم لدى محكمة العقبة الشرعية. سجل معان: 16 ربيع أول 1337هـ/ 1916م، ص28.

الواسطة بين الجمّال والتجار. فهو يحضر الجمال ويؤجرها، ويقبض أجورها من التجار ليوزعها على الجمالين[1].

ويبدو أن عملية النقل بواسطة الجمال وما تدره من أجور دفعت بعض العاملين في العقبة لمزاولتها. حيث نجد في محاضر المحكمة، أحمد عزت بن عبد الوهاب بن أحمد البيروتي، وكان وكيلاً بالمستشفى العربي في العقبة، قد أحيل عليه بعض الجمالين، لاستيفاء أجورهم منه لدى المحكمة[2].

ويمكن الاستدلال على العملات التي استخدمت في هذه الفترة التي عالجتها سجلات محكمة العقبة الشرعية، والأدوات المستعملة والسلع والثروة، من الديون المستحقة على أصحابها. فيلاحظ في تركة حسن بن محمد العشي المصري، المتوفي في العقبة في 8 ربيع أول 1337هـ/ 1916م، أنه انحصر إرثه في أخيه لا بوين أحمد ولا وارث له غيره، من النقد 24 جنيه إنجليزي، 4 جنيه عثماني، 1 جنيه بنيتو، 87 ريال مجيدي أبيض، 15 ريال مصري، 24 روبيه، 210 غروش هلل ... ومن الأدوات المباعة وهي ديون على أصحابها. ثلاثة جلال بخيطانها 297 غروش، وحلتين كبار بغطيانها، وثلاثة حلل بلا غطيان 211 غروش، حلة كبيرة وحلة صغيرة 181 غروش وفانوس 55 غروش، تنكتين 7 غروش، ساطور 33 غروش، وصاج وثلاثة طواحين 84 غروش، وسيجارة وفناجين قهوة 85 غروش، فناجين شاهي 190 غروش، ثوب أزرق 310 غروش، ثوب أخضر 81 غروش، ثوب أسود 52 غروش، عباية حلبي 61 غروش، زبادي وصحون 122 غروش، شال كشميري ... لباس وفنيلة 41 غروش، تمر سلة 390 غروش[3].

---

(1) سجل معان، 28 ربيع أول، 1337هـ/ 1916م، ص30.

(2) سجل معان، ربيع أول، 1337هـ/ 1916م، ص32.

(3) سجل معان، 28 ربيع الآخرة، 1337هـ/ 1916م، ص33.

كما يلاحظ انتشار سلعة الدخان المسمى أبو جمل ومكياله بالصندوق وهو ثمانون أقة[1]، سعر كل أقّة ثلاثة ريالات مجيدي، فيكون سعر الصندوق 240 ريال مجيدي أبيض، وعرف حسب جودته بالطيب أو البطّال[2]. كما بيعت النخلة المثمرة على قطعة الأرض والعائدة للشيخ علاوي بن صالح بن أحمد الكباريتي، من أهالي وسكان العقبة، والمستملكة للحكومة بخمسة جنيهات إنجليزي، لأجل إنشاء جمرك بها، وكان ناظر الجمرك بالعقبة الشيخ محمد الأسد بن أحمد الحموي[3]. فالنخلة المثمرة كانت تعادل مهر الزوجة المعجل المقبوض، حيث كان مهرها كاملاً بحدود اثني عشر جنيه إنجليزي، تدفع معجل مقبوض منها ست جنيهات، والمؤجل الباقي بالذمة ست جنيهات[4].

ويصعب الحكم على هذه الأسعار كما هي، ولو قارناها بأسعار السلع ذاتها في فترات سابقة أو لاحقة، وأخذنا بعين الاعتبار التبدلات في سعر القرش وقوته الشرائية، لأمكننا معرفة نسبة الغلاء أو الرخص في فترة معينة. ومع ذلك يبدو من مقارنة أسعار هذه السلع وأسعار العقارات، أن تكاليف الحياة الأساسية من سكن وشراء ارض زراعية وكذلك الزواج، كانت متدنية بالنسبة لأسعار بعض السلع.

فنلاحظ أن ستة أكياس سكر وزنها 339 أُقّة، سعر الأقة 9 غروش صاغ ونصف غرش[5]. فيكون سعرها 3051 غرش، ويكون سعر الكيس الواحد 508.5

(1) الأقة: وحدة وزن عثمانية تزن 400 درهم، كل درهم 3.207 غرام = 1.2828 كغم. فالتر هنتس: الأوزان والمكاييل الإسلامية، ترجمة كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، آب، 1970، ص19.

(2) سجل معان، 14 صفر 1337هـ/ 1916م، ص24.

(3) سجل معان، 16 صفر 1337هـ/ 1916م، ص24.

(4) سجل معان، 8 ربيع أول 1337هـ/ 1916م، ص28.

(5) سجل معان، 15 ربيع أول 1337هـ/ 1916م، ص34.

غرش، أي بحدود 4.25 ليرة مجيدي تقريباً، إذا علمنا أن الليرة المجيدي تساوي 120 غرش صاغ، وكانت سلعة السكر تستورد من الساحل السوري.

ويمكن الاستدلال أيضاً على الأوزان والمكاييل وبعض الأدوات المستخدمة، من خلال حقوق المرأة التي على الزوج أن يقدمها لزوجته عند قبولها بالعودة إليه، كما وردت في ضبوطات المحكمة؛ وهي تشتمل مد ونصف المد من القمح، بالمد المعاني، وأُقّة من السمن، وأقة من الزيت، وأقتي لحم، ونصف أقة صابون، وخمسة وثلاثون تنكة ماء، وحمل من الحطب، وأقتي سكر، وخمسين درهم شاهي. وفي كل شهر يدفع الزوج ريالاً مجيدياً للمتفرقات من ثوم وبصل وفلفل وخلافه، وبيتاً للسكن، وجيران أمناء يوانسوها، وكسوتها الشرعية، من مدورة ومسفع (ملفع)، وكرته وسروال وسدرية وملأه وجزمه وقبقاب في كل ستة أشهر، ولحاف وفراش وبساط[1].

ويتبين تعدد أنواع النقود الذهبية العثمانية والأوروبية في العقبة، وكذلك تنوع الأوزان والمكاييل التي استخدمت فيها. فقد عرفت الأقة، وربما هي أوقية والمعروفة في مصر، إذ أن كل 12 أوقية تعادل رطلاً[2]. كما أن كل ثمان أقق تساوي فراسلة واحدة (جمع فراسل)[3]، كما استخدم الحمل كمكيال، وقد قدر حمل الحطب بـ 250 كغم، المد المعاني لم تبين السجلات كميته، وربما كان معادلاً للمد المصري، الذي قدر بأنه يعادل رطلاً وربع الرطل. كما استخدمت الليرة المجيدية نسبة إلى السلطان العثماني عبد المجيد وسعرها 120 قرشاً، والليرة بنيتو أو بنيته وسعرها 105 قروش، والليرة الذهبية الإنجليزية وسعرها 120 قرش، والمصرية سعرها 125 قرش، والقروش كلها قطع فضية، وأشير إلى القرش الصاغ،

---

(1) سجل معان، 23 جمادى الآخرة، 1337هـ/ 1916م، ص41.

(2) عبد الكريم رافق: بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص85.

(3) سجل معان، 15 ربيع الآخر، 37هـ، ص34.

ليدل على القيمة الرسمية لهذا القرش[1]. وهو يساوي أربعين قطعة فضية مصرية، اختصرت أحياناً إلى فضية أو مصرية، باسم بارة، ومنها قطع بخمسة، وعشرة، وعشرين. فالريال المجيدي يساوي 800 بارة (عشرين قرشاً)، وكان سعره في دمشق 22.5 قرش في حين أن الريال المصري يساوي 21 قرش في غزة لنفس الفترة[2].

ويجب الإشارة إلى التغير في بعض مظاهر الحياة الاقتصادية بعامة في العقبة، عند انضمامها إلى إمارة شرقي الأردن منذ 25 حزيران عام 1925. فقد صدر أول قانون للنقد في شرقي الأردن في 15 شباط/ فبراير 1923، تضمن إحلال القرش المصري في البلاد بدلاً من التعامل بالقرش السوري وسواه، اعتباراً من 1 نيسان/ إبريل 1923، في جميع المعاملات الرسمية. وحدد القانون قيمة العملات الأخرى إليه مثل الليرة الإنجليزية الذهبية التي تساوي 97.50 قرشاً مصرياً، والليرة العثمانية الذهبية بـ 87.75 قرشاً مصرياً، والليرة الذهبية الفرنساوية 77.15 قرشاً مصرياً[3].

وبهدف تحسين الحالة الاقتصادية لشرقي الأردن ومن ضمنها معان والعقبة، عقدت الحكومة الأردنية اتفاقية مع البنك العثماني[4]، في 31 تشرين أول/

---

(1) عبد الكريم رافق، بحوث، مرجع سابق، ص86.

(2) للمزيد حول النقود الذهبية والفضية العثمانية والأوروبية، ينظر: عبد الكريم رافق: بحوث، مرجع سابق، ص86 وما بعدها.

(3) الشرق العربي (الجريدة الرسمية للإمارة): السنة الأولى، عدد 3 (11 حزيران 1923)، ص2.

(4) كان نظام البنك العثماني، قد صدر في 14 شباط/ فبراير 1863، عندما منحت الدولة العثمانية مؤسسي البنك من الإنجليز والفرنسيين واليهود، امتياز إنشاء بنك باسم البنك العثماني، بلغ رأسماله عند تأسيسه 2.7 مليون جنيه استرليني، وخولته الحكومة إجراء معاملاتها المالية. =

= ينظر: عبد العزيز عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، 1864-1914م، دار المعارف، القاهرة، 1969م، ص208.

أكتوبر 1925م، أصبح بموجبها البنك الوحيد الذي يقوم بمعاملات الحكومة المصرفية[1]. وقد كان صدور أول موازنة مالية منتظمة للإمارة في الجريدة الرسمية سنة 1925، يندرج في محاولة حكومة الانتداب البريطاني، التوفيق بين الواردات والنفقات، خوفاً من الوقوع في اضطراب مالي[2]. فقد أسهمت بريطانيا من خلال مستشارها المالي هنري كوكس، من تخفيض عجز الموازنة في الإمارة، ولكنه لم يغير من اعتمادها على المساعدات المالية البريطانية التي وصلت إلى معدل ثلث الدخل السنوي[3].

وقد شملت ميزانية مصروفات حكومة شرقي الأردن، إدارة مقاطعات معان ومن ضمنها العقبة، والتي بلغت في كانون أول عام 1926م 1766 جنيهاً. أي بعد مرور عام على انضمامها إلى الإمارة. في حين أن المبلغ المصروف لإدارة مقاطعات عمان كان 1012 جنيه لنفس العام[4]. وقد كانت الإيرادات العامة، لحكومة شرقي الأردن بمقتضى المادة 63 من القانون الأساسي، تتألف مما يقبض من الضرائب، وأجور الأراضي العامة، والإعانات والمناجم والمعادن[5].

ونتيجة لمعاناة السكان في العقبة وسواها من مناطق شرقي الأردن، بسبب تشدد المتنفذين والمشايخ في تحصيل ضرائب الويركو، والعشر، وبدل الطريق[6]،

---

(1) الشرق العربي: السنة الثالثة، عدد 117 (5 تشرين ثاني 1925)، ص8.

(2) الشرق العربي، السنة الثالثة، عدد 110 (3 كانون ثاني 1925)، ص5.

(3)Mary Wilson, King Abdullah, Britain and the Making of Jordan, Cambridge University Press, 1987, p. 85.

(4) الشرق العربي: السنة الرابعة، عدد 145، 15 كانون أول 1926، ص1.

(5) الشرق العربي: السنة الخامسة، عدد 188، 19 نيسان 1928، ص8.

(6) ضريبة بدل الطريق: صدر نظامها في 18 جمادى الأولى 1286هـ/ 27 آب 1869م، وقد فرض هذا النظام على كل شخص ذكر صحيح الجسم يتراوح عمره ما بين 16-60 سنة، أن يعمل أربعة أيام في السنة بشق الطرق وإصلاحها، وبقي هذا النظام حتى عام =

= 1332هـ/ 1914م، حيث صدرت الإرادة السنية بالموافقة على تعديل القانون، بحيث أصبح بدل الطريق يجبى نقداً خلال شهر آب وفقاً لقانون جباية الأموال. الدستور ج2، ص261-267. المقتبس، دمشق، عدد 1446، 28 ربيع الثاني 1332هـ/ 25 آذار 1914م، ص2.

وتعرضهم للضرب والسجن في حالة امتناعهم عن دفعها[1]. فقد أعلنت حكومة الإمارة في أيلول/ سبتمبر 1923، في أول برنامج زراعي، تقدمت به للأهالي، انها سوف تعمل على إصلاح نظام الضرائب، وطرق جبايتها، بصورة تكفل مصلحتي الخزينة والأهالي، وإنها سوف تولي الزراعة عنايتها التامة[2]. وكانت قد تعرضت الزراعة والغابات في شرقي الأردن إلى الاعتداءات المتواصلة في العهد العثماني، إذ لم يكن في ذلك العهد، نظام أو قانون يحمي الحراج والغابات، إلى جانب دخول الأتراك الحرب العالمية الأولى عام 1914-1919م، وعدم حصولهم على الفحم الحجري، دفعهم إلى التوجه نحو قطع الأحراش واستعمال حطبها وقوداً لتسيير القطارات العسكرية[3].

وقد نشرت جريدة الكرمل، تقريراً عن شرقي الأردن عام 1925، جاء فيه أن المنطقة الجنوبية من شرقي الأردن، لا شجر فيها على الإطلاق، وسبب ذلك هو عدم عناية الحكومة العثمانية بها، من حيث توطيد الأمن وترغيب الناس بالغرس[4]. كما أن الحروب التي دارت بين القبائل البدوية، وأهل القرى، أواخر العهد العثماني، وخاصة في جنوبي شرقي الأردن، كانت سبباً في إعراض الفلاحين عن الاهتمام بالزراعة، نظراً لما تلحقه من ضرر بالمزروعات نتيجة الرعي أو الغزو[5]. فاستحدثت الحكومة مكاتب لدائرة الزراعة والحراج، لوقاية المزروعات من الآفات النباتية[6]، وأصدرت القوانين، لصيانة الغراس

---

(1) عبد الكريم غرايبه: سوريا في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص134.

(2) الشرق العربي: السنة الأولى، عدد 16 (10 أيلول 1923)، ص1 وما بعدها.

(3) الشرق العربي: السنة الثانية، عدد 87 (14 كانون الثاني 1925)، ص3. الكرمل: العدد 1127 (1 آب 1925)، ص3.

(4) جريدة الكرمل: حيفا، عدد 1127 (1 آب 1925)، ص3.

(5) بيركهارت: رحلة في سوريا الجنوبية، مرجع سابق، ص77، 82. جريدة الكرمل: حيفا، عدد 1125 (25 تموز 1925)، ص4. والعدد 1152 (28 تشرين أول 1925)، ص4.

(6) الشرق العربي: السنة الثالثة، عدد 127، 1 أيار 1926، ص14.

والمزروعات، كان الأول منها في آذار/ مارس 1925. وقانون الحراسة الذي صدر في 18 آذار/ مارس 1925م، بهدف توطيد الأمن والنظام في البلاد، وحماية الأبنية والمزروعات في القرى والمدن[1].

فعلى الرغم من الدور الاقتصادي الذي قامت به العقبة، كونها في ملتقى الطرق التجارية، إلى جانب نشاط مختلف فئاتها السكانية في الحياة الاقتصادية، والتي جعلت منها سوقاً رائجة لمختلف السلع، وانتشار العملات التي ضبطتها التركات، إلا أنها كانت تعاني من مخلفات الصراع بين القبائل البدوية والسكان Underdevelopment أواخر العهد العثماني، الذي تمثل بالضرائب المرهقة والغزو والسلب، وكان سبباً في عدم استقرار السكان في العقبة، وهجرهم الزراعة، نتيجة انعدام الأمن. وقد واجهت العقبة كغيرها من مناطق شرقي الأردن، عند انضمامها للإمارة شكلاً من التجديد، وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وتطور أجهزة الحكم والإدارة، في تحقيق الأمن والنظام. بالرغم من الصعوبات المالية التي واجهتها أيضاً حكومات الإمارة عند نشأتها، بعد أن أخفقت الحكومة العثمانية، في كسب ثقة البدو، وبناء علاقة تقوم على التأثير، فألّف ذلك خير شاهد على الحياة الاجتماعية للسكان وفئات المجتمع ومظاهره الاجتماعية.

---

(1) الجريدة الرسمية: السنة الثالثة عشرة، عدد 504 (1 كانون الأول 1935)، ص501. والسنة الثانية: العدد 102 (4 أيار 1925)، ص4.

الحياة الاجتماعية في العقبة

أولاً: السكان وفئات المجتمع

يصعب إعطاء رقم دقيق لتعداد السكان في العقبة وذلك لغياب الإحصاءات الرسمية الدقيقة. لذا فقد جاء اعتمادنا في ذلك على إحصاءات تقديرية، وردت في بعض المصادر، إلى جانب ما أورده عدد من الرحالة، الذين زاروا العقبة وأطرافها، وأقاموا فيها بعض الوقت. وهي تقديرات قريبة من الواقع، وإن كانت غير دقيقة. فعند زيارة لويس موزيل للعقبة عام 1898، وصفها بأنها تحوي ثلاثين كوخاً، يسكنها تسع عشرة عائلة، بما فيها العائلات المهاجرة، وبقايا الحجاج[1]. منها عائلة ياسين، وعائلة ماضي، وعائلة الشيخ القباني والبسيوني والكباريتي والعسيلي عبد السلام، والسطوحي وعيد والهنداوي والبدري وأبو عياط وأبو يونس وعبد الجواد والفاخري والعايد وأبو إسماعيل وأبو عبد الله[2]، وسواها.

وفي عام 1906م ذكر نعوم شقير أن 350 نفساً يسكنون في مئة كوخ، مبنية بالحجر الغشيم والطين، ومعظمهم من متخلفي العساكر الذين أرسلتهم مصر لحماية القلعة، وشيوخهم من الحويطات والعلويين[3]. ولا نتوقع زيادة عدد السكان في الفترة التالية، والتي تضمنت قيام الحرب العالمية الأولى، وتعرضت فيها العقبة للقصف البحري من البواخر الإيطالية والبريطانية والفرنسية[4]. إذ ربما هاجر منها بعض السكان إلى معان وتبوك وسواهما.

---

(1) Alois Musil, The Northern Hejaz, The American Geographical Society, New York, 1926 p. 4.

(2) Ibid, Arabia Petraea, 3 Bands, in Kommission bei Alfred Holder, Wien, 1908, p. 47.

(3) نعوم شقير: تاريخ سيناء، ص193. وقد زودني الشيخ عبد الله المنزلاوي، من مواليد العقبة وسكانها، بوثائق تشير إلى بعض قبائل وعائلات العقبة.

(4) إحسان النمر: من السويس إلى العقبة عبر سيناء، ص48.

ومما يؤكد إشارتنا تلك، ما جاء في بعض المصادر، عندما كانت العقبة، تشكل مديرية ناحية لقضاء معان، في الفترة بين 1328/ 1329هـ -1910/ 1911م، أن عدد سكان القضاء حوالي 15.000 نسمة[1]. في حين جاء في الإحصاء العثماني لسنة 1332هـ/ 1914م، أن عدد سكان القضاء 6.012 نسمة[2]. أي أن الهجرة من قضاء معان بما فيه العقبة، كانت بحدود تسعة آلاف نسمة أبّان الحرب العالمية الأولى. على أنه بدخول جيوش الثورة العربية إلى العقبة عام 1917م، وما حملته معها من جنود وتجار حجازيين، وهجرات عربية متلاحقة، ضاعفت عدد السكان، وشكلت بمجموعها نواة سكان العقبة الحديثة، التي تراوح عدد سكانها 101.285 نسمة.[3]

أما العشائر البدوية التي كانت تقطن العقبة خلال فترة الدراسة، وتقيم في سكن الخيام (بيوت الشعر) والأكواخ المبنية من الحجر والطين، وارتبطت بالسكن والأرض وزراعة النخل هي: الحويطات والأحيوات والتياها والترابين، بلغ تعدادها 12.900 نفراً، من مجموع القبائل البدوية في سيناء كلها، والذي قدر بـ 40.000 نفر[4]. وهذه الأرقام ربما تكون غير دقيقة، لغياب الإحصاءات الرسمية للدولة، وللحركة الدائمة لهذه القبائل، والتي يصعب معها ضبطها.

---

(1) خليل رفعت الحوراني - مراسل جريدة المقتبس الدمشقية في لوائي حوران والكرك. المقتبس، العدد 558، ص1.

(2) Meir Zamir, Population Statislies of the Ottoman Empire in 1914 and 1919. Middle East Studies, London, Vol. 17, N.I, 1981, p. 85-97.

(3) حسب تقديرات المركز الجغرافي الملكي الأردني لعام 2000م، منشورات الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية لعام 2001م، خريطة بيانات ومعلومات عن محافظات المملكة.

(4) نعوم شقير: المرجع السابق، ص131. وقد ورد أن الحويطات 1500 نفر، والأحيوات 4200، والتياها 4200، والترابين 3000.

أ- **الحويطات**، من أكبر وأقدم القبائل البدوية في العقبة، وقد آل إليهم درك العقبة منذ بداية العهد العثماني، وكان لهم الصرّ لقاء حمايتهم قوافل الحج[1]، وقد اتجهوا في عملهم إلى الزراعة وتربية الماشية والإبل، وكثيراً ما اصطدموا مع السلطة لمانعتهم دفع الضرائب والخدمة العسكرية. ومناطق نفوذهم شملت جنوب العقبة ثم توسعوا شمالاً حتى القطرانة ومعان، وتفرقت بطونهم ضمن الأنحاء الواسعة من جنوب شرقي الأردن، ومصر، وشمال السعودية، حيث نجد حويطات تهامة شرقي ساحل خليج العقبة، وحويطات ابن شديد في مصر. أما حويطات الشمال فقد استقر منهم العلاوين في العقبة وما حولها، وعرفوا بعشائر النجادات والحلف. وكان ابن جاد شيخ الحويطات، إلى جانب عربان الشيخ الخليفي، في المنطقة التركية عند ترسيم الحدود عام 1892م[2]. وقد قدر عددهم ليتمن Littmann في سنة 1292هـ/ 1875م بـ 5000 نسمة[3].

ب- **الأحيوات المساعيد**: قبيلة سعودية، هاجرت من جنوب الحجاز، وبلاد اليمن، وقد أشار إليها فالين في رحلته عام 1264هـ/ 1848م[4]. وتنتشر المساعيد بفروعها المختلفة، في أنحاء شتى من بلاد الحجاز ونجد والشام ومصر. وذكرت المصادر أن قسماً منهم يقطن الشوبك جنوب الأردن في

(1) الجزيري: دور الفرائد المنظمة، مرجع سابق، ص1342 وما بعدها.

(2) [R.G.S. London] Op. Cit, p. 329. Alois Musil, Arabia Petraea, Op. Cit, p. 111.

(3) Littmann, Enno, "Eine Amtiliche Liste der Beduinenstamme des Ost Jordan Landes" ZDPV, XXIV (1901), p. 31.

(4) فالين: صور من شمالي جزيرة العرب، مرجع سابق، ص146. مقابلة للشيخ هايل السرور شيخ المساعيد، في جريدة الدستور، عدد 9261، تاريخ 6 حزيران 1993، ص9.

الفترة بين عامي 932هـ/ 1525م وعام 1005هـ/ 1596م[1]. كما استوطنوا ناحية الغور من منطقة الكرك، والقدس والخليل[2]. وفروعهم: مساعيد الليث، وآل مسعود، ومساعيد عتيبة، والهذليون، البدع والجبل والفارعة، ومساعيد غزة، ومساعيد مصر، ومساعيد الأحيوات الذين يقطنون العقبة ووادي عربة[3]. وكان قسم من قبائل الأحيوات الذين يتبعون شيخهم مسماح كثيراً ما يدعون إلى الثورة على الأتراك، ويوجهون ولائهم إلى الحكومة المصرية، مقابل المنح والأعطيات التي تقدم لهم، قبيل ترسيم الحدود بين مصر والحجاز[4]. فقد كانت الحكومة المصرية ترسل جنوداً من الأحيوات، يستطلعون الأمر على الحدود، وأوضاع الناس، ومدى ولائهم للحكومة المصرية[5].

ج- **عشائر العمارين**: سكنوا ساحل خليج العقبة. وهاجر قسم منهم إلى مصر، قرب القاهرة. وقسم إلى فلسطين، باسم عمارين بئر السبع[6]. وذكر

(1) محمد عدنان البخيت: دفتر مفصل لواء عجلون، طابو دفتري رقم 185 (أن)، استانبول، 1005هـ/ 1596م، منشورات الجامعة الأردنية، عمان 1991، ص13 وما بعدها.

(2) الجزيري: درر الفرائد المنظمة، مرجع سابق، ص1368-1369.

(3) محمد أبو حسان: تراث البدو القضائي، ط2، وزارة الثقافة، 1987، عمان، ص553.

(4) [R.G.S. London] Op. Cit, p. 329.

(5) Ibid, p. 330.

(6) أحمد أبو خوصة: بئر السبع والحياة البدوية، ط1، ج1، المؤسسة الصحفية الأردنية، 1396هـ/ 1976، عمان، ص180.

الجزيري أنهم خفراء منطقة نخل في سيناء، ونسبهم إلى قبائل بني عطية[1]، التي ظهرت في السالنامات العثمانية، بأنها تتبع إدارياً إلى قضاء معان[2].

د- **الترابين**: انتشروا في أطراف العقبة، وسكن قسم منهم النويبع جنوب سيناء، وبئر السبع، وعرف أن وجودهم أصلاً في تربة، جنوب الحجاز[3].

ويبدو أن تغييراً طرأ على مناطق نفوذ بعض القبائل وابتعادها عن العقبة، كتوسع نفوذ الحويطات في المنطقة، وزحفهم نحو الشمال، وربما أدى ذلك إلى التنافس في القبيلة الواحدة أو بينها وبين قبائل أخرى في المنطقة في شرقي الأردن. فقد ظهرت حويطات الشمال وشيخهم ابن جازي وحويطات الجنوب وشيخهم ابن جاد، كما ظهرت تحالفات عشائرية في سنة 1295هـ/ 1878م أدى إلى الحروب بين تحالفين. الأول تزعمه بنو عطية، ويتألف من أهالي الكرك ومعان الشامية والشوبك والسلايطة والفايز والحامد والعليين. والثاني تزعمه الحويطات، ويتألف من أهالي معان الحجازية والطفيلة ووادي موسى والمناعين والترابين والتياها، وظل العداء مستحكماً بينهما على شكل غزوات حتى سنة 1310هـ/ 1892م، عندما عقد الصلح بينهما[4]. كما جرت معارك مماثلة بين عشيرتي الحويطات والشرارات في سنة 1322هـ 1904م[5]. إلى جانب المعارك التي وقعت بين عشيرتي

(1) الجزيري: المرجع السابق، ص1342.

(2) سالنامة ولاية سوريا، سنة 1299هـ/ 1881م، ص235. سالنامة ولاية سوريا 1317هـ/ 1899م، ص407.

(3) أحمد أبو خوصة: المرجع السابق، ص14.

(4) جريدة البشير، بيروت، عدد 410، 19 تموز 1878، ص2. فووربك بيك: تاريخ شرقي الأردن وقبائلها، مرجع سابق، ص246.

(5) المرجع نفسه، عدد 1649، 16 أيار 1904، ص4.

الحويطات وبني صخر في منطقة العقبة ومعان في سنة 1327هـ/ 1909م، والتي راح ضحيتها 700 فارس من بني صخر[1].

وينبغي الإشارة إلى أن العشائر البدوية، كان لها حضورها أبّان ترسيم الحدود المصرية-التركية. فقد أشار براملي مفتش سيناء في رسالة إلى أوين حاكم نخل، في آذار عام 1906، إلى عدم احتمال حرب بين مصر وتركيا حول الحدود، وأن الدولتين تنتظران إعادة ترسيمها، فقد كانت المهمة على براملي هي إقناع عرب التياها تزويدهم بالجمال الضرورية للنقل، وتزويد الجنود بالمؤون وخاصة في ثمد Themed. إذ كان الجنود يطالبون بمصاريفهم الضرورية في مناطق الحدود لشراء حاجاتهم، وفي تأكيد مفتش سيناء على أن القصيمة، من ضمن حدود مصر، وفيها عربان التياها المصريون، الذين يطالبون بها عندما يأتون إلى نخل، واعتبر أن حدود بئر بيرين، وتشرف عليها تياها الأتراك إلى جانب الترابين، يمكن أن تضم إلى تركيا[2]. فكان من سياسة براملي تهدئة الشجار بين عرب الترابين المصريين والترابين التابعين للأتراك، والمحافظة على الهدوء والاستقرار أبان ترسيم الحدود.

وقد أشار براملي، مفتش سيناء في جولته على الحدود التركية المصرية، قرب العقبة، إلى الخلافات التي كانت تجري بين العربان، وخاصة التياها والترابين، التي كان لها أجزاء من الأراضي الحدودية، وقد كان لهم دور بارز في نقل المواد عبر الحدود، فقد جهزت قبيلة التياها سنة 1906م 120 جملاً، لإحضارها إلى سيناء، لحمل مواد البناء بعد تسوية الحدود.[3] وقد ذكرت السجلات الشرعية لمحكمة العقبة، أن قسماً من قبيلة الترابين من أهالي غزة هاجر إلى العقبة وأطرافها[4].

---

(1) بولس سلمان: خمسة أعوام في شرقي الأردن، مرجع سابق، ص47.

(2)[R. G. S. London] 1833-1947, Op. Cit. P. 327-328.

(3)[R.G.S. London] 1833-1947, P. 329.

(4) سجل معان، 23 جمادى الآخرة سنة 1337هـ/ 1916م، ص29.

وقد ورد ذكر عشيرة العثامين، الذين سكنوا العقبة واشتهروا بهذا الاسم لكثرة جنودهم لدى الجيش العثماني، وعشيرة الخلايلة وأصلهم من الحجاز ويقيمون على شواطئ خليج العقبة، وعشيرة المداهين، وكان لهم صرة من مصر لقاء حماية القافلة المصرية، وزعيمهم حمدان الذي هاجم حرس القلعة وأخرج من فيها من المساجين، نتيجة منع الحكومة المصرية دفع الأعطيات له ولقبيلته[1].

أما العشائر الحضرية التي كانت تقطن العقبة منذ بداية العهد العثماني وحتى عام 1925م، فقد شملت عشائر قادمة من مصر وغزة، وعشائر مغربية وحجازية ويمانية.

أ. **العشائر المصرية**: فهي آل البدري، البسيوني، آل ماضي، آل البراوي، آل البيومي والجارجي، والخوجة، آل رضوان، السطوحي، الشحاته، الشناوي، آل عبد الجواد، آل عدوي، أبو عبد الله، أبو العز، والعسلي عبد السلام، وأبو عياط، وآل الفاخري، الفيومي، آل الكيال، آل الهلاوي، آل ياسين، وآل أبو يونس [2].

وقد عملت هذه العشائر في تجارة الماشية بين الحجاز ومصر، وعمل أبناؤها جنوداً في قلعة العقبة[3]، وكان إسماعيل أحمد البراوي بكباشي في قلعة العقبة عام 1882م، وكثيراً ما كانوا يمولون الجيش التركي بالارزاق، حيث امتلك أبناؤها أراضي وحفاير زراعية، واشتهروا بشراء وبيع هذه الحفاير، وقد شجع على ذلك سياسة الدولة العثمانية، فعند قدوم المصريين إلى العقبة منذ سنة 1281هـ/ 1864م، قامت الدولة بتفويض الأراضي، تحقيقاً للاستقرار والعمل في الزراعة، ضمن

---

(1) عبد الله المنزلاوي، عشائر العقبة، مرجع سابق، ص69، ص79 وما بعدها.

(2)Alois Mosil, Arabia petraea, Band 111, p.47.

(3) بيركهارت، رحلات بيركهارت في سوريا الجنوبية، مرجع سابق، ص169.

سياساتها الاحتوائية، فقد أشارت صحيفة البشير، إلى طلب المصريين من متصرف معان في 1 آب 1312هـ/ 1894م منحهم أراضي خاصة بهم[1].

كما ساهمت بعض العشائر في مجال التعليم لدى الأتراك، ولقبوا باسم آل الخوجا، لأن الخوجا لقب كان يطلق على المعلم[2]. واشتهرت بعض هذه العشائر في أعمال البناء في القلعة، وصيد الأسماك، وأسهمت في أعمال كيل الحبوب وسموا بذلك آل الكيال، وعند قدوم الشريف حسين إلى العقبة عام 1924م، عين الشيخ خالد المنزلاوي آل ياسين، رئيساً لبلدية العقبة، وإماماً لمسجدها[3]. وقد كانت دار البلدية عبارة عن إحدى غرف دار الحكومة الموجودة على الشاطئ غربي القلعة حتى عام 1924م، ثم انتقلت إلى مبنى مستقل بجوار تل جرمي قرب منازل آل فرحات حتى إلغاء البلدية عام 1935م. [4] ففي 20 تموز 1935م، قدم مختار ووجوه أهالي مدينة العقبة عريضة إلى رئيس الوزراء يسترحمونه فيها إلغاء بلديتهم، بحجة أن بلدهم صغير وفقير. وقد أكد ذلك قائد الجيش لتلك الفترة، الذي زارهم، بأن طلبهم هذا معقول جداً نظراً لصغر القرية. [5] وبقيت البلدية ملغاة حتى عام 1951م، حين أعيد تأسيسها.

ب. **عشائر غزة**: آل الضابط، وعرفوا بالتجارة في العقبة وشيخهم عبد الحفيظ الضابط كان قد تزوج ابنة صالح الكباريتي، وآل الكباريتي اشتهروا بتجارة غزة قبل استقرارهم في العقبة[6].

---

(1) البشير، عدد 1136، آب 1894، ص3.

(2) Lois Mosil, Arabia petraea, p.47.

(3) بيركهارت: رحلات، المرجع السابق، ص169. سليمان موسى، رحلات في الأردن وفلسطين، دراسات وترجمات، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، عمان،1984، ص74.

(4) عبد الله المنزلاوي: مرجع سابق، ص64.

(5) محمد صلاح: الإدارة في إمارة شرقي الأردن 1920-1946، ص356.

(6)Alois Mosil, Ibid, p.47.

ج. **عشائر مغربية**: آل درويش، رافقوا قوافل الحج من تونس والمغرب إلى مصر ومنها إلى العقبة، وآل المغربي، قسم منهم استقر في العقبة، وقسم آخر وصل إلى معان. [1]

د. **عشائر حجازية ويمانية**: أما الحجازية، فهي العائلات التي قدمت حديثاً إلى العقبة، مع الشريف فيصل بن الحسين، خلال أحداث الثورة العربية عام 1917م، ومنها آل هديب، وآل الغريب، وآل الغامد، والبياشة، والجهنان، وآل أبو إسماعيل، وآل السنوسي، وآل المدني، وآل حجازي.

واليمانية: وإن قدمت خلال أحداث الثورة أيضاً، إلا أنها تجتمع في أصلها اليمني، واستقرت في العقبة وسواها من مناطق شرقي الأردن، وهي عائلة النعمان، وعائلة البريهي، وعائلة الحبيش[2]. فجيوش الثورة دخلت العقبة حاملة معها الجنود والتجار، فكانوا النواة لهذه العائلات الجديدة، التي استقر معظمها في العقبة، وسموا فيما بعد حسب أصولهم بالحجازية واليمانية[3]. فلا غرابة إذن، من استقرار هذه القبائل والعائلات الكبيرة، والعودة إلى جذورها التي تشكلت، رغم الهجرات المتلاحقة من العقبة، بفعل الظروف والتقلبات التي طالت العقبة، والتي حالت دون أن تكون كمثيلاتها من كبريات المدن في المنطقة العربية.

ثانياً: مظاهر من الحياة الاجتماعية

لعل ارتباط القوى البدوية بالعقبة والسكان لا يمكن تفسيره في ضوء اعتماد الدولة صيغاً معينة للتعامل معها، فقد أوجدته الحركة التجارية النشطة، وما كان يوفره البدو من إنتاجهم لتسويقه، ثم يشترون حاجاتهم من مردودها. كما أن

---

(1) عبد الله المنزلاوي، عشائر العقبة، مرجع سابق، ص83،77.

(2) عبد الله المنزلاوي، مرجع سابق، ص84-85.

(3) محمد صلاح: الإدارة في إمارة شرقي الأردن 1921-1946، منشورات جامعة اليرموك، ص306.

بعض العائلات العقباوية الحضرية، تعود في أصولها إلى تلك القبائل، فكانت الصلة وثيقة بهم، فالبدو وهم لا يقرأون بعامة، يعمدون في حفظ وثائقهم وأوراقهم، أمانة لدى أهالي العقبة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن العربان كانوا أكثر ارتباطاً بشيوخهم من الولاء للحكومة المصرية أو لتركيا، فنجد أن عربان نخل والعقبة ارتبطوا بشيخهم علي القصير، دون إجراء أية ارتباطات مع الحكومة المصرية، أو والي تركيا، رغم تقديم المساعدات العينية، كالطحين مثلاً، وبالتالي كانت الحكومة تتابع تحركات الشيوخ، وخاصة ابن مقبول من شيوخ الحويطات عندما وصل إلى العقبة، وقدمت له عشرة شوالات من الطحين، وثمانية شوالات من الأرز لإعالته[2]. إضافة إلى ما كانوا يتقاضونه سنوياً من القوافل، فقد كان الشيخ كليب بن قبلان الحويطات يتقاضى 108 غروش، ونصف أردب شعير من موكب الحاج الشامي كل سنة[3]، والشيخ عرسان بن ذياب من الحويطات يتقاضى 40 غرشاً، والشيخ مقبول بن إبراهيم العمران، أربعة أردبات ونصف من قافلة الجردة سنوياً[4].

(1) أشارت سجلات محكمة العقبة الشرعية من خلال سجل معان في أكثر من صفحة إلى ظاهرة حفظ البدو لحججهم وأوراقهم لدى سكان العقبة. ينظر سجل معان رقم 32.

(2)[R. G. S. London] 1833-1947, Op. Cit, p. 324.

(3) كان الأردب يساوي في القاهرة 184 لتراً، أو أربعة جالونات، وعرف بأنه ثلاث قفات مصرية: هاملتون جب، هارولد بوون: المجتمع الإسلامي والغرب، ج2، دار المعارف بمصر، 1971م، ص111. يوسف جميل نعيسة: أوضاع الفلاحين في دمشق وصناجقها، دراسات تاريخية (مجلة)، دمشق، العدد 23-24، أيلول-كانون الأول 1986م، ص64.

(4) سجل معان، ج2، 1321هـ/ 1903م، ص123. 1319هـ/ 1901م، ص55.

وقد تبين لنا بناء على ما سبق، أن سياسة الدولة العثمانية تجاه العشائر البدوية عامة تمثلت بما يلي:

أ- جنحت إلى مهادنتهم واسترضائهم ودفع مبالغ سنوية لهم.

ب- لجأت أحياناً إلى تجريد حملات عسكرية، وأخذت الرهائن لحمل العشائر على الطاعة، والانقياد لسلطة الدولة[1].

ج- أثارت العشائر ضد بعضها بعضاً، وأوقعت الفتنة بينها لإضعافها والسيطرة عليها.

د- وعندما وجدت أن هذه الأساليب ألحقت أضراراً بالغة بالحياة الاقتصادية، عادت إلى حل الخلافات بالطرق السلمية، ودعت إلى حياة الاستقرار، واستغلال الريف[2]. وهذا ربما جعل براملي مفتش سيناء حريصاً على متابعة تحركات العربان والأتراك في المناطق من العقبة وحتى العريش، والتي وصفها بأنها مليئة بالقبائل في آذار عام 1906م رغم غزارة الأمطار[3].

ويبدو أن كثيراً من حالات الزواج تمت بين البدو وأهل العقبة، حيث نجد في عائلة ياسين مثلاً، أكثر من عشرين حالة زواج، ومن مختلف القبائل البدوية[4].كما كان شعورهم مشتركاً بوحدة المصير، من خلال المشاركة في الغزوات، حيث نجد أن إسماعيل أحمد ياسين من أهالي العقبة غزا مع قبائل الأحيوات، وعندما تعرضت العقبة لأحداث الحرب العالمية الأولى، فر أهالي

---

(1) هاملتون جب وهارولد بوون: المجتمع الإسلامي والغرب، مرجع سابق، ص99.

(2) محمد سالم الطراونة: تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك، مرجع سابق، ص272 وما بعدها.

(3) [R. G. S. London] Op. Cit. P. 336.

(4) نعوم شقير: تاريخ سيناء، ص193. عبد الله المنزلاوي: عشائر العقبة، مرجع سابق، ص43.

العقبة إلى الجبال المحيطة جنوباً عند أصدقائهم وشركائهم البدو في أم نصيلة ووهيدة والقويرة[1].

غير أن أكثر ما كان يزعج هذه القبائل، استخدام الجنود لجمالهم في النقل من معان إلى العقبة ونخل، رغم أن الطريق الأفضل كانت إلى نخل عن طريق السويس. وأن جميع مواد البناء متوفرة فيها، وتم الاستغناء عن جزيرة فرعون، وإرسال جميع ما يحتاجه الجنود والعربان من الطعام والطحين إلى ثمد[2]. مما زاد من حاجتهم إلى البحث عن المؤون من مصادر أخرى.

فالحياة الاجتماعية سادها الاستقرار النسبي في العقبة، أكثر مما عرف في غيرها من المناطق التي عجت بالغزوات والاعتداءات على الأهالي والقوافل، فلم يخاطر البدو بعلاقتهم مع السكان، بل ساهم الجميع في تحقيق حالة من الأمن كان لها تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة[3].

وعند قيام ثورة الكرك في ذي الحجة سنة 1328هـ/ كانون أول 1910م، ضد سياسة الأتراك في تحرير النفوس، وتسجيل الأملاك لزيادة الضرائب، وأخذ العسكر للقتال في المناطق النائية Conscription كالروملي والأناضول والقفقاس وغيرها، اتبعت الحكومة العثمانية أسلوباً عنيفاً في معالجتها، وأخمدتها بقسوة بالغة، مما أدى إلى نفور السكان في العقبة وجنوبي شرقي الأردن. فما أن سمعوا بالحركة التحررية، التي قادها شريف مكة، حتى تنادوا إلى نصرته، والانضمام إليه[4].

---

(1) المرجع نفسه، ص44.

(2)[R. G. S. London] Op. Cit, P. 337.

(3) عبد الله المنزلاوي: عشائر العقبة، المرجع السابق، ص44.

(4) جريدة المقتبس، دمشق، سنة 2، عدد 547، 9 ذي الحجة 1328هـ/ 11 كانون أول 1910م، ص1-2. العدد 565، 3 محرم 1329هـ/ 4 كانون الثاني 1911م، ص3.

وقد استقبل أهل العقبة الأشراف، وأنزلوهم في منازلهم، وأعطوهم أموالهم، حيث نجد الأمير فيصل قد نزل في العقبة في بيت الفاخوري، وأن تجار العقبة أعطوا الأمير أربعة آلاف ليرة[1]. وقد استقبل أهل العقبة الشريف حسين عام 1924م، عندما قدم إليها، وناصروه وأيدوه ورفضوا فكرة نفيه من العقبة لولا موافقته مرغماً[2]، الأمر الذي نال إعجاب الأمير عبد الله، إذ تعاطف وتعامل مع البدو عامة[3].

ومع قدوم الأمير إلى الأردن في شباط 1921م، استقبلت شرقي الأردن أعداداً كبيرة من المهاجرين السوريين، كان معظمهم محكوماً عليه بالإعدام من قبل الفرنسيين، وهم على درجة عالية من الخبرة والمعرفة، وقد عاشوا بين فئات السكان المختلفة[4].

أما من حيث شريعة البدو وأحكامهم وطرق الصلح بينهم، فكانت العشائر ترجع إلى قضاتها في فض المنازعات حسب الأعراف والتقاليد المتبعة لديها[5]، التي كانت ترمي إلى العدل والمساواة. إلا أن في مبادئها الأساسية من أسباب الخلل ما يستحيل معه استتباب الأمن، وتعميم السلام في البادية، والتي حصرت العقوبات معظمها في المال، فقد أجازت البشعة والوساقة، والأخذ بالثأر، والإجحاف بحقوق

---

(1) سلمان موسى: وجوه وملامح، صور شخصية لبعض رجال السياسة والقلم، منشورات وزارة الثقافة والشباب، مطابع دار الشعب، عمان، ط1، 1980، ص94.

(2) المنزلاوي: عشائر العقبة، مرجع سابق، ص29.

(3) [CO 733/45] Amir Abdullah Administration, Vol, I, p. 63.

(4) Ibid, p. 63.

(5) عودة القسوس: القضاء البدوي، المطبعة الأردنية، ط2، عمان، 1982، ص10 وما بعدها. محمد أبو حسان: تراث البدو، نظرياً وعملياً، مرجع سابق، ص25.

النساء[1]. وقد عرف في بلاد نخل والعقبة أكثر القصاصين من السلالة الحويطات، وهو قاضي العقوبات، كما عرف العُقْبِي القاضي المختص في قضايا العِرض. وربما سمي كذلك، لأن أكثر القضاة من هذا النوع من بني عقبة، إحدى عشائر التياها[2].

لذلك عندما انضمت العقبة إلى إمارة شرق الأردن في سنة 1925، كان لا بد لبدو المنطقة أن يخضعوا لقانون محاكم العشائر، الذي صدر في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1924م، وذلك بتأسيس محاكم عشائرية، تحت إشراف ناظر العدلية، للنظر في الدعاوى الناشئة عن الاعتداءات والاختلافات بشأن الأموال ومسائل الدم ودعاوى العِرض والديّة وسواها[3].

وقد عرف سكان العقبة حرفة صيد السمك، وكانوا يجففونه غالباً للتجارة، وأخرجوا اللؤلؤ من الخليج، واتقنوا بعض الحرف اليدوية، مستفيدين من المواد المتاحة، فصنعوا من سيقان النخيل القوارب والسواري، والأخشاب اللازمة لبناء

---

(1) البشعة: عملية اختبار المتهم بواسطة قطعة حديدية ملتهبة. والمبشع: هو القاضي الذي يقضي في الجرائم المنكورة، التي لا شهود لها باختبار المتهم بالنار بواسطة المحماسة الحديدية التي تستعمل لتحميس القهوة. بعد أن يكون قد تكونت لديه الأخبار الأكيدة عن المتهم، فيكوي لسانه بشدة، ليبين أنه اقترف الجريمة. والوساقة: رهائن الإبل تؤخذ خلسة للحصول على حق ممطول، وهي تقابل الحجز التحفظي بالإصطلاح القانوني. ينظر: أحمد أبو خوصة: بئر السبع والحياة البدوية، مرجع سابق، ص29. محمد أبو حسان: تراث البدو القضائي، مرجع سابق، ص193، 412. نعوم شقير: تاريخ سيناء، مرجع سابق، ص423.

(2) محمد أبو حسان: تراث البدوي القضائي، المرجع السابق، ص559. أحمد أبو خوصة: مرجع سابق، ص130.

(3) محمد أبو حسان: مرجع سابق، ص463.

سقوف بيوتهم، ونسجوا من ليفها حبالاً وخيوطاً، ومن الجريد سلالاً ومقاطف وحصر[1]. وبمجموعها تعتبر هذه الأدوات تراثاً قيماً يستحق الاهتمام.

وقد استخدم السكان بعض الأدوية، والتي توفرت في العقبة، وخاصة تلك التي يستخدمها المسافرون، وربما كانت مرافقة للتجار والقوافل، مثل الكينا للحمى، وحبوب خلاصة الكسكارة لمنع الإمساك وزيت الخروج أو عرق الذهب أو ملح إنجليزي لتنظيف المعدة، ومسحوق دوفر الكلوردوين لمنع الإسهال ووجع المعدة، وكلورات البوتاس لالتهاب الحلق، وروح النشادر للسع العقرب، وعصير الليمون، وحزام صوف للتدفئة ونفتالين لوقاية للثياب والكتب من العث، ومقصات وقطن وأربطة لضمد الجروح[2]. كما أن اتفاقات كانت تتم بين مدير سيناء ومشايخ العربان في العقبة حول أجرة الإبل والميعاد وأجرة الشيخ وأجرة الترجمان والشروط الصحية الواجب توفرها، مثل خلو الإبل من الأمراض، وأن تكون لائقة للسفر، وكان التياها متخصصين في تجهيز إبل السياح، ويتقاضون نصف جنيه عن كل جمل[3].

والبدو بعامة أميون، فكانوا لا يقرأون ولا يكتبون، وإن وجدت بعض المدارس في مدن سيناء، إلا أنه يندر من يتعلم فيها من أهل البادية فهم يعبرون عن الأعداد بأصابع اليدين، وهذا يؤكد ما أشارت إليه بعض الدراسات[4]، إلى أن الحركة العلمية ازدهرت في منطقة جنوب الأردن في العصرين الأيوبي والمملوكي،

---

(1) نعوم شقير: مرجع سابق، ص106. المنزلاوي: التراث الشعبي في العقبة، مرجع سابق، ص24.

(2) المرجع نفسه، ص337.

(3) المرجع نفسه، ص326-330.

(4) يوسف درويش غوانمه: الحياة العلمية والثقافية في الأردن في العصر الإسلامي، دار هشام للنشر والتوزيع، عمان، 1984. أيلة (العقبة) والبحر الأحمر، مرجع سابق، ص110.

في حين لم تبلغ أو تحافظ على هذا الدور بعد ذلك، أو لم تكن على الأقل مواكبة له في بقية المدن في شرقي الأردن كمعان وعمان مثلاً في فترة الدراسة. وهذا الذي يفسر إجراءات السفر والتنقل من العقبة إلى سوريا أو مصر والقدس الشريف وحتى البتراء، فكان لا بد من الحصول على الإذن من السفارة العثمانية في القاهرة أولاً، وإلا منعت العساكر على الحدود من استمرار السفر[1].فبعد انضمام العقبة إلى الحجاز عام 1892م وحتى تبعيتها لقضاء معان عام 1909م[2]، أشارت السالنامات العثمانية إلى وجود مدرسة ذكور ابتدائية مدة الدراسة فيها أربع سنوات في معان الحجازية في عام 1315هـ/ 1897م، بلغ عدد طلابها سنة 1317هـ/ 1899م 31 طالباً[3]. غير أن ناحية العقبة، لم تنل حظها من التعليم في مثل هذه المدرسة التي أقيمت في مركز القضاء، بسبب بعد المسافة، إذا علمنا أن هذه المرحلة من التعليم من سن 7-11 سنة للذكور، ويجب الإشارة إلى أن تكاليف إنشاء وصيانة المدارس كان على الأهالي، إلى جانب مخصصات المعلمين فيها[4]. على أن سجلات معان، أشارت في سنة 1916 إلى وجود مدرسة للمرحلة الابتدائية في العقبة، وأن الشيخ أحمد بن محمد بن عابد المدني، من سكان المدينة المنورة، والمقيم في العقبة، قد عين لهذه المرحلة لما عرف عنه من الأمانة والقدرة والصلاح لهذه المهمة[5].

---

(1) نعوم شقير: المرجع السابق، ص334.

(2) نوفان الحمود: عمان وجوارها، مرجع سابق، ص95، حاشية 4.

(3) سالنامة ولاية سوريا سنة 1315هـ/ 1897م، ص222. سالنامة ولاية سوريا سنة 1317هـ/ 1899م، ص233.

(4) الدستور، ج2، مرجع سابق، ص156-157.

(5) سجل معان، 15 ذي الحجة 1336هـ/ 1916م، ص6.

أما بالنسبة للمرأة عند البدو، فقد أسهمت في الأعمال الحرفية إلى جانب الرجل، وعرف أن أحب خصال المرأة عند البدو هي الخصال التي اشتهرت بها وضحة، زوجة نمر بن عدوان، من قبيلة العدوان ببر الحجاز، فكانت لا تنام قبل رجوع زوجها، ولا توليه ظهرها ما دامت في حضرته، ولم تقترض شيئاً من جيرانها مهما اشتدت الحاجة .. وما قالت لزوجها لا طول عمرها، وما زارت أهلها إلا برأيه وإرادته ... [1]. إلا أنها لم تتمتع بالاستقلالية في العمل، فوليها والدها، يزوجها صغيرة، ولا يتوقف الزواج على خيارها عند بلوغها لوقوع عقد النكاح من قبل الأب[2]. فقد شاع الزواج بين الأطفال الصغار، من خلال الإيجاب والقبول بين الوالدين، فيبارك الرجل لآخر، لأن زوجته وضعت ولداً، ويبادر الرجل الذي عنده بنت صغيرة قائلاً: أنكحتها لولدك هذا، فيجيبه بالقبول التام، ويتم هذا الزواج في المستقبل خاصة إذا شاع في العائلة اتفاق الطرفين المسبق بأن هذه البنت لذلك الولد[3].

غير أن وصية الزوج بأمواله وعقاراته، تكون غالباً لزوجته بعد مماته[4]، وأن هذه الحالة ليست بالمطلق، إذ يلاحظ أن المرأة توكل عنها رجلاً لتحصيل حقوقها في المحكمة بعد إقرارها بتوكيله. "إني وكلت عن نفسي، وأنبت مناب شخصي هذا الحاضر معي بالمجلس ... في جميع المحكامات والمخاصمات، مع أي شخص كان وفي أي حق كان وفي أي محكمة كانت..."[5].

---

(1) نعوم شقير: سيناء، مرجع سابق، ص391.

(2) سجل معان، 17 شوال 1336هـ/ 1916م، ص4.

(3) المرجع نفسه.

(4) سجل معان: 13 ذي الحجة 1336هـ/ 1916م، ص4.

(5) سجل معان: 2 جمادى الآخرة، 1337هـ/ 1916م، ص37.

وقد أشارت السجلات الشرعية الى أن عائلات مصرية كانت مقيمة في قصبة قضاء العقبة، وتمتلك بساتين وآبار مياه، وأن بعض هذه العائلات كثيراً ما تجري عمليات البيع مع عائلات أخرى مقيمة في العقبة، فالعقارات كثيرة وواسعة، نصفها من الميراث، والنصف الآخر تم شراؤه فيما بعد[1].

وقد شاع عند بيع العقار، أن يسجل في محكمة العقبة الشرعية من خلال حجة البيع والشراء التي توقع من قبل البائع والمشتري وقاضي العقبة، إلى جانب معرفين غالباً ما يكونوا من سكان وأهالي العقبة[2]. كما أن الديون وهي في معظمها فردية، يكتفى بإقرار المدعى عليه لحكم المحكمة بالمبلغ للمدعي، وكثيراً ما يتبع الديون رهن الأرض الزراعية، واستغلال الدائن لإنتاجها، لحين سداد الدين. إذ اعتبر أن الإنتاج نظير أرباح الدين، والذي يطول عدة سنوات أحياناً. فقد أشارت بعض الوثائق إلى أن الدائن يستفيد من ثمرة الأرض في كل سنة حتى يوفى الدين[3].

ولعل شيوع القضايا الفردية التي تطالب في معظمها بالديون من المتوفين، دليل على طول مدة الدين، وعندها تلجأ المحكمة من خلال الشهود للحكم باستلام المبالغ من أصل ميراث المتوفى[4].

كما يلاحظ أن بعض الدائنين، ممن هم في مراكز إدارية في العقبة، ويتمتعون بمستوى دخل يمكنهم من توظيفه في القروض والربح. فقد ورد أن محمد الأسد الحموي مدير جمرك العقبة، المولود في حلب يشتري بساتين في قصبة العقبة من

---

(1) سجل معان: 29 محرم، 1336هـ/ 1916م، ص1.

(2) المرجع نفسه.

(3) سجل معان: 25 رجب 1336هـ/ 1916م. 30 رجب 1336هـ/ 1916م.

(4) سجل معان: 9 شوال 1336هـ/ 1916م، ص2.

السيد علي بيومي، بحضور معرفين مثل محمد صالح الكبريتي، وحوات سطوحي، وعلي الجارحي ومحمود أبو بكر وجميعهم من أهالي العقبة.

وأن حمدي بك طبيب مستشفى العقبة من أهالي الشام، كان له ديون على متوفين، حصلها من المحكمة من أصل ميراث المتوفى بشهادة الشهود منهم توفيق من أهالي القدس، والسيد بشير أفندي من أهالي بيروت، ومحمد حوات رئيس بلدية العقبة[1].

ويبدو أن العقبة شملت في سكانها الجواري والعبيد. وقد أشارت السجلات إلى وصايا باعتاق العبيد واعتبارهم أحراراً عند وفاة شيوخهم[2]. وقد أودع في دائرة الشرطة، من خلال أوراق تحقيق تتضمن ضبوطات أشخاص معهم زجاج من الخمر، وقد حولوا إلى المحكمة بعد إعطائهم رابور طبي من طرف الطبيب يؤكد شربهم الخمر، وعند الإقرار في المحكمة بتعاطيهم لها، حكم بجلدهم ثمانين سوطاً ضرباً وسطاً مفرقاً على أبدانهم[3].

فيلاحظ أن فئات السكان شاركت في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب أهالي العقبة، ولعل الفئة التي فاقت ما عداها هم المصريون، ولا غرابة في ذلك، نظراً للعلاقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وتبعية العقبة لمصر. إلى جانب السكان المغاربة الذين رافقوا قوافل الحج. غير أن الفئة السكانية الرئيسية في ريف العقبة كانت البدو، والتي اعتمدت عليها الدولة العثمانية من جهة، والحكومة المصرية من جهة ثانية في نقل المؤون، ملتزمين بأصول الشرع في لجوئهم إلى محكمة العقبة لفض المنازعات أو إبراء ذمتهم من ديون أو تحصيل حقوقهم.

---

(1) سجل معان: 9 شوال 1336هـ/ 1916م. 30 رجب 1336هـ/ 1916م، ص1، 2.

(2) سجل معان: 13 ذي الحجة 1336هـ/ 1916م، ص4.

(3) سجل معان: 27 ربيع الأول 1337هـ/ 1917م، ص30.

خلاصة

لقد عانت العقبة من مخلفات الصراع بين القبائل البدوية والسكان. وانعدام الأمن في أواخر الحكم العثماني، كان سبباً في عدم الاستقرار والتحضر، الذي رأيناه يتلاشى عند تنفيذ برامج الإصلاح، وتطور أجهزة الحكم والإدارة عند انضمامها لإمارة شرقي الأردن عام 1925. والتحول الكبير لحياة البدو نحو الاستقرار والتوطين بزراعة الأرض، وتربية الثروة الحيوانية، وكونها ثغراً بحرياً هاماً أثرى الحياة الاقتصادية والاجتماعية كبقية مدن شرقي الأردن مثل الرمثا والمفرق والزرقاء وعمان ومعان، دخلت ضمن اهتمام حكومات شرقي الأردن فيما بعد.

وإن ظهور فئات سكانية مختلفة انصهرت في مجتمع العقبة، وشاركت في الحياة العامة من المغاربة والمصريين والحجازيين، والفلاحين الذين قدموا من الشام والقدس ونابلس، إلى جانب السكان المحليين، وأصبح هذا الخليط جزءاً من نواة المجتمع الأردني الحديث.

غير أن قدوم التجار والحرفيين وسواهم واستقرارهم في العقبة، نتيجة الصلات التجارية بينها وبين أسواق القاهرة والمدينة وعمان ودمشق وبيروت والقدس ونابلس، وكانت هذه الصلات في تنامٍ مستمر. مما زاد في وارداتها من الضرائب والرسوم بأنواع العملات الرسمية، وأنواع النقد التي عرفتها العقبة، إلى جانب المقاييس والمكاييل والأوزان المستخدمة فيها، مما أبرز بدقة أهمية الدور الممكن للعقبة، كجزء أساسي للبنية التحتية للتجارة والنقل والتطوير بشتى صوره. هذا الدور الذي أدى إلى اهتمام الحكومات الأردنية بها، مما جعل العقبة "منطقة اقتصادية خاصة" في الوقت الحاضر.

المؤلف

المصادر والمراجع

أولاً:ـ المصادر

إن هذه المصادر غير منشورة وهي باللغة العربية والعثمانية، محفوظة ومصورة على ميكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية.

أ- سجلات المحاكم الشرعية:

1. سجل معان رقم 32 وعنوانه ضبط المرافعات والمحاكمات وغيرها بمحكمة العقبة وعدد صفحاته 194 صفحة. 1319هـ-1343هـ/ 1901-1923م

ب- السالنامات العثمانية: الجامعة الأردنية (عمان) جامعة اليرموك (إربد)

2- سالنامة ولاية سوريا سنة 1299هـ/ 1881م.

3- سالنامة ولاية سوريا سنة 1310هـ/ 1892م.

4- سالنامة ولاية سوريا سنة 1315هـ/ 1897م.

5- سالنامة ولاية سوريا سنة 1317هـ/ 1898م.

ثانياً: الوثائق البريطانية:

وهي محفوظة بدار المحفوظات البريطانية[P.R.O]

A- Table of Documents according to their temporal order and subject Palestine Boundaries 1833-1947, Vol. 1.

No.	Sources	Subject	Consignor &Consignee	Place & Date
10	FO 881/8713	Turco- Egyptian Frontier	Memorandum	London, May 1906
11	R.G.S (London)	Private papers of Jennings-Bramly	From Governor General to Owen	Khartoum 3/1/1906
12	R.G.S (London)	Private papers of Jennings-Bramly	From Barmly to the Director of Intelligence	Sinai 10/1/1906

No.	Sources	Subject	Consignor &Consignee	Place & Date
13	R.G.S (London)	Private papers of Jennings-Bramly	From Barmly to the Director of Intelligence	Aqaba 14/1/1906
14	R.G.S (London)	Private papers of Jennings-Bramly	From Barmly to Owen	Ras El-Naggab 14/1/1906
15	R.G.S (London)	Private papers of Jennings-Bramly	From Barmly to Director of Intelligence (Cairo)	Nekhl 18/1/1906
16	R.G.S (London)	Private papers of Jennings-Bramly	From Owen to Bramly	Cairo 18/1/1906
17	R.G.S (London)	Private papers of Jennings-Bramly	From Kaimakam to Bramly	Cairo 19/1/1906
18	R.G.S (London)	Private papers of Jennings-Bramly	From Kaimakam to Bramly	Cairo 20/1/1906
19	R.G.S (London)	Private papers of Jennings-Bramly	From Barmly to the Director of Intelligence	Sinai 20/1/1906
20	R.G.S (London)	Private papers of Jennings-Bramly	From Barmly to Owen	Sinai 21/1/1906
21	R.G.S (London)	Private papers of Jennings-Bramly	From Kaimakam of Cairo to Bramly	Cairo 22/1/1906
22	R.G.S (London)	Policy of Turks toward Arabs	Report from El Lewa Newspaper	Without
23	R.G.S (London)	Position of Egyptian Government from Aqaba and Nakhl	From Barmly to Director of Intelligence, Cairo	Nekhl 10/3/1906
24	R.G.S (London)	Possibilities of War Between Egypt and Turky	From Barmly to Owen	Nekhl 12/3/1906
25	R.G.S (London)	Bramly and Bedouin Arabs	From Barmly to Owen	Nekhl 21/3/1906

No.	Sources	Subject	Consignor &Consignee	Place & Date
26	R.G.S (London)	Construction Materials of Sues Cananl	From Barmly to Owen	- 31/3/1 906 Nekhl
B- Ruling Families of Arabia, Jordan: The Royal Family of Al Hashim, Vol. 1, Amir Abdullah's Administration, Oct, 1921-Dec, 1923.				
27	CO 733/7	Administration in Trans Jordan	From Sir H. Samuel to the Secretary of Colonies	Palestine 25/10/1921
28	CO 733/21	Administration in Trans Jordan	Report	Without
29	CO 733/20	Administration in Trans Jordan	From Philby to the Samuel	Amman 20/3/1922
30	CO 733/20	Administration in Trans Jordan	From Abdullah to Philby	Amman 1 9/3/1922
31	CO 733/20	Administration in Trans Jordan	From Philby to Abdullah	Amman 20/3/1922
32	CO 733/46	Conference at Government House Amman	Report	Amman 21/5/1923
33	CO 733/45	Administration in Jordan	Report	Without
34	CO 733/67	Administration in Jordan	Report (Peake)	Without
35	CO 733/68	Record of Conversation Between Cox and Abdullah	From Thomas to Philby	Amman 3/5/1924

ثالثاً: المصادر العربية

36 - الجزيري: عبد القادر بن محمد الأنصاري، (ألف كتابه سنة 1568م) **درر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة**، طبع على نفقة جماعة من أهل الحجاز، وحقوق الطبع محفوظة لهم، الجزء الثاني، القاهرة (1384هـ)، المطبعة السلفية ومكتبتها، أعده للنشر حمد الجاسر.

37 - **الحلاق**: أحمد بديري، حوادث دمشق اليومية 1154-1175هـ/ 1741-1762م، تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

38 - **الدستور**: ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة خليل أفندي الخوري، ج1، ح2، المطبعة الأدبية، بيروت،1301هـ/ 1883م.

39 - العبدري: أبو عبد الله الحيحى، **رحلة العبدري المساة الرحلة المغربية**، تحقيق محمد الفاسي، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1968 .

40 - **المقريزي**: تقي الدين أحمد، الخطط المقريزية، ج1، مكتبة أحياء العلوم، لبنان، 1968م. ج1، مطبعة النيل، القاهرة، 1324-1326هـ . .

41 - الموسوي (كبريت): محمد عبد الله الحسيني، **رحلة الشتاء والصيف**، تحقيق محمد سعيد الطنطاوي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1385هـ . .

42 - الورثيلاني: الحسن بن محمد، **نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار**، المشهورة بـ (الرحلة الورثيلانية)، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1394هـ/ 1974م.

رابعاً: المراجع العربية

43 - أبو حسان: محمد، **تراث البدو القضائي**، ط2، دائرة الثقافة والفنون، عمان، 1987م.

44 - أبو خوصة: أحمد، **بئر السبع والحياة البدوية**، دائرة المطبوعات والنشر، ج1، 1976، ج3، 1982.

45 – بني يونس، مأمون أصلان: **قافلة الحاج الشامي في شرقي الأردن في العهد العثماني**، ط1، 1418هـ/ 1997م، طبع بدعم من وزارة الثقافة، مؤسسة حمادة ودار الكندي، إربد، الأردن.

46 – البحيري صلاح الدين: **جغرافية الأردن**، مطبعة الشرق ومكتبتها، عمان، 1983م.

47 – بيركهارت جون لويس: **رحلات في سوريا الجنوبية**، ج2، ترجمة أنور عرفات، راجعه الأساتذة شكري الهندي، حسني فريز، عبد الرحمن بشناق، المطبعة الاردنية، دار الثقافة والفنون، عمان، 1969م.

48 – بيك فردريك: **تاريخ شرق الأردن وقبائله**، الدار العربية للنشر والتوزيع، ترجمة بهاء الدين طوقان، عمان، الأردن، 1935م.

49 – جب وبوون هاملتون جب، هارولدبوون: **المجتمع الإسلامي والغرب**، ج2، ترجمة عبد الرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، بمصر، 1971م.

50 – جميل العسلي كامل: **القدس في التاريخ**، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1413هـ/ 1992م.

51 – الحمود نوفان رجا: **عمان وجوارها** 1281هـ/ 1864-1340هـ/ 1921م، منشورات بنك الأعمال، ط1، عمان، 1996م.

52 – الحمود نوفان رجا: **عمان وجوارها** 1281هـ/ 1864-1340هـ/ 1921م، منشورات بنك الأعمال، ط1، عمان، 1996م.

53 – الدباغ مصطفى مراد: **بلادنا فلسطين**، منشورات دار الطليعة، بيروت، ط1، كانون ثاني، 1965م.

54 - رافق عبدالكريم: **بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث**، جامعة دمشق، 1985م.

55 - سلمان بولس: **خمسة أعوام في شرقي الأردن**، مطبعة القديس بولس، حريصا، ط1، 1929م.

56 - شقير نعوم بيك: **تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها**، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ/ 1991م.

57 - الصلاح محمد: **الإدارة في إمارة شرق الأردن** 1921-1946م، منشورات جامعة اليرموك.

58 - الطراونة محمد سالم: **تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك**، 1864-1819م، منشورات وزارة الثقافة، عمان، 1992م.

59 - عوض عبد العزيز: **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا**، 1864-1914م، دار المعارف، القاهرة، 1969م.

60 - غرايبه عبد الكريم: **سوريا في القرن التاسع عشر**، 1840-1876م، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1962م.

61 - غوانمة يوسف درويش: **أيلة (العقبة) والبحر الأحمر**، دار هشام للنشر والتوزيع، ط1، إربد، 1984م.

62 -": **الحياة العلمية والثقافية في الأردن في العصر الإسلامي**، دار هشام للنشر والتوزيع، إربد، 1984م.

63 - فالين جورج أوغست: **صور من شمالي جزيرة العرب في منتصف القرن التاسع عشر**، ترجمة سمير سليم شبلي، مراجعة يوسف إبراهيم يزبك، مطبعة شرفان وديب، بيروت، آذار، 1971م.

64 - قسوس عوده، **القضاء البدوي**: المطبعة الأردنية، ط1، عمان، 1982م.

65 - المنـزلاوي عبـد الله: **إدارة العقبـة**، مؤسـسة الريـاض الخـضراء، ط1، عمان، 1994م.

66 –الموسى سليمان: **وجوه وملامح**، صـور شخـصية لـبعض رجـال الـسياسة والقلـم، منـشورات وزارة الثقافـة والـشباب، مطـابع دار الـشعب، عمـان، ط1، 1980م.

67 - نعيسة يوسف جميل: أوضاع **الفلاحين في دمشق وصناجقها**، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، العددان 23، 24، أيلول، كانون الأول، 1986م.

68 - النمر إحسان: **من السويس إلى العقبـة عـبر سـيناء**، جمعيـة عمـال المطـابع التعاونية، 1971م.

خامساً: مراجع ودراسات أجنبية:

69-Ahmad Diab-Ali, Aqaba in the Economic Development of Jordan, University of Wales, United Kingdom, Aug, 1990.

70- Alois Musil, Arabia Deserta, Sta'nitiske, An, Pratee, American Geographical Society, New York.

71- ------------, Northern Hijaz, The American Geographical Society, New York, 1926.

72- ------------, Arabia Petraea, 3 Bands, in Kommission bei Alfred Holder, Wien, 1908.

73- Charles M. Doughty, Travels in Arabia Deserta, with an Introduction by T.E. Lawrence, Volume 1, Oxford, 1921.

74- Littmann, Eine Ammtiliche Listereder Beduinen Stammedes, Ost Jordan, Landes Zeitshrift des Deatschen Palestine-Veveins, Band 24, 1901.

75- Mary Wilson, King Abdullah, Britain and the Making of Jordan, Cambridge University Press, 1987.

76- Meir Zamir, Population Statislies of the Ottoman Empire in 1914 and 1919, Middle East Studies, London, Vol., 17, N. 1, 1981.

77- Uriel Heyd, Ottoman Documents in Palestine, 1552-1615, Oxford, at the Clarendon Press, 1960.

سادساً: الصحف والمجلات:

أ- الصحف المعاصرة لفترة الدراسة، ويوجد نسخ منها مصورة على ميكروفيلم محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية.

78- البشير: (بيروت)

عدد 410، 19 تموز 1878م.

عدد 1126، آب 1894م.

عدد 1649، 16 أيار 1904م.

79- المقتبس: (دمشق)،

السنة الثانية، عدد 547، 9 ذي الحجة 1328هـ/ 11 كانون الأول 1910م، عدد 565، 3 محرم 1329هـ/ 4 كانون ثاني 1911م.

السنة الثالثة، عدد 852، 25 ذي الحجة 1329هـ/ 16 كانون الأول 1911م، عدد 1446، 28 ربيع الثاني 1332هـ/ 25 آذار 1914م.

80- الكرمل: (حيفا)

1127، (1 آب 1925م).

81- الشرق العربي: الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن.

السنة الأولى، عدد 3، (11 حزيران 1923م).

السنة الثالثة، عدد 110، (3 كانون ثاني 1925م).

السنة الرابعة، عدد 142، (15 تشرين الثاني 1926م).

السنة الخامسة، عدد 188، (19 نيسان 1928م).

السنة الثالثة عشرة، عدد 504، (1 كانون الأول 1935م).

ب- المجلات:

82- دراسات تاريخية، جامعة دمشق:

- العددان 23، 24 أيلول-كانون الأول سنة 1986م.

سابعاً: المعاجم وكتب الفهارس Bibliographical

83- سامي: شمس الدين، قاموس تركي، **أقدام مطبعة سي**، در سعادت، 1317هـ/ 1899م.

84- ياقوت الحموي: شهاب الدين بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، **معجم البلدان**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج1، 1990.

85- حمد الجاسر: المعجم **الجغرافي في البلاد العربية السعودية**، ق3، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، السعودية، 1977.

الفصل الخامس

الوحدة الأوروبية وكيفية مقارنتها ومقاربتها بوحدة عربية مستقبلية

- مقدمة
- دوافع (مبررات) الوحدة الأوروبية وبدايتها.
- الأسواق الأوروبية المشتركة.
- توحيد الأجهزة الرئيسية للجماعات الأوروبية.
- معاهدة ماستريخت ومستقبل أوروبا.
- الوحدة العربية- مفهومها- مقوماتها- ضروراتها.
- ميثاق الجامعة العربية منذ عام 1945.
- وحدة مصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة).
- محاولات نحو تشكيل تجمعات تعاون عربية إقليمية.
- المصير العربي في مواجهة التحديات الراهنة.
- استراتيجية عربية شاملة.
- خطوات في طريق المواجهة.
- خاتمة.
- الهوامش



الوحدة الأوروبية
وكيفية مقارنتها ومقاربتها بوحدة عربية مستقبلية

مقدمة

إن التجارب الرائدة في العالم والتي جاءت اثر سلسلة من الصراعات والنزاعات الإقليمية الضيقة كانت وبالاً على المجتمع الإنساني برمته، كالتجربة الأوروبية في الوحدة والتي سعت وتسعى إلى تحطيم الدائرة الشريرة التي قضت على الملايين خلال حربين كونيتين، ثم جاء هذا البناء، وما كان ليقوم إلا من خلال علاقة بين الشعوب ترتكز على أساس من المساواة والأخلاق، وعلى إيمان الإنسان وقدرته على التقدم والرقي من خلال تجاربه المريرة.

هذا هو المحور الأول لهذا البحث الذي سيقود تلقائياً إلى البحث بوحدة عربية مستقبلية بعيدة عن القطرية الضيقة والأنانية وحب الذات، إلى بناء عربي شامل، يسوده الديمقراطية، وسيادة القانون، وينتزع اعتراف النظام الدولي به وهو المحور الثاني والأساس لهذا البحث.

أما المحور الأول فقد تضمن ستة مجالات هي: دوافع الوحدة الأوروبية، والأسواق الأوروبية المشتركة، وتوحيد الأجهزة الرئيسية للجماعات الأوروبية وانجازات الجماعات الأوروبية، وعوامل الترابط بين شعوبها، ومعاهدة ماستريخت.

وأما المحور الثاني فيدور في مجالين اثنين هما: مفهوم الوحدة العربية- مقوماتها- ضروراتها. والمصير العربي في مواجهة التحديات الراهنة، واستراتيجية عربية شاملة نحو الوحدة، وقد آثرت أن يأتي المحور الثاني بشيء من التفصيل والتوسع وذلك لسببين، أولهما: إيفاء الموضوع حقه من البحث والدراسة لما شملته الاستراتيجية العربية من جوانب هامة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وثانيهما: بعض الإشكاليات التي أثارها الموضوع بصفته الهيكلية ونوقشت بصورة موضوعية شاملة.

تلك هي محاولة متواضعة في هذه الدراسة اندرجت في إطار المنهج العلمي التحليلي المعتمد على ما توفر من مراجع غنية بذلك الزاد الذي يغني هذا البحث، واستكمالاً للجانب التطبيقي في مفهوم ومنهجية التلريخ.

وإني لأرجو، ختاماً أن أكون قد وفقت في وضع هذه الدراسة على ضوء المقارنة والمقاربة، مساهماً في شيء من مسح غبار الزمن عن عقيدة الحركة في بناء وحدتنا العربية الشاملة.

والله الموفق

المؤلف

أولاً: دوافع (مبررات) الوحدة الأوروبية وبدايتها:

لعل الدوافع وراء السعي نحو الوحدة الأوروبية هي الدفاع ضد هجوم خارجي والاستقرار الداخلي وذلك بنزع فتيل الاقتتال القومي، والإنعاش الاقتصادي الذي يتمثل في زيادة معدل الصادرات ويحدث نمواً اقتصادياً واسعاً وانخفاض في معدل البطالة والقدرة على التنافس وتحقيق مستوى متقدم من الرخاء والتنمية الاجتماعية والهيبة، وقد كان وراء كل ذلك الاقتناع بأن الدولة ليست وحدة قادرة على ضمان الاستقلال وتوفير الرخاء.

كما أن الحرب العالمية الثانية بأحداثها البشعة شكلت أكبر حافز لأن تتخذ بعض الدول الأوروبية الخطوات العملية نحو الوحدة[1].

ورافق ذلك من مقدمات الوحدة الأوروبية المحاولات التمهيدية والتي أوجدت قاعدة نحو الوحدات الأوروبية وما عرف بدول "البينولوكس" حيث وقعت كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج اتفاق نقدياً في 21 اكتوبر سنة 1943 ممهد الطريق إلى عقد اتفاق جمركي بينها في 5 سبتمبر سنة 1944 وبروتوكولاً لتوحيد التعريفات الجمركية على البضائع المستوردة من البلدان الأخرى في 14 مارس سنة 1947.

كما أن اقتراح "تشرشل" في خطابه في جامعة زيورخ في 19 سبتمبر 1946 إنشاء نوع من الولايات المتحدة الأوروبية، وأن تتم هذه اللبنة الأولى لهذا الاتحاد بالمشاركة بين فرنسا وألمانيا[2].

وتم إنشاء مجلس أوروبا عام 1949 بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الوحدة بين دول الأعضاء للحفاظ على المبادئ والتراث المشترك وتنمية النشاط الاجتماعي

(1) عبد العظيم الجنزوري: "الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية"، ص6-7، دار المعارف، القاهرة، 1984.

(2) الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية، المرجع نفسه، ص10.

والاقتصادي وأبرز إنجازات هذا المجلس عقد اتفاقية أوروبية لحقوق الإنسان والحريات الإنسانية في نوفمبر عام 1950[1].

ثانياً: الأسواق الأوروبية المشتركة خطوات عملية نحو الوحدة الأوروبية:

تمخض عن فكرة الأسواق الأوروبية المشتركة في العصر الحديث مفاهيم جديدة مثل:

السوق المشتركة- منطقة التجارة الحرة- الاتحاد الجمركي[2].

أ. الجماعة الأوروبية للصلب والفحم 18 ابريل 1951.

بعد استيلاء الشيوعيين على السلطة في تشيكوسلوفاكيا والمجر أصبح الدفاع عن أوروبا أمراً كبير الأهمية، ولن يكون الدفاع عنها فعالاً إلا بمشاركة ألمانيا التي خشيت فرنسا من إعادة تسليحها، لذا اتجه التفكير إلى جعل لجوء ألمانيا إلى الحرب مستحيلاً أو بعيد التقدير وذلك بتوحيد صناعة الفحم والحديد والصلب لفرنسا والمانيا، لانه لا يمكن شن الحرب من غير الصلب كما لا يمكن صنع الصلب من

---

(1) الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية، المرجع نفسه، ص10.

(2) السوق المشتركة Economic Community يعني إلغاء التعرفة الجمركية بين الدول الأعضاء ووضع تعرفة جمركية مشتركة بالنسبة للدول الأخرى كما تعني إلغاء كل تمييز مبني على الجنسية، أي حرية انتقال العمال، الخدمات، رأس المال، المدفوعات وحرية التوطن وعدم إعاقة المنافسة وسياسة نقل مشتركة وسياسة اجتماعية عامة.

- منطقة التجارة الحرة Free trade Area تتضمن فقط إلغاء الرسوم والتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء ولا تتضمن تعريفها خارجية مشتركة.
- الاتحاد الجمركي costumes union يهدف إلى إلغاء الرسوم والتعريفات الجمركية بن الدول الأعضاء ووضع تعريفة جمركية خاصة مشتركة ولكن لا تتضمن حرية انتقال العمال والخدمات ورأس المال وحرية التوطن والمنافسة وسياسة النقل وما إلى ذلك.

للمزيد ينظر عبد العظيم الجنزوري: الأسواق الأوروبية،مرجع سابق (ص6-7) .

غير الفحم والحديد، وحينما كان في 1951 إنشاء أول بناء أوروبي أولي جاء على شكل سوق فردية للفحم والصلب بين ستة دول عدائية لم تجمعها معاهدة سلام ابرمت فيما بينها من قبل:

"When in 1951 the first structured European in iterative was launched under the form of a single market for coal and steel, among six for mer adversaries, no peace treaty had even been signed between them"(1).

ومن جهة ثانية فقد حقق انشاء هذه الجماعة هدفاً ثانياً وهو حل مشكلة سياسية نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، فقد وضعت منطقة الرور الألمانية لانتاج الفحم والصلب تحت إدارة الحلفاء، وفي ديسمبر 1948 أنشأت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ "هيئة الرور الدولية" لتصدير صناعات الرور، وتحول دون نشوء احتكار المانيا لها ولتحدد حصص تصدير الفحم والصلب لكونها من السلع النادرة، ونظراً لأنه لم يكن من المتوقع أن يستمر تعاون ألمانيا مع هذه الهيئة، كما لم يكن من المتوقع أن يترك جيران ألمانيا عودة صناعة الرور إليها فقد اقترح (روبير شومان) (2). إخضاع صناعة الصلب والفحم الفرنسية والألمانية لإدارة هيئة عليا من الخبراء المستقلين، فمن هنا كان هذا الاقتراح الخطوة المحددة نحو الوحدة الأوروبية وذلك بتجميع صناعة الفحم والصلب الألمانية والفرنسية في منظمة مفتوحة أمام كل الأقطار الأوروبية، كما تضمن هذا المشروع إلغاء العوائق أمام التجارة في الفحم والصلب ليس فقط لأسباب سياسية ولكن أيضاً كعلامة على التصالح بين فرنسا وألمانيا وبوجه خاص

(1) Dr. Mohamaedy, Olwan, The European union: Organization and objectives, p. 67, and National Environmental information and education programmed, Amman, 1994.

(2) روربير شومان: وزير خارجية فرنسا سابقاً.

بين الصناعات الثقيلة في كروسو والرور (والتي عدّ الكثيرون المنافسة بينهما من بين الأسباب الرئيسية للحرب) [1].

وقد بدأت الاتفاقية بقبول ست دول لهذا الاقتراح (ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ بالإضافة إلى فرنسا) ووقعت في 18 ابريل 1951 في باريس، وكان الحل المقترح في خطة شومان لا يتضمن وضع صناعة الفحم والصلب الألمانية وحدها تحت إدارة سلطة عليا ولكن وضع الصناعة الفرنسية معها كذلك تحت إدارة هذه السلطة التي تتكون من خبراء مستقلين،وبهذا تكون التضحية المطلوبة من ألمانيا تعادلها تضحيات مشابه من شركائها الذين يقبلون الانضمام إلى مجموعة الفحم والصلب، أما ألمانيا الاتحادية بزعامة ادينادر التي استطاعت فهم فرنسا الديغولية، فقد رأت الاتفاقية الوسيلة لتعود فتأخذ مكانها اللائق على المسرح الدولي[2].

كما كانت التضحية بالسيادة من جانب ألمانيا تقابلها تضحية مماثلة من جانب زميلاتها في اتحاد الصلب والفحم ومن جهة ثالثة يعتبر إنشاء هذه الجماعة أولى خطوات الوحدة[3].

ولعل الهدف من إنشاء الجماعة الأوروبية للصلب والفحم يتمثل في أن بناء أوروبا يتم فقط بالإنجازات العملية التي تخلق تضامناً حقيقياً، وأيضاً لإقامة أسس مشتركة للتنمية الاقتصادية وأن أعضاء الجماعة تواقة لرفع مستوى المعيشة وتدعيم السلام بزيادة إنتاجهم الأساسي، ويعد المجتمع الأوروبي من أكثر التجارب غرابة

(1) أحمد بديع بليح: السوق الأوروبية المشتركة، ص58، منشأة المعارف، الاسكندرية.

(2) السوق الأوروبية المشتركة، المرجع نفسه، ص60.

(3) عبد العظيم الجنزوري: "الأسواق الأروبية المشتركة والوحدة الأوروبية"، مرجع سابق، ص17.

في مجال التدبير أو العمل السياسي الذي تم في حياة البشرية علـى الإطـلاق وذلـك من أجل تجنب أن يعيد التاريخ نفسه:

"The EC is the most exciting experiment in political engineering, overtired by mankind, in order to avoid that history should repeat itself".(1)

فقد كانت قاعدة التكتل (الوحدة) في أوروبـا تـسير مـسرعة الخطـى، وهنـا يكون السؤال عن أصول هذه الحركة: فهناك من ناحية مصدر اقتصادي، وذلك أن الغالبية في أوروبا بالذات مقتنعة بـأن المـشكلات الاقتـصادية الموجـودة في الـدول منفردة لا يمكن أن تحل على المستوى الوطني، إذا ما بقيت الاقتصاديات الأوروبيـة على سبيل المثال مجزئة مقسمة كما هي، فمثلاً لـن تكـون هنـاك قـدرة علـى بلـوغ التوسع الاقتصادي الذي هو حاجة ملحة، ولم ترتفـع الانتاجيـة أو علـى الأقـل لم ترتفع بالسرعة الواجبة إذا لم تتسع السوق، كما سـيبقى مـستوى المعيـشة منخفـضاً ويستمر نتيجة لذلك الاضطراب السياسي.(2) ومـن هنـا كانـت النزعـة الإقليميـة الاقتصادية والتي قد تنتج عندما تضرب بجـذورها في حـضارة مـشتركة، فالجماعـة الأوروبية قـد يتهيـأ لهـا ذلـك مـن خـلال الثقافـة المـشتركة الأوروبيـة والمـسيحية الغربية(3).

---

(1) Dr. Mohomedy, Olwan the European union: Organization and objectives, p 67, National Environmental in formation and education programme. Amman, 1994.

(2) أحمد بديع بليح: السوق الأوروبية المشتركة، مرجع سابق، ص13.

(3) صمويل: ب. هانتنغتون: "صدام الحضارات"، شؤون الأوسـط، ص84، مجلـة، العـدد 26، 1994، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت.

أما المهام التي انيطت بالجماعة الأوروبية للصلب والفحم نستطيع أن نجملها في رفع مستوى المعيشة وزيادة العمالة والتوسع الاقتصادي وقد نصت المعاهدة على ما يلي:

1. الغاء الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات وإلغاء القيود الكمية على انتقال المنتجات.
2. الغاء وضع الإجراءات والممارسات التي تميز بين المنتجين أو المشترين أو المستهلكين خاصة في الأسعار.
3. إلغاء ومنع المنح والمساعدات التي تمنحها الدول.
4. الغاء ومنع الممارسات التقليدية التي ترمي إلى المشاركة في الأسواق أو استقلالها.
5. الغاء أي قيد على استخدام عمال الصلب الفحم يكون أساسه الجنسية.
6. فرض رسوم على انتاج الصلب والفحم في نطاق الجماعة تستخدمها في النفقات الإدارية للجماعة[1].

ب. الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (يوراتوم) أول يناير 1958.

ربما كان الحافز الأكبر لقيام هذه الجماعة أزمة السويس عام 1956 والتي أحدثت نقصاً كبيراً في الطاقة في أوروبا بسبب اعتمادها الكبير على بترول الشرق الأوسط كمصدر للطاقة، وهناك من يرى أن الهدف من إنشاء الجماعات الثلاث هو إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية.

(1) عبد العظيم الجنزوري: الأسواق الأوروبية المشتركة، مرجع سابق، ص19.

وتهدف (اليوراتوم) إلى تنمية صناعات الطاقة الذرية للأغراض السلمية ومن مهامها:

1. إجراء أبحاث في مجال الطاقة الذرية ونشر المعلومات الفنية التي يتم الحصول عليها من تلك الأبحاث.
2. منح التراخيص وتبادل المعلومات الفنية بطريقة ودية مع تعويض معقول لمالك براءة الاختراع.
3. إعداد المعدات والمواد الخاصة للطاقة الذرية من خلال حرية انتقال رأس المال للاستثمار وحرية الاستخدام للتخصص في نطاق الجماعة وإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء ووضع تعريفات جمركية موحدة للجماعة.
4. إمداد المستهلكين في نطاق الجماعة بالمواد الخام والوقود الذري.
5. ضمان عدم استخدام المواد الذرية في غير الأغراض السلمية.
6. حماية صحة العمال العامة من الأخطار الناجمة عن الإشعاع الذري لوضع قواعد أساسية للأمن يتم تطبيقها في الدول الأعضاء عن طريق تشريعات معينة.
7. تشجيع بناء التسهيلات الأساسية المطلوبة لتنمية الطاقة الذرية.
8. إنشاء علاقات مع المنظمات الدولية والدول الأخرى لتنمية تقدم الاستخدام السلمي للطاقة الذرية[1].

(1) عبد العظيم الجنزوري: الأسواق الأوروبية المشتركة، ص30.

ج. الجماعة الأوروبية الاقتصادية (السوق الأوروبية المشتركة أول يناير 1958). European Economic community

تم إنشاء الجماعة بموجب معاهدة وقعت في نفس تاريخ إنشاء الجماعة الاوروبية للطاقة الذرية (5 يناير 1958) ودخلتا في حيز التنفيذ في أول يناير سنة 1958، وكانت مؤلفة من فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وألمانيا الاتحادية وهولندا ولكسمبورج، وفي أول كانون ثاني عام 1973 زاد عدد الأعضاء بانضمام بريطانيا وايرلندا والدنمارك، وهناك 21 دولة مرتبطة بالسوق باتفاقيات خاصة كاليونان والمغرب وتونس وتركيا، وتتكون السوق المشتركة من أربع مؤسسات هي: المجلس الوزاري، واللجنة الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل. وفي اللجنة الأوروبية التي هي الهيئة الموجهة والتنفيذية للسوق 13 عضواً يتصرفون باستقلال عن حكوماتهم، ومهمة اللجنة المساهمة في وضع سياسة السوق التي ينص عليها ميثاق روما المنعقد في 25 آذار 1957 بين الدول الأعضاء الست المذكورة سابقاً[1]. وقد تمثلت أهدافها: في وضع أسس اتحاد أبدي بين شعوب أوروبا وأن الهدف الأساسي هو تحسين المعيشة وشروط العمل لشعوبها وأنها ترغب في تأكيد التضامن الذي يربط أوروبا ودول ما وراء البحار وتنمية اقتصادياتها طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

أما مهامها فقد سعت إلى تنمية الأنشطة الاقتصادية وتدعيم الاستقرار والتوسع المستمر المتوازن ورفع مستوى المعيشة وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء[2].

---

(1) تاريخ العرب والعالم/ أبحاث/ تيارات اقتصادية م10، عدد 111، 112، ص55، 1، 2، 1988.

(2) عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص31- 32.

وبالنسبة إلى الأسس التي تقوم عليها الجماعة فهي:

1. حرية مرور البضائع: وتعتبر إحدى أسس بنيان السوق المشتركة، ولكي تحقق هذه الحرية نصت المعاهدة على منع وإلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء.

2. حرية انتقال العمال: حيث يعتبر إباحة انتقال العمال أساساً لبنيان السوق المشتركة وإلغاء أي تمييز بين العمال مبني على الجنسية، ويكون خاصاً بالتشغيل والمكافئة بشروط العمل ويمكن استثناء ذلك جواز رفض دخول العمال لأسباب تتعلق بالنظام العام أو الأمن العام أو الصحة العامة.

3. حق التوطن وأداء الخدمات: كما تتيح المعاهدة حق التوطن وتأدية الخدمات لمواطني دول الأعضاء والشركات والمؤسسات المسجلة فيها وإلغاء القيود التي تحد من هذه الحقوق.

4. حرية انتقال رأس المال: تعتبر حرية انتقال رأس المال أساساً آخر لبنيان السوق المشترك، وتضمنت المعاهدة إلغاء القيود على انتقال رأس المال التابع لأحد المقيمين في الدول الأعضاء، ويؤدي ذلك إلى مرونة كبيرة إذ إن إطلاق حرية انتقال رأس المال من شأنه أن يزيد الانتاجية[1]. والمساهمة في تقسيم العمل ورفع رأس المال إلى التدفق حيث يكون الاستثمار مجزياً مع الأخذ بالاعتبار حرية انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء.

5. الزراعة: من ناحية المبدأ تشمل السوق الأوروبية المشتركة الزراعة والتجارة في الزراعة ووضع سياسة زراعية مشتركة تقوم على التوازن بين العرض والطلب وضمان دخل عادل للمزارعين، وإنشاء منظمات مشتركة للأسواق

(1) احمد بديع بليح: السوق الأوروبية المشتركة،مرجع سابق، ص13.

الزراعية تهدف إلى توازن السوق من خلال الأسعار والأنظمة التجارية، واقتراح مشاريع لإصلاح الزراعة وسياسة خاصة بالمناطق المتخلفة.

6. النقل: نظراً للدور الذي يقوم به النقل في عملية الإنتاج واعتباره عاملاً يحدد نفقة الإنتاج، اتفق واضعو المعاهدة على إدخاله ضمن العناصر الرئيسية اللازمة لإنشاء وتشغيل وتنمية السوق المشتركة، وتضمنت المعاهدة اتباع سياسة نقل مشتركة سواء أكان النقل وطنياً أم دولياً وكذلك النقل بسكة الحديد أم بالعربات والنقل في المياه الداخلة، ويشمل النقل البترول والوقود عن طريق الأنابيب وكذلك النقل البحري والبري ووضع حلول علمية للمشاكل التي تواجه النقل[1].

وضع سياسات اقتصادية مشتركة:

وقد وضعت (الجماعة الأوروبية الاقتصادية) سياسات اقتصادية مشتركة للدول المشاركة في الجماعات تضمنت ما يلي:

1. التقريب بين قوانين الدول الأعضاء: والتي تتمشى مع فعالية الدول الأعضاء.

2. المنافسة: نظراً لأن المنافسة تعتبر الضمان لممارسة الحريات تضمنت المعاهدة إلغاء أي تمييز بين مواطني الدول الأعضاء بخصوص شروط تسويق البضائع أو توريدها.

3. سياسة خاصة بالمناطق المختلفة: وعند إبرام المعاهدة لم يكن هناك سوى منطقتين في نطاق الجماعة تعانيان من التخلف وهما The Mezzogiorno في إيطاليا و The Zonenrandgehiet في ألمانيا، فتساهم موارد البنك الأوروبي

(1) عبد العظيم الجنزوري: الأسواق الأوروبية المشتركة، مرجع سابق، ص39.

للاستثمار في تنمية هذه المناطق كهدف من الأهداف أنشئ البنك من أجلها وذلك لتخفيف الفجوة بين هذه المناطق والمناطق المتقدمة[1].

4. السياسة الاقتصادية والنقدية: كما تضمنت المعاهدة بين الدول الأعضاء سياسة اقتصادية، وموازين المدفوعات، السياسة التجارية وذلك باتباع سياسة اقتصادية تضمن توازن موازين مدفوعاتها والمحافظة على الثقة في عملها مع الحفاظ على مستوى أعلى من العمالة، وثبات الأسعار، وكذلك تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء (سعر الصرف) وإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات، كما تضمنت السياسة تغيير أسعار التعريفات، وعقد اتفاقات تجارية وجمركية وتحرير التجارة وسياسة التصدير وإنشاء لجان نقدية لفحص الوضع النقدي والمالي للدول الأعضاء، وعلى أثر تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية وضعت الجماعة برنامجاً عام 1978 يهدف منه تحقيق نمو في الاقتصاد وتقليل البطالة ومحاربة التضخم[2].

5. سياسة اجتماعية: وتضمنت إنشاء الصندوق الاوروبي الاجتماعي بهدف تحسين فرص العمل للعمال في السوق.

6. بنك الاستثمار الاوروبي: والهدف من إنشاءه تسهيل التوسع الاقتصادي وتقديم القروض والضمانات لتسهيل تنمية المناطق المتخلفة وتحديث المشروعات أو تنمية أنشطة حديثة.

7. الضرائب: منع أي تمييز من حيث الضرائب بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية[3].

---

(1) تاريخ العرب والعالم، أبحاث- تيارات اقتصادية، ص55، مرجع سابق، 1، 2، 1988.

(2) عبد العظيم الجنزوري، الأسواق الأوروبية المشتركة، مرجع سابق.

(3) عبد العظيم الجنزوري، الأسواق الأوروبية المشتركة، مرجع سابق، ص45.

وهكذا وجدنا الوحدة الأوروبية تتجه من القاعدة وليس من القمة، حينما بدا لدعاة الوحدة الأوروبية أن تحقيقها دفعة واحدة غير ممكن اتجهوا إلى تغيير أسلوب معالجة الموضوع، فبدلاً من الابتداء من القمة إلى توحيد السياسة الخارجية والدفاع بدأوا من القاعدة إلى توحيد الاقتصاد وهو أمر يهم الشعوب الأوروبية ويزيد من ترابطهم وتماسكهم ويشعرهم بالفائدة التي تعود عليهم من جراء الوحدة الأوروبية[1].

ثالثاً: توحيد الأجهزة الرئيسية للجماعات الاوروبية يوليو 1967.

لقد وقعت أطراف الجماعات الثلاث معاهدة دخلت حيز التنفيذ بتاريخ أول يوليو سنة 1967 تم بموجبها توحيد جهازي اللجنة الأوروبية والمجلس الوزاري الأوروبي فأصبحت الأجهزة الرئيسية موحدة، أي أصبحت جمعية واحدة ولجنة واحدة ومجلساً واحداً ومحكمة عدل واحدة. وهكذا أصبحنا من الناحية الفعلية أمام جماعة أوروبية واحدة ذات أربعة أجهزة رئيسية تتولى تطبيق الاختصاصات والسلطات المسندة إليها بموجب المعاهدات الثلاث السابقة، فالسوق الأوروبية المشتركة وهي في الواقع تضم ثلاث اتحادات وهي اتحاد الفحم والصلب الأوروبي عام 1951 بموجب اتفاقية باريس، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي الذي تأسس سنة 1957 بموجب اتفاقية روما، واتحاد الطاقة الذرية روما 1957 أيضاً والأعضاء الأصليون في هذا الاتحاد: بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا الاتحادية، لكسمبورد، وهولندا، وقد انضم إلى هذا الاتحاد كل من الدنمرك وإيرلندا والمملكة المتحدة عام 1973، في سنة 1981 انضمت اليونان، وتبعتها سنة 1986 البرتغال واسبانيا وبذلك يكون عدد الأعضاء في السوق اثني عشر عضواً:

The European community (EC): "some times eferred to as the European common market, is infact three communities: the European coal and steel community established in 1951 by the Treaty of Paris, the European Economic community established in 1967 by the Treaty of Rome and the European Atomic Energy community (Euratom) also

(1) الأسواق الأوروبية المشتركة، مرجع سابق، ص125.

established by a rome treaty in 1957. the oniginal emebers of the EC were Belgium, France, Italy, Luxembourg, the Netherlands and west Germany. They were joined in 1973 by Denmark, Ireland and the united kingdom, in 1981 by Greece and in 1986 by Portugal and Spain".[1]

أجهزة الجماعات الأوروبية:

1. الجمعية أو البرلمان الأوروبي ديسمبر 1974 واختصاصاته:

ويتألف البرلمان الأوروبي من 198 عضواً انتدبتهم المجالس النيابية من مطلع 1973 وهو يجتمع سبع أو ثمان مرات في السنة ومقره في اللوكسمبورغ[2] وتمارس الجمعية (البرلمان) السلطات الإشرافية أو الرقابية المنصوص عليها في المعاهدة، كما يتمثل هذا الدور الاستشاري في وجوب استشارته من قبل المجلس قبل إصدار عمل تشريعي (لائحة، توجيه قرار) ويتمثل دور البرلمان بأنه قريب الشبه للدور المسند إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ويشارك في إجراءات الميزانية وقد اعتمد البرلمان نظام الانتخاب المباشر[3].

2. محكمة العدل واختصاصاتها:

فهي تتألف من 13 قاضياً و 3 مدعين عامين مهمتها مراقبة العمل لحكام قوانين السوق المشتركة وهناك عدة لجان استشارية للسوق للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الموازنة وحاكمي المصارف ولجنة المواصلات، ويتبع السوق المشتركة صناديق اجتماعية وإنمائية واستثمارية وغيرها[4]. واختصاص محكمة العدل الأوروبية في تولي مراقبة التطبيق والتفسير للقوانين الاقتصادية وتقريب السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء[5].

---

(1) John Jackson Willian Davey. The European community, p199, International Economic Relations, west publishing Co. 1986, Minnesota, U.S.A.

(2) تاريخ العرب والعالم، مرجع سابق، ص55.

(3) الأسواق الأوروبية المشتركة، مرجع سابق، ص55.

(4) تاريخ العرب والعالم، مرجع سابق، ص56- 57.

(5) الأسواق الأوروبية المشتركة، مرجع سابق، ص80.

3.العلاقات الخارجية للجماعات الأوروبية:

ويقوم البرلمان الأوروبي بتنظيم العلاقات الخارجية للجماعات الأوروبية ويتولى مناقشة التقرير السنوي لها وتنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، كما يقوم بدور سياسي، ومن ذلك دعوته للرئيس السابق محمد أنور السادات بإلقاء خطاب أمامه عام 1981، كما يقوم المجلس بعقد مؤتمرات قمة رؤساء دول وحكومات دول الأعضاء، وكذلك تحديد العلاقة مع الأمم المتحدة والدخول في علاقات مع الوحدات الدولية الأخرى واتحاد الدول والمنظمات الدولية، وهذا يتطلب اعتراف الوحدة الدولية بالجماعات الأوروبية، وقد اعترفت معظم الدول بها ويوجد لأكثر من مئة دولة بعثات دبلوماسية دائمة في بروكسل، كما يوجد للجماعات بعثة دائمة في واشنطن[1].

ويظهر في نية الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة على التعاون وعدم المساواة في العلاقات بينها وبين أوروبا، ذلك من خلال ما جاء في البحث الذي قدمه "مالكولم كوري"[2] "لقد لاحظنا مؤخراً تطور مفهوم الأسواق التكنولوجية المشتركة وهي عبارة عن محاولات لدمج الاقتصاديات والانطلاق لمنافسة الولايات المتحدة من مستوى أكثر ملاءمة... إن تكنولوجيتنا تعتبر من إحدى التكنولوجيات النادرة النشاط وعلينا المحافظة عليها لكي نساوم مع الآخرين على مستوى العالم

---

(1) الأسواق الأوروبية المشتركة،مرجع سابق، ص80.

(2) مالكولم كوري: الأمين العام المساعد لوزارة الدفاع الأمريكية، المكلف بالبحث في محاضرة ألقاها في دترويت 12/ 5/ 1975، وأوردها (بيير ماير) في تقرير لندوة الوحدة الأوروبية، بروكسل، 1979.

أجمع... وفي حالة حلفائنا في منظمة شمالي الأطلسي سيكون علينا الاعتراف بأن حلفاءنا العسكريين هم أيضاً خصومنا الصناعيون[1].

وينطبق الكتاب الأبيض الذي نشرته المانيا الاتحادية حول الدفاع في أيلول 1979 على تعداد ميادين السياسة الدولية التي تنزع في العقد الأخير إلى إبراز كيان أوروبي ذي صوت واحد والذي تضمن:

1. الموقف المشترك في مؤتمر هلسنكي حول الأمن والتعاون الأوروبي (S.C.E).
2. بيان وزراء الخارجية المشترك في 6 تشرين ثاني 1973 حول الوضع في الشرق الأوسط.
3. القرار الصادر في 4 آذار 1974 الخاص بالتعاون مع البلدان العربية.
4. المشاورات المستمرة بين الحكومات الأوروبية حول الأمور التي تمس المشاكل الأفريقية.
5. المشاورات التي تمت عام 1978 واستهدفت ضم أعضاء جدد للسوق الأوروبية المشتركة (اليونان، البرتغال، اسبانيا)، وتعريف السياسة الخارجية للدول التسع، والجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب الدولي[2].

وبذلك يمكن ملاحظة عدم تعرض هذه المبادرات جميعها للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي يمكن القول من خلالها أن ميدان أوروبا كقوة دولية لا يتنافى مع العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت قاعدتها تكوين جهاز الكوكوم أو (لجنة التنسيق للرقابة المتعددة الأطراف على الصادرات)

---

(1) الأمنية الأوروبية، ترجمة أحمد عبد الكريم، أطلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1984، دمشق.

(2) الأمنية الأوروبية، ص78، مرجع سابق 7.

وهو هيئة دولية غربية أسست عام 1959 تضم في عضوياتها ممثلين عن الولايات المتحدة، اليابان، وأقطار أوروبا الغربية ومقرها باريس مهمتها شبه السرية: فرض القيود على ما تصدره الدول الأعضاء منها من تكنولوجيا متقدمة إلى الاتحاد السوفيتي سابقاً وإلى أقطار أوروبا الشرقية عامة[1].

ومما تتميز به المجموعة الأوروبية أن لديها ادراكاً عاماً بجميع دولها الاثنتي عشرة بعد انضمام اسبانيا والبرتغال عام 1986[2]، بأن العلاقات السياسية الأوروبية العربية والمتميزة تاريخياً واقتصادياً تؤهل أوروبا للتدخل في شؤون الشرق الأوسط كما تلعب الجماعة الأوروبية دوراً دبلوماسياً متميزاً مع أطراف النزاع العربي- الإسرائيلي[3].

رابعاً: إنجازات الجماعات الأوروبية:

1. إنشاء منطقة أمن في غرب أوروبا.
2. خلق حوار بين الحكومات الوطنية.
3. تحقيق مستوى كبير من الإنعاش الاقتصادي يستفيد منه الأوروبيون وغير الأوروبيين.
4. تنمية شعور ولاء الشعوب الأوروبية إلى الجماعات الأوروبية.

---

(1) ايف ماري لولان- بلقنة العالم، ص188، مراجعة أديب هـ. الفاضل دار الفاضل، ط1، 1993، دمشق.

(2) عزيز الرفاعي: "السوق الأوروبية المشتركة"، المتناقضات والعلاقة مع الكيان الصهيوني"، ص51، 1990.

(3) صلاح فوزي: مصر والجماعة الأوروبية "ندوة منشورة في مجلة السياسة الدولية، 105، 1991، ص219، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

5. تنمية التعاون السياسي بين الدول الأعضاء كاسلوب لتدعيم تنسيق علاقاتهم الاقتصادية.

وقد اتسعت عضوية مجلس أوروبا بحيث تشمل 21 دولة في غرب أوروبا في 31 ديسمبر 1978 وهي النمسا، بلجيكا، قبرص، الدنمرك، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، اليونان، ايسلنده، إيطاليا، لوكسمبورج، مالطا، هولندا، النرويج، البرتغال، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، شمال ايرلنده، ايرلندا[1].

خامساً: عاملان يدعمان الترابط بين شعوب دول غرب أوروبا:

العامل الأول: اقتصادي يتمثل في الجماعات الاوروبية الثلاث.

العامل الثاني: اجتماعي وسياسي وهو الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتي تم تنفيذها 3 سبتمبر 1953.

هذان العاملان يعملان على توثيق الروابط بين شعوب غرب أوروبا بهدف تحقيق الوحدة السياسية.

إن شعور الفرد في غرب أوروبا بالمصلحة الاقتصادية وشعوره بالأمان والأمن والطمأنينة أثناء تنقله في دائرة الدول الأعضاء يشعره بالخير الذي يعود عليه من الوحدة، كما يعيش في وطن أكبر لأوروبا الموحدة، من شأن هذا كله دفع عجلة الوحدة الأوروبية إلى الأمام وتحقيقها لخير شعوبها، رغم اختلاف قومياتها ولغاتها ودولها، فقد سارت أوروبا في خط توحيد محكوم بنمط الإنتاج الرأسمالي وظهرت ملامح هذا التوحيد في قيام السوق الأوروبية المشتركة[2].

---

(1) الأمنية الأوروبية، ترجمة أحمد عبد الكريم، مرجع سابق.

(2) مسعود ظاهر، مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي، ص114، دار كنعان للدراسات والنشر، ط1، 1994، دمشق.

سادساً: معاهدة (ماسترخت Maastricht) ومستقبل أوروبا، هولندا 7 فبراير 1992 حسب تحليل "بيتر لودلو"[1].

يتضح من معاهدة الاتحاد الأوروبي الموقعة في ماسترخت في هولندا في 7 فبراير 1992 أنها تشير إلى ثلاث نقاط أولية عن الاتحاد الأوروبي:

1. أن الاتحاد هو مسيرة أكثر من كيان مكتمل كان جذوره عام 1950 وماسترخت ليس نهاية الطريق.
2. إن الوثائق الأساسية للاتحاد أضخم كثيراً مما هو في النظم الاتحادية القائمة، وهي وثائق مصممة لتمكين مؤسسات الاتحاد الأوروبي من تحقيق الأهداف العامة.
3. ما يتعلق بمؤسسات الاتحاد الأوروبي التي كانت في التطورات التي وقعت منذ 1951 فصاعداً والتي ميزتها عن النظم الاتحادية التقليدية في الولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا[2].

وتقوم معاهدة ماستريخت على ثلاثة عناوين هي وظائف الاتحاد الأوروبي الذي تقيمه المعاهدة، وسلطة وكفاءة مؤسساته،ومسؤولية هذه المؤسسات تجاه من يمارسون السلطة باسمها، وفيما يلي توضيح لهذه العناوين الثلاثة:

1. وظائف الاتحاد: تحددت وظائف الاتحاد فيما يلي:

أ. إنشاء إدارة عملة موحدة.

ب. الإشراف والتنسيق على السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بشؤون الميزانية.

ج. إنشاء وحماية سوق واحد يقوم على المنافسة الحرة.

د. الحفاظ على المساواة والعدالة.

هـ. الحفاظ على القانون والنظام.

---

(1) مدير مركز دراسات السياسة الأوروبية، بروكسل، بلجيكا.

(2) معاهدة ماستريخت مستقبل أوروبا، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.

و. إدارة سياسة خارجية مشتركة.

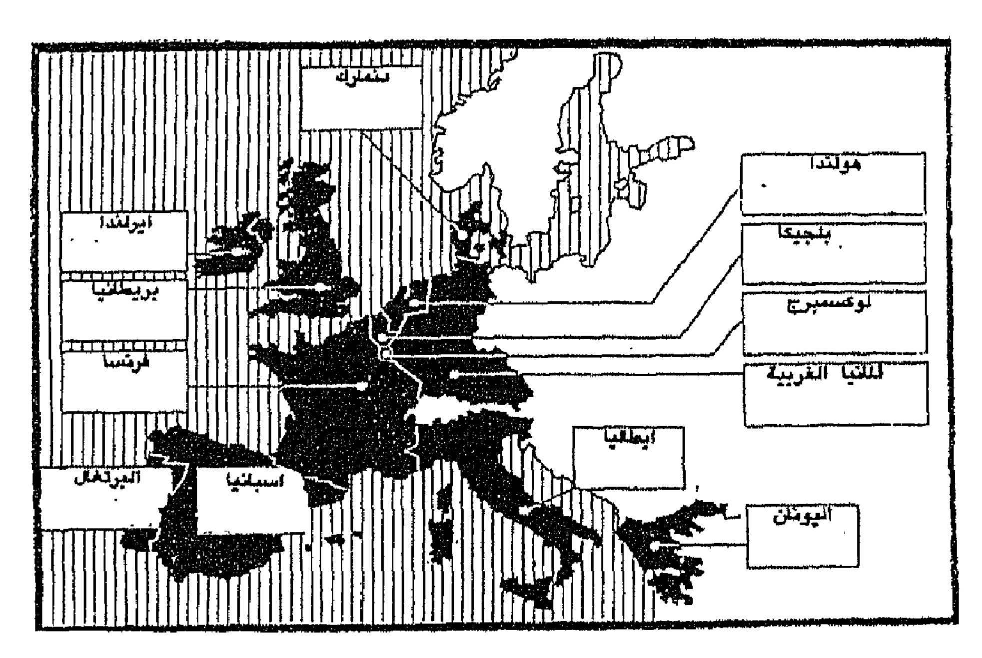
2. مؤسسات الاتحاد: حيث وسعت المعاهدة نطاق التنوع الإجرائي لمؤسسات الاتحاد مهما كانت طبيعة المهام سياسة اقتصادية عامة أو سياسة خارجية أو قانوناً أو نظاماً، ومهما تباينت الإجراءات فإن المسؤولية تقع في نطاق نفس المؤسسات، ويتبين من دراسة نصوص المعاهدة أن مسيرتها الإصلاحية تسير وفق ثلاثة مناهج: زيادة توسيع نطاق الاقتراع بالأغلبية، والتركيز على الطابع الاستقلالي لقرارات المجلس وعملية اتخاذ القرارات في جميع مجالات أعمال الاتحاد في الجهاز الذي يتخذ من بروكسل مقراً له[1].

3. المسؤولية والخضوع للمساءلة: لقد حددت المعاهدة هذه المسؤولية من خلال البرلمان الأوروبي الذي يعمل على حث الهيئة التنفيذية على أن تقدم حساباً عن عملها وأن تطالب عند الاقتضاء باستقالة أو إقالة المسؤولين الرئيسيين، ثم إن الرقابة البرلمانية على مؤسسات الحكم المركزية قد عززتها المعاهدة من خلال استقلال المجلس تجاه الدول الأعضاء[2].

هذا وما زالت الوحدة الأوروبية تواجه تحديات عديدة رغم الشوط الطويل الذي قطعته والتي كان من المقرر أن تكتمل عام 1992 بإزالة الحدود بين الدول الأوروبية الاثني عشرة أعضاء المجموعة الأوروبية لكي تتحقق وحدتها السياسية الكاملة.

(1) معاهدة ماستريخت، مرجع سابق.

(2) للمزيد ينظر: معاهدة ماستريخت ومستقبل أوروبا.



الجماعة الأوروبية: مشروع أوروبا[1].

من خلال تاسيس أو بناء علاقة بين شعوب أوروبا مرتكزة على أساس المساواة والأخلاق وعلى إيمان الإنسان وقدرته على التقدم والرقي من خلال تجاربه المريرة المؤلمة الماضية.

"The Uniouis contribution was to break this vicious circle by establishing a new relationship between the peoples of Europe, based on equality and fairess, based on faith in mand and his ability to advance by learning from his most painful experiences".[2]

وقد كان لأزمة الخليج الثانية تأثير للمفاهيم المستقرة بشأن الوحدة الأوروبية، فهي قد بددت التفاؤل في السلام القادم بعد زوال مبررات الصراع الأيدولوجي والعسكري بين الشرق والغرب[3].

(1) أخذت الخارطة من مجلة السياسة الدولية، عدد 99، 1990، ص100، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة.

(2) J. R. Cuy vanhaberbeke. The European union,: Organization and objectives, p. 69.

(3) ثناء فؤاد عبد الله: "مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج" مقالة منشورة في مجلة السياسة الدولية، عدد 106، عام 1991، ص10، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة.

كما أظهرت هذه الحرب استمرار الاحتياج الأوروبي للقوة العسكرية الأمريكية رغم زوال الخطر الشيوعي، وقد دفعت هذه التأثيرات لأزمة الخليج على قطار الوحدة الأوروبية الوزير البريطاني "ديفيد أوين" للقول بأن "الفدرالية الأوروبية قد ماتت فوق رمال الكويت"[1].

وإذا كان من جانب الوطن العربي الترحيب والتشجيع الدائمين (لأوروبا 1992) التي نتطلع إليها بمنظور إيجابي في محاولة تقييم آثارها بدون تجاهل بعض الاهتمامات التي تشغل الذهن العربي،[2] أيضاً نتطلع إلى أن تكون الوحدة الأوروبية العبرة والدراسة والبحث لإيجاد وحدة عربية شاملة مقاربة ومقارنة بالوحدة الأوروبية وهي أيضاً مجال البحث. ويجب الاشارة الى أن معاهدة "ماستريخت" سعت في أهدافها الى ايجاد مواطنة أوروبية،بحيث أصبح من الممكن لمواطني الاتحاد الأوروبي التنقل والاقامة والعمل بحرية داخل حدود الدول الأعضاء مع بقاء المواطنة الأصلية،يقول"بيتر لودلو": "المواطنة الأوروبية ليست بديلاً عن مواطنة الدول الأعضاء،ولكنها استكمالاً لها"[3].

وبالنسبة للوحدة الأوروبية فإن معظم المراقبين يميلون إلى الاعتقاد أن أوروبا الموحدة شكلت (القوة القطبية الثانية) إزاء الولايات المتحدة نظراً إلى قدرة هذه القوة الجديدة، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وكان من المنتظر أن تتبلور هذه

---

(1) المرجع نفسه، ص11.

(2) صنعاء موسى: "ندوة" أوروبا 1992، 6-7 ديسمبر 1989، مقالة منشورة في مجلة السياسة الدولية، عدد 100، عام 1991، ص287.

(3) بيترلودلو: معاهدة ماستريخت، مرجع سابق، ص17.

الوحدة بشكل فاعل خلال عام 1992 بناء على معاهدة ماستريخت Maastricht ولكن بعد تجاوز بعض التحديات التي تواجهها[1].

سابعاً: الوحدة العربية

ب. مفهومها- مقوماتها- ضروراتها.

الوحدة العربية هي التعبير الصادق عن كيان الأمة العربية الدائم، وهي المظهر الحقيقي والأصيل لوجود هذه الأمة واستمرارها، وهي في الوقت الحاضر حصيلة نمو الوعي القومي عند العرب وعنوان يقظتهم الصادقة، وهي تتطلب الإيمان الراسخ بالأمة العربية والعمل المخلص على جميع أقطارها وكياناتها ي وحدة أو اتحاد يمكنها من تحقيق أهدافها القومية والإنسانية كما يمكنها من تحقيق العدالة الاجتماعية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي بين أقطار الوطن العربي كله[2].

والوحدة العربية كوحدة شاملة وهدف أسمى لجميع العرب تتعارض مع الإقليمية الضيقة كما تتعارض مع العنصرية وترفض دعوات الاستعلاء العنصري والتفوق العرقي كما تتعارض مع التعصب الطائفي وترفض الاستغلال والجمود والتخلف.

وتستند الوحدة العربية إلى مجموعة من المقومات الأساسية التي قل أن تتوافر لأية أمة من الأمم ومن هذه المقومات:

---

(1) شفيق المصري: "النظام العالمي الجديد ملامح ومخاطر، ص1958، دار العلم للملايين، ط1، اكتوبر 1992.

(2) مصطفى علوي: التجزئة العربية: لماذا؟ "منبر الحوار دراسة في أثر التخلف وأزمة الديمقراطية وجمود الفكري الوحدوي، ص48، العدد 14، صيف 1989، بيروت.

1. وحدة اللغة: تربط اللغة العربية أبناء المجتمع العربي بأقوى الروابط وأكثرها اتصالاً بالحياة، فهي تشيع بين المتكلمين بها صلات فكرية عميقة وتجاوباً عاطفياً تاماً.

لقد كانت اللغة العربية فعلاً ولا تزال العنصر الرئيسي ولربما الوحيد الذي يجمع بين الشعوب العربية التي تزخر بالأقليات الدينية والعرقية ولا تتمتع أقطارها بوحدة طبيعية واقتصادية كافية، وقد كانت اللغة العربية ولا تزال الرابطة العامة التي تجمع كافة سكان العالم العربي من المحيط إلى الخليج[1].

2. التاريخ المشترك: الأمة الواحدة هي الأمة التي لها تاريخ عام مشترك، وللعرب تاريخ عام مشترك امتد طوال أربعة عشرة قرناً وعندما نقول تاريخ مجتمع فإننا نعني مجموع تطور حياة الأمة كلها في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية وكل ما يتسم بالمقومات الحضارية، وإن كون العرب يقرءون تاريخهم بوحي من المستقبل الذي ينشدون ومن خلال وحدة اللغة والثقافة وفي كون يقظتهم الحديثة قد ارتبطت ارتباطاً عضوياً بالنضال ضد السيطرة العثمانية أولاً والتدخل الاستعماري الأوروبي ثانياً[2].

3. الوحدة الجغرافية: يتمتع الوطن العربي بوحدة جغرافية لاتعني التشابه التام بين أقاليم الوطن العربي الكبير الذي ينعدم بين أجزائه الحدود الطبيعية المانعة ذلك أن الوحدة الجغرافية إنما تعني تكامل أقاليم الوطن تكاملاً يساعد على تنوع الإنتاج، فالوحدة الجغرافية بهذا المعنى تعطينا وطناً واحداً متكاملاً يعزز معنى الوحدة ويقويها.

---

(1) محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر دراسة تحليلية نقدية، ص108، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 1992.

(2) المرجع نفسه.

4. الوحدة الثقافية: الثقافة هي مجموع الأفكار والقيم والعقائد التي تعمل في مجموعها على تكوين السمات العامة التي تميز إنسان عن إنسان أو جماعة عن جماعة "وهي التي تشكل الإطار العام للمبادئ القيمية عند أفراد المجتمع... وتشتمل على منظومة العقائد والمعايير والقيم والتصورات المشتركة والعادات والأخلاق"[1].

إن الوعي العربي لم يجد ما يتحصن به سوى ذلك النوع من الماضي الروحي- الثقافي الذي تحتفظ به اللغة موحدة والوحدة الثقافية دفعتهم إلى تلمس عناصر الأخوة والوحدة في الماضي كما حدث في فترة الحكم الاستعماري المباشر للبلدان العربية، حيث تحالفت مختلف الفئات والطبقات على صعيد القطر الواحد في حركة أو حركات وطنية مطالبة بالاستقلال والمحافظة على الثقافة والهوية القومية ضد سياسة التتريك"[2].

5. المشيئة الواحدة: إن كون العرب يتكلمون لغة واحدة ويدينون بعقيدة واحدة ويشتركون بآداب وتراث فكري واحد ويجمع بينهم تاريخ عام مشترك وحضارة عريقة يوجد لديهم رغبة واحدة ومشيئة واحدة في ضرورة العيش المشترك واستمرار الحياة المشتركة بالإضافة إلى عنصري (الألم، الأمل) والذي كان المحرك له "كارثة فلسطين" وهو عنصر التهديد الخارجي وبالتالي وحدة المصير الذي يشكل مع وحدة اللغة ووحدة التاريخ العناصر الأساسية المؤسسة للقومية العربية[3].

---

(1) علي وطفه: "الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي"، المستقبل العربي 292، 2/ 1995، ص56، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(2) محمد عابد الجابري: "الخطاب الغربي المعاصر"، ص109، مرجع سابق.

(3) المرجع نفسه.

واللافت للنظر أن الدول العربية قد فشلت في تحقيق وحدة سياسية رغم توافر المقومات لتلك الوحدة من تجاور جغرافي ولغة وثقافة مشتركة ومقاصد متماثلة وإمكانيات تكامل اقتصادي وتاريخ مشترك وأماني واحدة ومنافع اقتصادية وسياسية وعسكرية ستتحقق، وعاطفة شعبية جياشة وفكر وحدوي، وبدلاً من أن تدفع التحديات الخارجية وهي عديدة إلى الوحدة العربية تحولت إلى سبب لتعميق التجزئة والتفتت[1].

إن سياسة الاستعمار الأوروبي الحديث في سعيه (لتحديث) التجزئة الموروثة من العهد العثماني أقام "وحدة" شكلت في الواقع العملي ركائز الدول العربية الراهنة... فإذا كان العثمانيون أوصلوا العرب أثناء حكمهم قرابة أربعة قرون إلى نوع من الوحدة الشكلية التي استفاد منها الأوروبيون ليبنوا مشروعهم الاستعماري لتجزئة الوطن العربي فإن الاستعمار الأوروبي أثناء حكمه للعرب أوصلهم إلى نوع من الوحدات الإقليمية تشكل عائقاً كبيراً أمام بناء الوحدة المجتمعية الشمولية[2].

ضرورات الوحدة العربية:

لم تعد الوحدة العربية مطلباً قومياً وإنسانياً ومنطقياً فحسب، بل أصبحت ضرورة ملحة وقضية مصيرية، عليها تعتمد قدرة العرب على مواجهة تحديات الاستعمار والصهيونية، وعلى تحقيقها تتوقف القدرة على تجاوز الأوضاع الراهنة والتغلب على مشكلات التخلف الاقتصادي والاجتماعي والانطلاق في مجالات التنمية والعلم والتقدم الحضاري. إن الأزمة الحقيقية في الأقطار العربية وخاصة الفقيرة منها يمكن توظيفها لصالح الوحدة العربية أو التكامل العربي، إذا توافرت

---

(1) مصطفى علوي: التجزئة العربية لماذا؟ ص 48، 49، مرجع سابق.

(2) مسعود ضاهر: "مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي، ص413، ط1، 1994، وكنعان للدراسات والنشر، دمشق.

الرغبة في ذلك، حيث أن تزايد الكثافة السكانية في الوطن العربي تقود إلى توقع كارثة حقيقية تنتظر العرب في السنوات القادمة، بسبب التمركز غير المتكافئ في الكتلة البشرية العربية في أقطار شاسعة وقادرة على استيعابها أكثر فاعلية على الصعيد العربي والدولي في استراتيجية من العمل الوحدوي العربي[1].

لقد خلقت التجزئة أوضاعاً سياسية واقتصادية وفكرية شاذة، فهي أوقفت تطور الوطن العربي وجعلت كل قطر يتخذ لنفسه السياسة التي يريدها والنهج الذي يرتضيه بمعزل عن الأقطار العربية الأخرى، كما أدى ذلك إلى ضعف مواقف العرب في الهيئات الدولية، وهل كانت إسرائيل قادرة على البقاء وعلى شن حروبها التوسعية المستمرة لولا ظروف التجزئة التي يعيشها الوطن العربي؟ أليس الخطر الاسرائيلي وحده كفيلاً بدفع العرب إلى الوحدة؟!

وإذا كانت التجزئة السياسية سبباً في ضعف العرب سياسياً وعسكرياً فإنها السبب أيضاً في ضعفهم اقتصادياً، إذ ليس بين الدول العربية دولة واحدة تملك بمفردها جميع عناصر الإنتاج اللازمة لتنمية مواردها وتحقيق الرفاهية لشعبها، وفي ظل الظروف التي يمر بها المجتمع العربي تكون المصلحة الاقتصادية بمفهومها القطري بالتأكيد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الأجنبي، ونحن نفهم المصلحة الاقتصادية من المنظور القومي الشامل[2].

إن المنطقة العربية ستتعرض لأذى اقتصادي كبير إذا لم تكن مهيأة باقتصاد قومي شامل يعتمد على أداء اقتصادي متميز وفاعل يلبي حاجة السوق العربية من رأس مال وسلع صناعية وزراعية متطورة، وبغير هذا نكون قد فتحنا الأبواب

---

(1) مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي، المرجع نفسه، ص270.

(2) "التحديات الاقتصادية في ظل التسوية الإقليمية" حلقة نقاش، مقالة منشورة في مجلة شؤون الأوسط، ص42، عدد 32 آب، أغسطس، 1994، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.

العربية على مصراعيها لتغلغل اقتصادي إسرائيلي هدفه الأول الهيمنة الاقتصادية بعد الهيمنة العسكرية.

ولعل التهديد الخارجي كان المهماز الرئيسي الذي أيقظ ويوقظ في نفوس العرب الشعور القومي وهو الذي يدفعهم إلى ربط التقدم بالوحدة، وبالتالي إعطاء النهضة بعداً أفقياً "الوحدة" إلى جانب بعدها العمودي "التقدم"[1].

وهكذا يبدو واضحاً أن الوحدة هي الخيار للأمة العربية بين أن ترضى بواقع الفقر والتخلف أو الانطلاق بقوة في مجالات التنمية وتحقيق الرفاهية لمجموع الشعب، كما أنها أفضل وسيلة للاستقرار السياسي.

ج. اتفاقيات عربية في نطاق الجامعة العربية:

لما كان الهدف الأساسي للجامعة هو توثيق الصلات بين دول الجامعة وتنسيق خططها السياسية لصيانة استقلالها وسيادتها، ولما كان ميثاق الجامعة بالشكل الذي جاء عليه عاجزاً عن تحقيق الوحدة وتلبية حاجات الدول العربية وبخاصة في مجالات الاقتصاد والدفاع، فقد عقدت في نطاق الجامعة العربية مجموعة من الاتفاقيات كان لها دور تمهيدي في التعاون العربي وفي توحيد معالم الحياة العربية ومن هذه الاتفاقيات: مجلس الدفاع المشترك، المجلس الاقتصادي، السوق العربية المشتركة، المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي، منظمة العمل العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

د. ميثاق الجامعة العربية منذ عام 1945 وحتى الآن:

لقد أكد ميثاق الجامعة العربية بصورة مباشرة استقلال وسيادة جميع دول الأعضاء، وعدم التزام الدول الأعضاء بقرارات الجامعة ما لم تكن جماعية كما أن ميثاق الجامعة العربية يعيش أزمة حقيقية على المستوى الفاعلية السياسية من خلال

---

(1) "الخطاب العربي المعاصر"،مرجع سابق، ص108.

عجزه عن تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء، فقد رأت الدول العربية كلها أوبعضها إمكانية التعاون من خلال المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية في إطار الجامعة العربية.

والواقع أن ميثاق الجامعة العربية بوصفه الذي ما زال عليه منذ عام 1945 قد جعل من الجامعة مجرد جهاز تنسيق بين حكومات الدول العربية دون أن تلتزم هذه الحكومات بالقرارات أو التوصيات التي تصدر عنها، كما أن الجامعة جاءت مجردة من أية سلطة تنفيذية أو تشريعية تمكنها من تنفيذ قراراتها بالإضافة إلى ضعف إمكانات الجامعة المالية واقتصارها على تمثيل الحكومات العربية دون مشاركة الشعوب العربية نفسها، ومن هنا تأتي حتمية تعديل ميثاق الجامعة تعديلاً جذرياً يضع الأمة العربية والحكومات العربية في طريق الوحدة الحقيقية.

ولعل كثيراً من الدراسات التي تناولت تأسيس الجامعة العربية[1] وتطورها ووظائفها وآلية عملها تجمع على وجود الأزمة الحقيقية للجامعة من خلال المجلات الصادرة عنها "شؤون عربية" وبالتالي كانت قراراتها تصاب بالشلل شبه التام في التطبيق، نتيجة صعوبة تحديد الشكل السياسي للجامعة كإطار تضم في داخله سياسات عربية متنافرة أحياناً ومتصارعة أحياناً أخرى، فإذا وجدت الجامعة العربية لتكون النقيض الفعلي للتجزئة القومية فما مدى نجاحها في ذلك؟ ومقارنة للجامعة العربية مع منظمة المجموعة الأوروبية (كما سبق) يظهر تفسير الضعف الراهن إلى الجامعة بسبب افتقارها إلى سلطة القرار السياسي الذي يجبر الدول العربية على الخضوع له[2].

(1) تأسست الجامعة العربية في 22 آذار 1945، بدأت مسيرتها بسبع دول عربية حديثة الاستقلال السياسي هي: الأردن، سوريا، العراق، السعودية، لبنان، مصر، اليمن.

(2) مسعود ضاهر: بحث "التوحيد القومي" بحوث ودراسات في التاريخ العربي، ص 265- 268، 1992.

ومن هنا يتضح أن الجامعة العربية تمثل جهازاً من أجهزة الدعاية والخطابة في حين أن الوحدة الأوروبية تمثل جهاز تنسيق عملي وفعّال لنشاطات الدول الأوروبية الاقتصادية والثقافية والسياسية، كما أن المجموعة الاوروبية تسير نحو توسيع صلاحيات المجلس الأوروبي وإعطائه نوعاً من السيادة في القرار على حساب سيادة الدول الأوروبية المكونة له، وانتخاب البرلمان الأوروبي بالاقتراع العام خير مثال على ذلك[1].

هـ. وحدة مصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة) 1 شباط 1958 إلى 28 أيلول 1961 (نموذج من الوحدة العربية):

لقد كان لقيام دولة إسرائيل وهزيمة العرب عام 1948 الوقع العميق والعنيف الذي خلفه في نفوس العرب جميعاً بعد انهزام جيوشهم السبعة، وصارت كلمة "كارثة" وحدها القادرة على التعبير عن شعور العرب إزاء ما حدث وبالتالي كانت هذه الهزيمة بداية تحول عميق في الوعي العربي- أي أن كارثة فلسطين كانت من العناصر الهامة المؤسسة للشعور القومي الحديث[2] والتي كان قد أطلق عليها اسم –النكبة- وكأنها حدث ينتمي إلى فئة الكوارث الطبيعية التي لا منجاة منها، وأطلق فيما بعد على حرب حزيران 1967 اسم "النكسة" وكأنها مجرد خطوة إلى الوراء تبعتها خطوات وخطوات إلى الأمام[3]. فنشطت حركة الوحدة العربية خلال العقدين السادس والسابع من القرن العشرين، حيث إن الهزيمة هزت المجتمع العربي وفتحت عيون العرب على ضرورة التماسك والوحدة إذا أرادوا مجابهة اسرائيل وانقاذ الأمة العربية من المحنة التي تعيشها، بالإضافة إلى النضال لإجلاء

(1) مسعود ضاهر،المرجع نفسه.

(2) محمد عابد الجابر: "الخطاب العربي المعاصر"، ص127، مرجع سابق.

(3) أسعد عبد الرحمن: "الديمقراطية في سيرة الكفاح الفلسطيني، المستقبل العربي، ص46، عدد 191، 1- 1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الاستعمار عن الأقطار العربية حيث ألهب مشاعر العرب ودفعهم إلى التفكير العملي بضرورة الوحدة وحتيمتها، كما كان للعدوان الثلاثي على مصر ومحاولات الغرب المستمرة لإعادة التسلل إلى الوطن العربي عن طريق الأحداث العسكرية وإثارة الفتن الداخلية أثره في تنبه العرب إلى عظم المخاطر التي تحيط بهم وإلى ضرورة الوحدة العربية.

في ظل هذه الظروف قامت محاولة للوحدة العربية بن مصر وسوريا "الجمهورية العربية المتحدة" في 1 شباط 1958 إلى 28 أيلول 1961 وتعتبر التجربة الأولى في التاريخ العربي المعاصر والتي شكل قيامها نقلة نوعية متميزة منحتها الجماهير العربية في جميع أرجاء الوطن العربي الدعم والتأييد [1] وخاصة بعد مواجهة مصر للعدوان الثلاثي 1956 ورفضها فكرة الأحلاف العسكرية وسياسة الحياد الإيجابي ووقوفها إلى جانب الثورة الجزائرية وأخيراً مبدأ (ملء الفراغ في الشرق الأوسط) [2]، بعد أن أخذ المد الاستعماري ينحسر عن الوطن العربي، فكان تبني مصر لفكرة الوحدة العربية هو الرد العملي على مؤامرات الاستعمار ومشاريعه.

أما من جهة سورية فبعد أن استقر بها الأمر إلى العودة إلى الحياة النيابية عام 1954 وأخذت تسير في خط مماثل بخط السياسة المصرية وعقدت اتفاقية التضامن العربي مع مصر والسعودية والأردن ورفضت مبدأ أيزنهاور، وبالتقاء الإرادة العملية اتخذ مجلسا النواب المصري والسوري قرارها التاريخي بقيام الوحدة بين القطرين في 1 شباط 1958 تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة، فشكلت وحدة القطرين نهوضاً في الوضع العربي أدى إلى خلخلجة موازين القوى بين العرب وإسرائيل والتي أوقفت هجماتها العسكرية على مصر وسوريا نتيجة

(1) منير درويش: "دراسات عربية، العدد 5، ص9-13، آذار 1995.

(2) وهو المبدأ الذي أريد به إحلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ الفرنسي والبريطاني.

لذلك، بالإضافة إلى دعمها الكلي والواسع لثورة الجزائر في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي، وقد سارت الجمهورية العربية المتحدة بخطوات ملموسة في توحيد معالم الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في القطرين، وكان الأمل يراود الرأي العام العربي في أن تتسع رقعة الدولة الجديدة فتنتظم إليها أقطار عربية أخرى[1] إلا أن بعض الحركات الانفصالية واستنفار الدول الامبريالية لخشيتها من انضمام العراق إلى دولة الوحدة مما أدى إلى الإطاحة بالوحدة بين القطرين في 28 أيلول عام 1961.

و. حاولات نحو تشكيل تجمعات تعاون عربية إقليمية:

وهكذا عرفت المنطقة العربية تجارب وحدوية فاشلة من أبرزها وأهمها الوحدة المصرية السورية الاندماجية أو تجربة الجمهورية العربية المتحدة 1958- 1961، ومشروع الاتحاد العربي بين الأردن والعراق عام1958، ومن هذه التجارب أيضاً اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا وسوريا في أوائل السبعينات ومحاولة ليبيا تحقيق الوحدة الاندماجية مع مصر ثم محاولتها مع تونس والجزائر، وتجربة الاتحاد العربي الإفريقي الذي جمع بين ليبيا والمغرب 1984- 1986، ودعوة ليبيا إلى الوحدة السياسية لدول المغرب العربي الكبير، وإلى الوحدة الثنائية بين ليبيا وسوريا ودعوات الوحدة بين شطري اليمن... الخ.

لقد تعددت إذاً حملات وصيحات الدعوة إلى وحدة فورية بين قطرين أو أكثر من أقطار الوطن العربي، ولقد ذهبت كلها أدراج الرياح ولم تثمر أي وحدة فعلية ثنائية ولا شاملة[2].

وعلى مستوى التعاون الإقليمي فقد ساد الفكر العربي تصور لأقاليم أربعة مرشحة لقيام التعاون بين دول كل منها وهي: إقليم الخليج والجزيرة العربية، إقليم

(1) منير درويش: "دراسات عربية"، ص10، مرجع سابق.

(2) مصطفى علوي: "التجزئة العربية: لماذا؟ ص48، مرجع سابق.

وادي النيل، إقليم الهلال الخصيب، ثم إقليم المغرب العربي، وقد قامت فعلاً تنظيمات إقليمية بغرض التعاون والتنسيق في إقليم الخليج (مجلس التعاون الخليجي عام 1981) [1]، ثم في المغرب العربي (مجلس التعاون المغاربي شباط عام 1989) [2]، (ومجلس التعاون العربي فبراير 1989) [3] ومن ناحية قيام مجلس التعاون العربي قد جاء خلافاً لتوقعات الفكر العربي بشأن الأقاليم المرشحة جيوبوليتكيا لقيام أنظمة للتعاون الإقليمي فيما بين دولها، حيث لم يتوقع أحد من قبل أن ينشأ تنظيم إقليمي عربي يضم دولاً أربع تنتمي إلى أقاليم عربية ثلاثة، وإن جل الباحثين يختلفون في تقييم أعمال هذه المجالس من منظور قضية الوحدة الحقيقية النابعة من وجدان الشعوب بمحض إرادتها وخدمة مصالحها المشتركة.[4] ولعل أحداث هذه التجمعات العربية وتفعيلها برؤية عربية شاملة في عملية التكامل الاقتصادي العربي حيث يتبين من خلال الدراسات أن مجلس التعاون الخليجي يمتاز باحتياطات وفيرة من النفط والغاز مع قاعدة سكانية قليلة ومتوسط مرتفع لدخل الفرد، وتمثل الاستيرادات أكثر من 42٪ من إجمال الناتج القومي.

أما مجلس التعاون العربي فيمتاز بعدد سكان كبير مع موارد هيدروكربونية متواضعة باستثناء العراق ودخل الفرد أقل وتشكل الاستيرادات حوالي 20٪ من إجمالي الناتج القومي.

أما اتحاد المغرب فيمتاز باحتياطات متدنية من النفط والغاز ودخل الفرد مساوي لمتوسط دخل الفرد العربي والاستيراد يشكل 25٪ من اجمالي الناتج

---

(1) ضم الدول: السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عمان، الكويت.

(2) ضم الدول: المملكة المغربية، جمهورية الجزائر، وجمهورية تونس وليبيا وموريتانيا.

(3) ضم الدول: الأردن، العراق، مصر، اليمن.

(4) مصطفى علوي: التجزئة العربية: لماذا؟ ص49، المرجع السابق.

القومي، فتوفر الثروات المتواجدة في التجمعات الثلاثة يمثل حافزاً قوياً لزيادة التعاون فيما بينهما[1]. وبالتالي شكلت نقلة نوعية متميزة بالنسبة للوضع العربي.

ثامناً: المصير العربي في مواجهة التحديات الراهنة:

1. كيانات قطرية وطابع دولي:

إن التوازن الدولي الذي أقامته وحددته السياسات والمصالح الدولية بعد الحرب العالمية الثانية أخذت تضعف مفاصله الآن نتيجة التغيرات المتعاقبة في العالم وعلى مستوى تأثيرات القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وأن قوى أخرى تحاول فتح الباب لها لتكوين وضع دولي جديد تحقق مصالحها الأساسية والتكتيكية الحاضرة والمستقبلية، وأن الدول العربية – بوصفها القومي- مدعوة إلى المحاولة أيضاً في الاتجاه نفسه،ومحاولتها هذه يمكن أن يكتب لها النجاح إذا عبأت قواها بصيغة وحدة دستورية ووضعتها في كفة الموازنة التي يجري العمل لتشكيلها[2] وقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية سليمة ولم تعانِ ما عانته روسيا من الدمار في الحرب الكونية الثانية، كما أدت هذه الحرب إلى توسع هائل في الصناعات الأمريكية، فأصبحت حرية التجارة مطلباً حيوياً لها وعملت على إضعاف دول الاتحاد السوفيتي سابقاً لتسرب سلعها وكذلك سيطرتها على تجارة البترول عبر شركات متعددة الجنسيات وإغراق دول العالم الثالث بالسلع الاستهلاكية، وأصبحت هذه الدول تصدر كل إنتاجها إلى الولايات الأمريكية لسداد فاتورة السلاح والقمح والسلع، وأصبحت الولايات الأمريكية تبحث عن أمنيّة أمريكية اقتصادية في ضوء المتغيرات في العالم[3].

---

(1) عبد العزيز الوتاري: النفط والتعاون العربي" مجلد 16، عدد 58، 1990.

(2) عبد اللطيف الشواف: "التغيرات في النظام الدولي وقضية الوحدة" ص21، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

(3) سحبان خليفات: الديمقراطية في الأردن، ص14، دار آفاق للنشر والتوزيع، عمان 1994.

فالنظام العالمي الجديد بوجهه الاقتصادي العملاق يظهر بشكل سافر وخطير، نظاماً يسعى لمصلحة (الشمال)الغني الصناعي الموحد على حساب (الجنوب) الفقير الزراعي المتشرذم الغارق في الديون والأزمات[1].

ومن هنا كانت جذور هذا النظام والذي ظهر على الساحة الدولية منذ عدة سنوات من أبرز قواه بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، وأوروبا الموحدة.

وتمخض عن هذا النظام العالمي ما هو مطروح "النظام الشرق أوسطي" وتعبيره (السوق الشرق أوسطي) وهو البديل الغربي "الأمريكي خاصة" لنظام الإقليم العربي وللسوق العربية المشتركة، ومن البديهي أن إسرائيل ستتلقف هذه الصيغة الدولية بل تلقفتها لتحاول أن تستفيد منها استفادة قصوى ولتكون محورها أو مركز القطب فيها[2] إذاً المطلوب قيام نظام شرقي أوسطي رأسه في تل أبيب وقدماه في السعودية ومصر وعروقه في تركيا بناءً على معادلة تقود إلى الجمع بين النفط السعودي واليد العاملة المصرية والمياه التركية والعقول الإسرائيلية[3]

---

(1) شفيق المصري: "النظام العالمي الجديد ملامح ومخاطر" ص101، مرجع سابق.

(2) وجيه كوثراني: "ندوة، المؤتمر القومي الإسلامي في بيروت، 2 تشرين ثاني 1994، مقالة منشورة في جريدة الحياة، 2 تشرين ثاني، 1994.

(3) أمين بشور: المشروع الشرق أوسطي، جذوره ودلالاته واحتمالاته، المنابر، العدد 73، شباط 1994، ص145.

فهي تعتبر "إسرائيل" أن لا حق لأحد يعلو فوق حقها بالحصول على كل ما ترغب وقد ظهر ذلك من خلال اللقمة الجديدة التي تطمع بابتلاعها تستهدف المصادر المائية العربية[1].

ولا شك في أن منطقتنا العربية في شقيها الآسيوي والإفريقي تتسم بأوصاف تاريخية وجغرافية واقتصادية تجعلها من أكثر مناطق العالم حساسية تجاه السياسات الدولية وتياراتها وتغيراتها.

إنا لغالبية الساحقة من القرارات التي صدرت بالإجماع عن مجلس جامعة الدول العربية بقيت حبراً على ورق ولم ينفذ منها سوى قرارات قليلة جداً. والنظام الدولي يشهد ولادة تكتلات (جغراسية) كبيرة خاصة مشروع أوروبا الموحدة لعام 1992 والتي تقع إلى جانب الكيانات القطرية العربية التي تمثل 22 دولة عربية، ومن هنا فإن النظام الإقليمي العربي رغم احتوائه على عناصر أساسية لمكوناته مثل الامتداد الجغرافي والشعور بالانتماء إلى قومية واحدة والآمال واللغة والدين والمصالح المشتركة الواحدة فإن هذه العناصر تفتقر إلى التماسك والفاعلية وبالتالي تفتقر إلى الاعتراف من النظام الدولي[2]، فالنظام العربي مدعو إلى التعرف المدروس على الأوضاع والتوازنات المقبلة التي تؤثر في المصالح العربية بل الوجود العربي[3] ولقد قاومت الشعوب (ومنها العربية) السيطرة الاستعمارية، لكن الانتصار لم يتحقق إلا لتلك الشعوب التي نجحت في الانتقال من مفهوم

---

(1) صبحي كحالة: "المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي- الإسرائيلي" ص53، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، بيروت، 1986.

(2) مسعود ظاهر: "مشكلات بناء الدولة الحديثة"،مرجع سابق، ص346.

(3) عبد اللطيف الشواف: "التغيرات في النظام الدولي وقضية الوحدة"، ص22، المرجع السابق.

المقاومة الذي يستجيب لقيم الكرامة، إلى مفهوم البناء والتغيير والتعديل الذي يخلق شروط المشاركة في العملية التاريخية التي يشهدها العالم اليوم[1].

2. الأمن القومي العربي:

يعرف الأمن القومي بأنه: "مجموعة التدابير والاحتياجات النظرية والعملية الخاصة بحماية المجال الإقليمي لدولة ما، على أن المجال الإقليمي هنا لا يعني الرقة الجيوبوليتيكية للدولة، بل يشمل الثروات الاقتصادية والايدولوجية الخاصة بنظام الحكم في تلك الدولة، والأهداف الوطنية المختلفة لخصوصيتها القومية والحضارية[2]. ونظرية الأمن القومي التي تدل على الاحتياجات الواجب اتخاذها لغرض تكريس السيادة الوطنية للدولة على أراضيها الإقليمية ومصالحها الداخلية والخارجية المرتبطة ببناءها القومي والثقافي الخاص، ودراسة إمكانات الدول ذات المصالح المتعارضة معها أو إمكانات الدول المعادية لها وقدراتها العسكرية والبشرية والاقتصادية والجيوبوليتيكية، كما يعرف الأمن القومي على أنه "قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة الحادة والمركبة للعنف"[3] أو أنه تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تشدها داخلياً وخارجياً،وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام للمجتمع[4].

---

(1) برهان غليون: "تجديد الرؤية الاستراتيجية العربية"، شؤون الأوسط، "مجلة"، ص23، العدد 36، ديسمبر 1994.

(2) علاء طاهر: "الخصوصية الاستراتيجية للعالم العربي"، شؤون الأوسط، ص124، عدد 38، فبراير، 1995، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

(3) ياسين سويد: "مؤامرة الغرب على العرب، محطات في مراحل المؤامرة ومقاومتها"، ص331، ط1، ابريل، 1992، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت.

(4) ياسين سويد: "مؤامرة الغرب على العرب"، المرجع نفسه.

ولعل القول بأن الأمن القومي هو "مجموع الوسائل الناجعة، والقوى المادية والمعنوية التي تتوفر لدولة ما لحماية كيانها ونظامها ومجتمعها من الأخطار الداخلية والخارجية التي تطالها أو تهددها[1]، يظهر لنا بجلاء أهمية التنمية والاستعداد والقدرة على مجابهة التهديد الخارجي وتوفير الإمكانات على الرغم من شرعية التساؤل حول ماهية هذا الأمن وما إذا كان يمكن أن نتحدث عن الأمن القومي العربي أم الأمن القطري لكل دولة عربية بصرف النظر عن المضمون الكلي أو الجماعي لأمن العرب[2]. على أنه يمكن أن نعتبر في كل الأحوال أن الأمن القومي العربي هو حاصل أمن الأقطار العربية مجتمعة.

وتنحصر أهداف ومتطلبات الأمن القومي بما يلي:

1. أمن الفرد: لا بد من وعي الدولة واهتمامها بمشاكل الفرد في المجتمع وحاجاته الأساسية من الحرية والديمقراطية والكفاية والعدالة الاجتماعية والمساواة بالإضافة إلى تحقيق أمنه الغذائي والصحي والتعليمي والثقافي والتي بمجموعها ترسخ مفهوم حقوق الإنسان، وتأهيل الفرد للمواطنة العربية حيث أن أخطر المشاكل تتمثل في انعكاس منطق الدولة القطرية على مضامين التعليم في البلاد العربية[3].
2. أمن المجتمع: ويتطلب ذلك تنمية الوعي الاجتماعي للمخاطر المشتركة بالإضافة إلى تنمية مشاعر التسامح والتكافل والتضامن الاجتماعيين لدى فئات (شرائح المجتمع) [4]، وإرساء قواعد نهضة ثقافية وفكرية حقيقية

---

(1) المرجع نفسه.

(2) عبد المنعم المشاط: "الأمن القومي العربي: لا تزال هناك فرصة"، شؤون الأوسط، ص41، عدد 36، ك1، 1994.

(3) مصطفى علوي: التجزئة العربية: لماذا؟ ص60، مرجع سابق.

(4) ياسين سويد: مؤامرة الغرب على العرب، ص333، مرجع سابق.

وتحرير الأفراد والجماعات من قيود القيم والمعايير القديمة الناتجة عن الانحطاط الفكري والتخلف الاجتماعي، وإطلاق قوة الإبداع[1].

3. أمن الدولة أو أمن الأمة "الأمن القومي": ويتضمن تحقيق أمن الفرد والمجتمع ضمن إطار مشترك ومتكامل في الكيان السياسي للدولة وهنا يجب أن نأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تكوين قوة الدولة "العوامل الجغرافية"، والإمكانات والموارد المادية والبشرية ومستوى النمو الاقتصادي والتكنولوجي ودرجة الاستعداد العسكري وكفاءة المؤسسات السياسية والدبلوماسية... الخ[2].

كما أن أمن الدولة يرتبط بقضية حيوية وهي مسألة السلطة وطبيعة نظام الحكم والمؤسسات التي يمارس من خلالها حماية الحقوق المدنية والسياسية، بعيدة عن التلاعب وتحويلها إلى أدوات طيعة في أيدي جماعات وصولية ذات مصالح خفية[3]، والأمن القومي سوف يتأثر من قريب أو بعيد بالتطورات التي يشهدها العالم اليوم، إذ لا بد من تسليط الضوء على أهم التطورات العالمية ثم الإقليمية والتي تنعكس على الأمن القومي العربي:

1. التحول الحقيقي في هيكل النظام العالمي، إذ تحول من نظام ثنائي إلى نظام ريادة أمريكية، حيث أنها لا تزال أغنى وأقوى دول النظام العالمي ولكنها قد لا تنفرد بقيادة هذا النظام.

(1) العياشي عنصر: "الجزائر: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية" المستقبل العربي، ص92، العدد 191، 1، 1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(2) مؤامرة الغرب على العرب، المرجع السابق.

(3) العياش عنصر: الجزائر: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ص93، المرجع السابق.

2. إن التحول في مضمون التفاعلات الدولية من استراتيجية إلى تفاعلات اقتصادية تركز على الأداء وتنبذ الشعارات وتستلزم البحث عن كيانات اقتصادية أكبر.
3. بانتهاء الحرب العالمية الباردة وزال التوتر بين الشرق والغرب اتجهت الصراعات من الإطار الدولي إلى النطاق المحلي والداخلي كما زادت حدته في دول الجنوب وإن كانت بعض دول الشمال شهدت بعض الصور من هذه الصراعات مثل دول البلقان وجمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً.
4. إن بروز قيم جديدة في النظام الدولي مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة قد صار من الممكن للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة بحجة حماية تلك القيم وهو دور صنع السلام الذي نشهده اليوم.
5. لقد ظهر مفهوم الأمن التعاوني قريب من فكرة التحالف الدولي في أثناء حرب الخليج الثانية، حيث يقضي بدعوة دولة أو دول من خارج نطاق إقليمي ما بقصد مواجهة التحديات.
6. إن تدفق الأسلحة إلى دول الجنوب يؤكد أن هذه الأسلحة ستوجه بصورة أساسية القوى الداخلية، ونجد أن منطقة الشرق الأوسط تمثل المرتبة الأولى في استيراد الأسلحة على المستوى الدولي[1].

3. استراتيجية عربية شاملة:

أ- من الناحية السياسية:

إن دراسة تتجه نحو تحديد المواصفات النظرية لدراسة خصوصية استراتيجية لمجموعة بشرية، يكون لزاماً عليها دراسة الخصوصية الاستراتيجية لهذه المجموعة

(1) عبد المنعم المشاط: "الأمن القومي العربي" ص44، مرجع سابق.

بشكل ميداني وتطبيقي، وذلك على خلاف العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تعتمد الإطار النظري[1]. ومن هنا كيف لنا تلمس معالم طريق الوحدة العربية ما دامت شروطها الموضوعية منعدمة؟

لقد اعتاد الوعي العربي "الحلم" بالوحدة الشاملة التي ستتحقق بين عشية وضحاها، ولعل هذا المشكل يتطلب حلاً منطقياً وعملياً، لا حلاً لغوياً، وخاصة أن الزمان باعتراف الجميع في غير صالح قضية الوحدة لأن عوامل التباعد والتنافر في الوطن العربي تفعل فعلها اليوم على نحو متزايد في الاقتصاد العربي والنتيجة هي سير تبلور الكيانات العربية على نحو متزايد أيضاً.

وبمقارنة بسيطة بين الفكر الغربي والفكر العربي- وخاصة في المجال السياسي نجد أن الفكر الغربي ينحو لتقديم آليات عملية تسهم في بلورة الرؤية الغربية في حين أن الفكر العربي متلقٍ بشكل أساسي، يهتم بتحليل آثار الأطروحات الدولية على عالمه[2]، وقد عرفنا فيما سبق فكرة العمل على خلق اقتصاد أوروبي مشترك يقوم على أساس السوق الموحدة والتي كانت وما زالت محل للنقاش والمشاورة والجهد التنفيذي منذ التوقيع على الاتفاقات الأصيلة التي نشأت بموجبها الجماعة الأوروبية والتي تمثلت بمعاهدة روما عام 1957 والتي حددت ذلك الهدف الواضح منذ البداية ووضعت تلك الإجراءات الدقيقة بهدف توفير حرية الحركة أمام السلع ورؤوس الأموال والخدمات والعمالة والأشخاص

(1) مهدي شحادة: الخصوصية الاستراتيجية للعالم العربي، شؤون عربية، ص187، سبتمبر/ أيلول، 1994.

(2) محمد سعد أبو عامود: "النظام العالمي الجديد بين الكفر السياسي والغربي والفكر السياسي العربي"، ص20، منبر الحوار، العدد 31، شتاء 1994، دار الكوثر بيروت.

داخل تلك السوق المرتقبة[1]. ورغم التقدم الذي حققته الجماعة والجهود الهائلة التي تبذل في مجالات التكامل والوحدة وصولاً إلى مشروع أوروبا1992 باعتباره عملية مستمرة لتاريخ تطور الجماعة الأوروبية من أجل تحقيق الوحدة والتكامل.

هذه الاستراتيجية المتجذرة في العمق الأوروبي وهو ما يؤكد معنى كلمة أوروبا 'والتي تتألف في أصلها من كلمتين هما 'أوري'، 'أوبي' وربما تعني الإنسان الذي يتميز ببعد النظر'[2]، فهل يبقى الفكر العربي يدور في فلك الفكر الغربي دون أن يبلور استراتيجية عربية شاملة في الوحدة، وهل نبقى فارغين في داخلنا من عقيدة حركية سياسية قادرة على تنظيم حركة المجتمع ككتلة واحد متماسكة- قيادة ونخبة مثقفة وجماهير-؟

إن الغرب الأوروبي لا يريد للفكر العربي النضوج لأن بالتجزئة والتبعية تحقق أمنيّته الأوروبية، فلا بد من صياغة أيدولوجيا حركية وطرح نقدي ضروري وهام والتصدي الفعلي للمشكلات واقتراح الحلول، لا أن نكتفي بتشخيص الداء بل لا بد من وصف الدواء ولا بد من تطوير الواقع العربي لا مجرد وصف لهذا الواقع في معرفة مقومات ومعوقات الوحدة العربية، ولعل التجارب السياسية الراهنة للأمم المتقدمة تشير كلها في اتفاق تاريخي واضح إلى أن العقيدة هي أبجدية العمل السياسي الناجح بعيداً عن ذلك الهدر الفكري الذي استغرق زمناً طويلاً بين التيارات الفكرية التي تدعو إلى حتمية التناقض بين الوحدة القومية العربية

---

(1) راجية إبراهيم صدقي: 'الجماعة الأوروبية: مشروع أوروبا 1992'، "مجلة" السياسة الدولية، ص102، عدد 106، عام 1991، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

(2) Andre Brigot et Dominigue David, Le Desir Deurope.

(الأمنية الأوروبية ترجمة أحمد عبد الكريم، ص9، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1984، دمشق.

والإسلام كمنهج حركة وعقيدة سياسية، كما تدعو إلى طرح فكرة الوحدة الإسلامية ومعاداة الطرح القومي لمبدأ الوحدة[1].

ويتضمن المنهج الحركي للوحدة العربية الديمقراطية التي تمنح حركة الوحدة حق ممارستها الطبيعية التي تكمن في طاقة المواطن العادي وإرادته وتطلعاته وهذا لا يتأتى إلا من خلال وعي الجماهير وإرادتها واستعدادها للتضحية والنضال ويكون ذلك بمشاركة سياسية مفتوحة غير مقيدة كأن يقوم برلمان عربي ذو سلطة دستورية مستقلة قومية تحت مظلة الجامعة العربية يؤكد مفاهيم الكرامة الشخصية والحرمة الإنسانية في المساواة وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

إن حركة الوحدة العربية بحاجة إلى ذلك البناء العقيدي المتكامل ليصل ليس فقط إلى قلوب الجماهير العربية بل إلى عقولها لتبدأ مسيرة التخلص من تركة التخلف والتبعية، ثم لابد من اختبار الوسائل والأدوات الموصلة إلى الهدف بعيداً عن الالتصاق بالواقع المرير والتدخل الخارجي- الإقليمي أو العالمي، فتحقيق الوحدة العربية في أي صورة من صورها تقتضي بالضرورة السعي الدائم من أجل محاربة التخلف الاقتصادي- الاجتماعي- السياسي، من خلال فكر حركي قادر على توظيف الطاقات من أجل التنمية والديمقراطية[2].

وطريق بناء الوحدة العربية طريق طويل حكماً ولكنه شرط موضوعي ضروري لتقديم حل على مستوى المرحلة لمشاكل الشعوب العربية- إن الطريق الوحيد هو طريق الديمقراطية والتحولات الاجتماعية والتقدمية واحترام تعددية المصالح المحلية، وهذا الطريق ليس (طوباوياً) وهو أقل طوباوية من مشروع البناء الأوروبي الذي لا يملك المقومات الموجودة عند العرب[3].

(1) مصطفى علوي: "التجزئة العربية: لماذا؟" ص68، مرجع سابق.

(2) مصطفى علوي: التجزئة العربية" لماذا؟ ص70، مرجع سابق.

(3) سمير أمين: "امبراطورية الفوضى" ص41، دار الفارابي، ط1، بيروت، 1991.

ب- من الناحية الاقتصادية

إن أهمية المنطقة العربية لأمريكيا اقتصادياً في المقام الأول وراء حرص الأخيرة على حل ما يسمى بمشكلة الشرق الأوسط، فإذا لم تنجح الولايات المتحدة في ترتيب المنطقة بما فيه صالحها، أي السيطرة على ثرواتها وفي مقدمتها البترول العربي، فإن التغييرات الدولية ستلعب دورها وستكون النتائج الخطيرة على أمن أمريكا والهيمنة الاقتصادية، ومن هنا قال الرئيس الأمريكي الأسبق (نيكسون) في منتصف السبعينات في كتابه "الحرب والحقيقة" علينا اليوم أكثر من أي يوم مضى أن نعلم من يسيطر على ماذا في الخليج الفارسي والشرق الأوسط لأنه المفتاح الذي يسمح لنا بأن نعرف من يسيطر على ماذا في العالم[1].

ومن هنا اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها الجديد على صعيد العالم الرأسمالي الذي يهدف إلى إعادة السيطرة (الكومبرادورية) على الوطن العربي في جميع أقطاره نظراً للثروات الضخمة الكامنة في أراضيه ولسهولة السيطرة عليها في ظروف سيادة الدولة القطرية، فمنذ الحرب العالمية الثانية سارعت الولايات الأمريكية إلى ملء الفراغ الذي أحدثه غياب بريطانيا وفرنسا كدولتين استعماريتين عن الوطن العربي، حيث عملت على رسم استراتيجية جديدة تعمل على تعزيز الروح القطرية في الوطن العربي بجميع أجزاءه وتكون إسرائيل محور هذه الاستراتيجية[2]. والقطرية العربية الاقتصادية عاجزة عن بناء تنمية شاملة داخل قطر في غياب التنسيق العربي الشامل ورغم الانفاق الهائل على خطط التنمية التي تعمل على زيادة تبعية الأقطار العربية للامبريالية العالمية، مما يؤكد أن

---

(1) سحبان خليفات: "الديمقراطية في الأردن"، ص22، دار آفاق للنشر والتوزيع، ط1، 1994، عمان.

(2) مسعود ضاهر: "مشكلات بناء الدولة الحديثة"،مرجع سابق، ص346.

مواجهتنا المقبلة هي مواجهة اقتصادية وبالتالي لا يمكن فهم الاقتصاد إلا من خلال مفهومنا القومي الشامل له.

وإذا كان المخزون النقدي والثروات طبيعية والطاقة البشرية تشكل قاعدة مادية ضخمة لبناء كتلة جغراسية فاعلة في المجالين الإقليمي والدولي، فلماذا الأقطار العربية ما زالت عاجزة عن بناء الكتلة في وقت يسير فيه العالم كله باتجاه الوحدات الجغراسية الكبيرة؟! إن حركة الاندماج القومي بأشكال مرنة ومدروسة باتت تفرض نفسها كحل عقلاني لحماية الإنسان والأرض على مستوى الوطن العربي[1].

وقد برهنت التطورات الهامة التي شهدتها العلاقات الدولية خلال السنوات القليلة الماضية على أن خلق المناخ المناسب لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال زيادة التعاون والتكامل بين المجموعات الدولية والصناعية النامية على حد سواء، وبالنسبة للوطن العربي فإن التجارب التي مرت بها محاولة الوحدات والتكامل العربي، والنجاح المتواضع الذي حققه مشروع السوق العربية المشتركة، قد شجع بعض الدول العربية على إنشاء تجمعات اقتصادية إقليمية باعتبار ذلك الأسلوب الأمثل والفاعل لتنمية اقتصادياتها من ناحية، ومواجهة التحديات الخارجية من ناحية أخرى، إذ أثبتت التجارب إمكانية اتجاه عدد محدود من الأقطار لقيام تكامل اقتصادي فيما بينها في محاولة للقضاء على معوقات التعاون والتكامل، وخير مثال السوق الأوروبية المشتركة، كما لاحظنا في سياق هذه الدراسة" التي بدأت بست دول ثم صارت تضم اثنتي عشرة دولة حتى عام 1992، وجرت محاولات لتشمل عدداً آخر من دول أوروبا الغربية[2]. فانظمت السويد، النمسا، فنلندا، أستونيا،

(1) "مشكلات بناء الدولة الحديثة"المرجع نفسه، ص351.

(2) عبد العزيز الوتاري: "النفط والتعاون العربي"، م16، العدد 58، ص15، 1990.

بولندا، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، لتوانيا، مالطا، المجر، بلغاريا، رومانيا لتصبح دول الاتحاد الأوروبي حتى عام 2007 سبع وعشرين دولة. ويجب الإشارة إلى أن خمس دول مرشحة للانضمام للاتحاد وهي: مقدونيا، كرواتيا، تركيا، الجبل الأسود، ايسلندا.

ولا يمكن الوصول إلى التوازن في ظل هذه الظروف السلبية وتعويض الكفة العربية في الميزان إلا باحتساب الطاقات العربية المقسمة بين الوحدات القطرية العربية وتجميعها وضمها في إطار موحد يؤلف بينها توحيد النظام الدستوري، وكلما توسعت وتعمقت أوضاع الوحدة والاندماج في الجانب العربي كان التاثير العربي أكبر في كفة التوازن على مصير القضايا العربية وخاصة مصير القضية الفلسطينية، وإن البدء بتوفير متطلبات وحدة أو اندماج اقتصادي- سياسي- عسكري- هو الطريق المنظور أمام العرب لإنجاز قوة ذاتية قادرة عن التعويض عن الثقل الذي فقده العرب والذي يتمثل في الاسناد الذي كان يهيئه المعسكر الاشتراكي سابقاً[1].

وإذا كان حجم الطاقات العربية الموزعة بين الأقطار العربية آخذاً في الزيادة وكان من المتوقع أن يصل عدد سكان الأقطار العربية إلى 446 مليون نسمة في نهاية الربع الأول من القرن الواحد والعشرين- فهل حجم الزيادة السكانية الكبير سيتحول إلى قدرة إضافية تعزز صمود الوطن العربي وتزيد من دوره الاقتصادي والسياسي في المجالين الإقليمي والدولي؟[2]، أم أن كثافة السكان تتحول إلى عبء اضافي يحد من قدرة العرب على الصمود ويدخلهم في عالم الفقر والمجاعة والبطالة والأمية وغيرها- وهل تستطيع الدولة القطرية السائدة الآن حل مشكلاتها

---

(1) عبد اللطيف الشواف: "التغيرات في النظام الدولي" المستقبل العربي، ص16، عدد 133، 3/ 1990.

(2) مسعود ضاهر: "مشكلات بناء الدولة الحديثة، ص268.

السكانية بمفردها، وخاصة إذا استمرت القيود المفروضة على انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية؟ كيف ستكون النتائج السلبية المدمرة للطاقة البشرية في الوطن العربي في ظل الدولة القطرية الواحدة، وخاصة مع الزيادة السكانية التي بموجبها باتت الأقطار العربية الجاذبة للعمال العرب ترفض استقدامهم مما يؤثر على مستقبل العمل العربي الوحدوي(1).

لقد بينت الدراسات أن الاحتياجات العربية من النفط والغاز تفوق المجموعة الاقتصادية الأوروبية وفي أمريكيا الشمالية، فيما يتقارب مجموع السكان بين الوطن العربي وأي من المجموعتين الآخريين- إذا علمنا أن سكان الاتحاد بلغ في 1 يناير/ كانون الثاني 2010 ما يزيد عن (500 مليون نسمة) وأن الدولة العضو الأكبر سكاناً هي ألمانيا (82 مليون نسمة) والدولة الأقل سكاناً هي مالطة أقل من (نصف مليون نسمة) وإن دخل الفرد العربي يساوي 10٪ من دخل نظيره في الدول الصناعية- وعلى هذا فإن التحدي الكبير يكمن في كيفية استغلال المواد الهيدروكربونية والبشرية لرفع مستوى المعيشة في الأقطار العربية(2).

من هنا تتضح أهمية عملية التكامل الاقتصادي والإسراع في صهرها وبلورتها في سياسة عربية شاملة منسقة تغذيها كثافة الأيدي العاملة المتخصصة في أقطار المغرب العربي، وتوفر المصادر الهيدروكربونية ورأس المال في أقطار الخليج العربي، والمواقع الجغرافية الهامة، وسعة السوق الداخلية لمجموعة أقطار مجلس التعاون العربي، كل ذلك يجعلها مؤهلة لإقامة المشاريع العربية المشتركة التي تساعد على تحقيق تقسيم العمل بين الأقطار العربية وخلق السوق العربي الواسع بعيداً عن تعثر التنمية العربية والأزمة الاقتصادية اللتين قادتا إلى هجرة أعداد كبيرة من الأدمغة العربية واليد العاملة المتخصصة وارتفاع عدد المهاجرين العرب بدرجة

(1) مسعود ضاهر: مشكلات بناء الدولة الحديثة، ص268.

(2) عبد العزيز الوتاري: "النفط والتعاون العربي"، ص18، مرجع سابق.

مذهلة إلى استراليا وكندا وافريقيا وغيرها، رغم الثروة الطبيعية الهائلة التي تمخضت عنها بعض الأقطار العربية مع عجزها عن دخول عصر التكنولوجيا الحديثة.

أصبحت القواسم المشتركة سمة من سمات اقتصاداتنا العربية فهي تعاني من اختلالات موجودة على حد سواء في الاقتصادات النفطية وغير النفطية ولا يزال رأس المال العربي خارج نطاق الاستثمار، وقد أشار "عوده الصويص"[1] إلى أن القطاع الخاص العربي لا يملك الخبرة لبناء مشاريع اقتصادية عربية نتيجة لضعف الجسور في نطاق عالمنا العربي الذي من شأنه التأثير في شكل التغلغل الاقتصادي الأجنبي (الإسرائيلي خاصة) وطرق مواجهته، وأن الاقتصاد العربي يجب أن يقوم بما ينسجم والمعادلة الاقتصادية الدولية المتركزة على حرية التجارة وانتقال السلع والخدمات ورأس المال[2].

كما يمكن استغلال هذه الثروة النفطية الهائلة لتقوية الربط بين المناطق العربية عن طريق بناء البنية الأساسية اللازمة لحركة النقل والمواصلات، إذا علمنا بالدور الهائل الذي لعبته الملاحة الداخلية وخطوط السكك الحديدية والطرق البرية في ربط المناطق المختلفة في أوروبا أو الولايات المتحدة وقد تمت هذه التطورات قبل قرن من الزمن[3]، في حين ما زالت شبكة النقل بين الأقطار العربية في مراحلها الأولى بالإضافة إلى مشكلات مراكز الحدود وتكاليف الشحن والتي بمجموعها تشكل عائقاً أمام التجارة وحركة النقل العربية.

ومن هنا نستطيع القول أن ثمة علاقة قوية بين فشل سياسات التنمية العربية وغياب الوحدة العربية، ففشل التنمية واستمرار الخلل في الهياكل الإنتاجية يخلف

(1) كاتب ومعلق اقتصادي، مدير إدارة الدراسات والأبحاث في غرفة تجارة عمان سابقاً.

(2) عودة الصويص: "حلقة نقاش، التحديات الاقتصادية في ظل التسوية الإقليمية، ص25، شؤون الأوسط 32، آب 1994.

(3) عبد العزيز الوتاري: النفط والتعاون العربي، ص20.

كيانات قطرية ضعيفة، والكيانات الضعيفة غير قادرة ولا مؤهلة للولوج إلى عملية توحيدية فعّالة وناضجة وناجحة، إن تجارب الوحدة الكبرى الناجحة لم تتم في معزل عن قاعدة إنتاجية صلبة ومتقدمة[1] والمواطن العادي في ظل النجاحات التنموية الشاملة، والعيش الكريم والديمقراطية وعدالة التوزيع في الدخل يغدو راغباً وقادراً على العمل والنضال من أجل أهداف عليا مثل الوحدة العربية، كما أن بناء البنية الأساسية العربية تعمل على الاتصال السهل والسريع بين أقطار الوطن العربي مما يزيد في تفاعل ابناء الشعب العربي والسعي نحو الوحدة العربية.

فالحاجة باتت ضرورية إلى أداء اقتصاد متميز وفاعل يلبي حاجة السوق العربية من رأس مال وسلع صناعية وزراعية متطورة، واستثمار الإنسان العربي والقدرة على عدم القبول بما يفرض وتنوير الطاقات الاقتصادية المختلفة، وتوظيف رأس المال الوطني والقومي، والاعتماد على الإدراك الشعبي لأهمية اقتصاد قومي عربي أو وطني قومي عربي، وتحريك القطاع الخاص لتحسين مناخ الاستثمار إلى جانب الناحية الثقافية والهوية العربية وتثبيتها بصرف النظر عن كل ما يجري على الساحة العربية، تلك هي الثوابت والمرتكزات التي تمكن الاقتصاد العربي من المواجهة المقبلة.

ج- من الناحية الاجتماعية

1. الولاء القومي (من خلال التنشئة الاجتماعية):

إن عملية تخطيط السلوك الاجتماعي للأفراد تجري من خلال التنشئة الاجتماعية التي تعني تزويد الأفراد بالمعلومات التي يحتاجون إليها لمواجهة حياتهم اليومية والمستقبلية وتطويرها، فكل ما يتم إفرازه من خلال عملية التنشئة يذهب

(1) مصطفى علوي: التجزئة العربية: لماذا؟ ص62.

إلى تعزيز شعور انتماء الفرد إلى مجموعته[1]، وتتشابه هذه التنشئة غالباً بضمان العيش الكريم والأمن والنظام حيث تتفاوت هذه التنشئة في بعض الأقطار العربية عن بعضها الآخر.

كما أن التنشئة الاجتماعية المبنية على القاعدة العريضة الثقافية تولد ذهنية ثقافية قادرة على التغلغل في أسس المجتمع لخلق توليفة ذهنية لدى أفراد المجتمع في أهداف عليا (الوحدة العربية) يسعون لتحقيقها.

ولعل الدين يشكل في جميع المجتمعات العربية الأساس الذي ترتكز عليه الثقافة لكونه لا يزال يمثل مصدراً من المصادر الفكرية التي يتزود بها الأفراد أثناء عملية التنشئة، فإن عملية التوليد الفكرية به أمر طبيعي، وبذلك يشارك الدين بدوره في ترسيخ الشعور بالانتماء.

فهذه المعطيات سوف توفر أو تعمل على توفير إرادة الاستجابة الخلاقة للتحدي الماثل أمام المجتمعات العربية مما يدفع "الأقلية الموجه"، "النخبة" إلى أن تستكشف الصياغة أو الصياغات المناسبة للتأقلم الجماعي الفعال بإنهاض النظام العربي[2].

وإذا كانت إسرائيل قد لجأت إلى أسلوب محوري يتعلق بمحاولة إلغاء القانون العربي الموحد لمقاطعة إسرائيل واستخدمت في ذلك أساليب الضغط القانوني والسياسي مستغلة فرصة ما جرى من المفاوضات السلمية[3]، مثلما عملت وتعمل كعائق للوحدة العربية من خلال تسخير بعض الأقليات الدينية

---

(1) سويم العزي: "ملاحظات حول مقالة هنتنغتون، صدام الحضارات، شؤون الأوسط، ص77، العدد 37، يناير/ 1995.

(2) محمد السيد السعيد: "مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص223، فبراير/ 1992.

(3) فؤاد بسيسو: "التحديات الاقتصادية في ظل التسوية الإقليمية"، ص28، مرجع سابق.

والحزبية في البلدان العربية لخدمة مصالحها[1]، فلا بد من الحذر الشديد والحكمة في معالجة سلاح المقاطعة العربية، إذ لا بد من انطلاقة شعبية منظمة للتمسك بسد المقاطعة العربية وفق رؤية علمية يمكن أن تكون من خلال ما يلي:

1. الحصول على الحد الأقصى الممكن من التأييد الرسمي والعربي.
2. دعم وتأييد المنتج العربي والتاجر العربي والمستهلك العربي وضمان النزاهة والأمانة الوطنية أثناء الالتزام والتنفيذ.
3. الحصول على دعم وتأييد كل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي.
4. إعلام صحيح لإقناع كل الجهات الوطنية والعربية والدولية بمشروعية المقاطعة الشعبية.
5. المثابرة من أجل تحقيق الهدف ولتكن الانتفاضة الفلسطينية القدوة والمثل الأعلى في الجهاد والتضحية والصبر والمثابرة منذ انطلاقتها أواخر عام 1987 وحتى الآن[2]. والتي تعتبر امتداداً لما شهدته فلسطين عبر حقب زمنية مختلفة من المتغيرات ومع ذلك ظلت أصيلة المنبت والجذور وأصالتها نابعة من انتمائها بعروبتها والتي أكدت المقاومة الفلسطينية هذا الانتماء، وقد كانت عبر التاريخ مصدر وحدة العرب لحمايتها وتحريرها، واليوم كالأمس يفرض التلاحم العربي وجوده للاجهاز على الكيان الصهيوني لتتأكد المقولة القومية: "الوحدة طريق فلسطين وفلسطين طريق الوحدة"[3].

---

(1) موسى الكيلاني: الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، ص658، مجموعة أبحاث، ط1، 1989، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(2) فؤاد بسيسو: "التحديات الاقتصادية"، ص29، مرجع سابق.

(3) جودت السعد: "الأدب الصهيوني الحديث بين الإرث والواقع"، ص135- 137، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت 81.

2. نظرية عربية في القومية على أساس اللغة والتاريخ:

إن مفهوم النهضة قد ارتبط تاريخياً في بعض البلدان الأوروبية (ألمانيا خاصة) بالوحدة والتقدم، ولكن الإشكالية في العالم العربي ليست هي نفس الإشكالية هناك، ومن هنا فإن المقايسة والمقاربة في هذا الموضوع مجرد توضيح وليست تعميماً.

لقد تأثر العرب في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بالحركات القومية التي شهدتها آن ذاك القارة الأوروبية وخاصة التي كانت داخل الامبراطورية العثمانية، وبالرغم من تأثر بعض رواد الفكر العربي بالنظريات الأوروبية حول القومية، فإن ارتباط "الوحدة والتقدم" بمفهوم النهضة في الوعي العربي الحديث لم نجد نموذجاً يبنيه إلا في وجدان العرب عن تاريخهم[1].

ولقد كانت يقضة العرب الحديثة من خلال النضال ضد السيطرة العثمانية أولاً والتدخل الاستعماري ثانياً. وكذلك استقى هذا النضال من وحدة اللغة والثقافة.

وهكذا يمكن القول أن التهديد الخارجي هو الذي أيقظ التقدم بالوحدة وبالتالي إعطاء النهضة بعداً أفقياً للوحدة وبعداً عمودياً للتقدم.

ولا ننسى اللغة التي كانت ولا تزال العنصر الرئيسي ولربما الوحيد الذي يجمع بين الشعوب العربية فهي لغة القراءة والكتابة وبالتالي لغة التواصل الفكري والروحي- فهي لغة القرآن الكريم ولغة التراث فهي (اللغة) شرط الوجود القومي.

(1) محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، ص108.

فليس غريباً أن يحاول بعض المفكرين ممن هم أكثر تحمساً للوحدة العربية بناء نظرية في القومية على أساس (اللغة- التاريخ) فاللغة روح الأمة وحياتها والتاريخ وعي الأمة وشعورها[1].

فالأمة التي تنسى تاريخها تكون قد فقدت شعورها وأصبحت في حالة السبات، وإن لم تفقد الحياة. وتستطيع هذه الأمة أن تستعيد وعيها وشعورها بالعودة إلى تاريخها القومي، ولكن الأمة إذا ما فقدت لغتها تكون عندئذ قد فقد الحياة ودخلت في عداد الأموات[2].

كما أنهما (اللغة والتاريخ) عنصران أساسيان في اذكاء الصحوة القومية والتي تشعرهم بأنهم أبناء أمة متميزة عن الأمم الأخرى[3].

د- من الناحية الثقافية:

إن دور المؤسسة التعليمية في تربية النشئ التربية الوطنية (القطرية والقومية) من الأهمية بمكان في خلق جيل مثقف واعٍ بمشكلاته الداخلية والخارجية والتي تغذي فكره القومي العربي بقومية ثقافية، لا قومية نسب أو تقاليد أو تبعية فكرية، وإنما حصيلة خبرة الأمة العربية في مسيرتها وتعبيراً صادقاً عن ذاتها الأصيلة[4]، كما أن المؤسسة التعليمية والعلمية يجب أن يكون محور عملها اذكاء الشعور

(1) محمد عابد الجابري: المرجع نفسه، ص110.

(2) ساطع الحصري: محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ص27، مركز دراسات الوحدةى العربية، 1985.

(3) ساطع الحصري: أبحاث مختارة في القومية العربية، ص207، مركز دارسات الوحدة العربية، 1985.

(4) محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، ص109.

بالوحدة وضرورتها وخاصة أن التهديد الخارجي ما زال يشكل بدوره المحور الأساسي الذي تنتظم حوله عناصر إشكالية الفكر العربي وطموحه الحضاري.

والوطن العربي بحاجة إلى الانفتاح والمصارحة (أي القيام ببريسترويكا عربية) وأن مثل هذا يحتاج إلى انتشار الثقافة والوعي بالمهمة وزيادة عدد الداركين للأمر للوصول بالمجتمع إلى مستوى مقبول أو حد أدنى من الديمقراطية التي ترسخ مفهوم حقوق الإنسان[1]، وعلينا أن نستوعب الموروث العربي المخزون في الذاكرة وفي اللاوعي وأن نتابع السجال القائم والموجود بيننا وبين العقل العربي للخروج بإبداع ثقافي جديد[2] دون أن يبقى الفكر العربي متلق يهتم بتحليل آثار الأطروحات الدولية وخاصة في خضم اتفاقيات السلام مع إسرائيل، وما تطرحه من مشاريع اقتصادية غير متكافئة ومن أن السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب سيخلق البيئة المواتمة لإرادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط بصورة أساسية وأن التنظيم الإقليمي هو المفتاح إلى السلام والأمن، ولسوف يعزز إشاعة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والنمو القومي والازدهار الفردي"[3].

لقد أصبح دفع الخطر الدائم الذي تحمله السياسات الأمريكية والصهيونية بالنسبة إلى الوحدة الداخلية لأي قطر من الأقطار العربية ضرورة للجميع، ولا يمكن لقوة منفردة أن تضطلع بهذه المهمة لكون الخطر يمس الوجود الموضوعي للأمة بكل أجزائها، وأن مستقبل الصراع الشامل في المنطقة يتوقف على عملية

---

(1) مهدي الحافظ: النظام الدولي وحقوق الإنسان في العالم العربي"، ص139، المستقبل العربي، العدد 133، 3/ 1990، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(2) طارق الغندور: "ثقافة المقاومة في مواجهة الصهيونية، ندوة، المستقبل العربي، ص50، العدد 133، 3/ 1990.

(3) شمعون بيرز: "الشرق الأوسط الجديد"، ص61، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1994، عمان.

التوحيد الكبرى بما تطرحه من أفكار وشعارات لوحدة الشعب ووحدة الأمة على المستوى القطري والقومي والإسلامي وهي القوة التي ستكون جديرة بتولي القيادة وطبع المستقبل بطابعها[1]. وبالتالي فإن مستقبل الأمة رهين بقدر ما تستجمع من القدرة الذاتية بوجهيها العلمي التكنولوجي والأدبي والخلقي بما يشعه من إيمان وإخلاص وتضحية[2].

هـ. خطوات في طريق المواجهة:

عرفنا فيما سبق أن التنمية والتطور يقودان إلى الوحدة المنشودة وأن تحقيقها في أية صورة من صورها يقتضي بالضرورة السعي الدائم من أجل محاربة التخلف الاقتصادي- الاجتماعي- السياسي، وعند الحديث عن المواجه فهو عن أساليب ذكية وأساليب إبداعية في التمسك بهويتنا الحقيقية وعدم القبول بإذابتها ويجب أن تستند إلى العقل الذكي في النظر والتطبيق في آن:

أ- الاستثمار في الإنسان العربي: في التعليم ووسائله وأساليبه وإتاحة الفرص أمام الجماهير بعيداً عن السياسة والعقائدية وفتح مجال الإبداع الخلاق أمام المواطن وحريته في المشاركة بصنع القرار الوحدوي وحمايته، وهذا يتطلب أساساً صيانة الحقوق والحريات التي نصت عليها الدساتير، ولو تحقق ذلك فعلاً لاختار الشعب الوحدة[3].

ب- القدرة على عدم القبول: يجب أن لا نقبل بما يفرض علينا، يجب أن لا نقبل بالاستبداد والهوية السياسية العربية بكل مكوناتها الوطنية والقومية والتراثية والحضارية، يجب المحافظة عليها.

---

(1) ميشال نوفل: 'التجزئة والوحدة'، ص5، شؤون الأوسط، العدد 30، حزيران، 1994.

(2) قطسنطين زريق، نحن والمستقبل، ط2، كانون ثاني/ يناير، 1980، دار العلم للملايين، بيروت، ص406.

(3) أحمد طربين: 'الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها'، ص443- 444.

ج- علينا أن نساهم مساهمة فاعلة في تنوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في العالم العربي وفي كل دولة عربية على حدة، في شأن خطورة الهيمنة الاقتصادية والتقنية الاجنبية وخاصة الإسرائيلية، من منطلق المصلحة الذاتية، ولكن مصلحة ذاتية وطنية ومصلحة ذاتية قومية حقيقية.

د- ومن خلال ذلك قد نستطيع أن ننفذ إلى رأس المال العربي النفطي، أي العمل عن طريق استغلال بوابة الاقتصاد الغربي، إذا كان عندنا ما يكفي من الذكاء والإرادة الحقيقية، نستطيع أن نلتف على إسرائيل من الخلف ونقوم بشراء (الهلودينغ كومباني) الشركات القابضة التي تمتلك نصف الشركات الإسرائيلية[1]، أي شراء الشركة الأم ونتغلغل فيها، فالاقتصاد العالمي حر ومفتوح ولكن يبقى على العقل الذكي أن يستغل هذه الثروات الهائلة ويوظفها في الشركات الصناعية التي تملك التكنولوجيا الحقيقية، فإذا كانت أزمتنا التي نعيشها هي أزمة الفشل في استيعاب الثورة الصناعية وتخلف وسائلنا المتراكمة في استقبالها، وإذا كانت الظواهر التي نعاني منها هي من منتجات هذا الفشل، فالرد الصحيح لن يكون بالجمود عند موقف المقاومة والاحتجاج ولكن العمل على توفير ظروف تجاوز هذه المرحلة وتحقيق ثورة تقنية وعلمية، أي التفكير في تجاوز الشروط المادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي جعلتنا نخفق في المشاركة في هذه الثورة التكنولوجية، بل علينا فهم واستيعاب العملية التاريخية التي تجري تحت أعيننا[2]، بعيداً عن سلبية الجمود لدى الجمهور العربي مع إدراكه بأهمية الوحدة العربية في إبراز إرادته على الذين يقبضون على زمام الأمور في

---

(1) لبيب قمحاوي: "التحديات الاقتصادية في ظل التسوية الإقليمية، مرجع سابق، ص37.

(2) برهان غليون: "تجديد الرؤية الاستراتيجية العربية"، ص22، مرجع سابق.

الأقطار العربية ويشكلون عقبات أمام ما هو مدرك لضرورته وتوافر مقوماته[1].

فالتجربة الحضارية التي جعلت من فرنسا وألمانيا الاتحادية مصدراً لمساعي الوحدة بعد أن كان الصراع بينهما سبباً لحربين عالميتين الحقا بأوروبا والعالم أجمع الدمار والخراب، إن هذه التجربة الأوروبية (رغم اختلاف القوميات والتطلعات) إنها بالنسبة لنا نحن العرب تجربة غنية مليئة بالدروس والعبر على طريق تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة، والوحدة العربية التي باتت صيغ تحقيقها اليوم أكثر واقعية من خلال قناعة الجميع بأهمية توحيد القاعدة المادية الاقتصادية كركيزة أساسية لنجاح أي توجه عربي قومي وحدوي قابل للاستمرار والنماء والتطور باضطراد، حيث تبدو السمات الموحدة للأقطار العربية أفضل منها من تلك التي تجمع الدول الأوروبية، ناهيك عن الثروات الهائلة والقدرات البشرية... ويبقى كل هذا رهيناً بالإرادة الموحدة والنوايا الصادقة لتحقيق هذا الطموح العربي المشروع.

---

(1) محمد عزة دروزة: مختارات قومية، ص726، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988، بيروت.

خاتمة:

... إذا كانت المحافظة على الثقافة والهوية العربية يتطلب قيام الوحدة العربية، وإذا توجب علينا أن ننظر إلى مواجهتنا الاقتصادية المقبلة من منظور قومي، فأي انقسام للوطن الواحد والحضارة الواحدة والأمة الواحدة إلى دول واقطار شتى؟!

ونحن نملك عناصر الوحدة جميعها على رأسها اللغة العربية والتاريخ المخزون وغيرهما، ولا سيما أنه قد بات يقيناً أن انتزاع اعتراف النظام الدولي بنا لا يتحقق إلا لأمة متحدة قوية متميزة.

وأي تحدٍ ذلك الجبّار الذي يقف عائقاً أمام الوحدة العربية؟ وأية استجابة تلك التي لم تقوَ بعد على ذلك التحدي؟

ولعل هذا التحدي يكمن في أن لجعل الشعوب العربية تشعر بأنها أمة واحدة مميزة عن الأمم الأخرى، تستعيد وعيها وشعورها، وتنهض من سباتها لكي لا تفقد الحياة.وتشكل دولة واحدة ربما تكون الدولة الثانية في العالم من حيث الامتداد بعد الاتحاد السوفيتي.

كما يكمن – ربما- في الصحوة القومية التي تعمل على إحياء تاريخنا الحي في النفوس، الشائع في الأذهان المستولي على التقاليد، لئلا يطمس وتحل محله رؤى خاصة بما يطرحه الفكر الآخر.

وإذا كانت الإرادة والمشيئة تعنيان بالأمور النفسية التي لا تخلو من دواعي وأسباب، فالنهج العلمي هو المطالب باستكشاف هذه الدواعي واستطلاع تلك الأسباب، والتي تتمثل بالأسناد للتربية مهمة إحداث الصحوة القومية والوثوب بها إلى آفاق تستهدف الوحدة العربية، والسعي إلى تنشيط الوعي القومي من خلال منهج حركي معيوش للوحدة العربية، يمارس حقه الطبيعي الذي يكمن في المواطن

العربي العادي، وإرادته وتطلعاته، بعيداً عن السجال السياسي، الـذي يـضع جـل اهتمامه في تحليل الأطروحات الدولية وآثارها وتلك – كما أرى- هي الاستجابة.

وهكذا يتبين لنا أن تحقيق الوحدة العربية أمر ليس مستحيلاً بل ممكناً، ولكنه يتطلب تخطيطاً علمياً دقيقاً ومنهجاً حياتياً وسياسياً متكاملاً، ويمكننا أن نستفيد من تلك التجربة الأوروبية في الوحدة رغم التحديات التي اكتنفتهـا في حـين أن فـرص قيام الوحدة بين العرب أكبر وأسهل.

وفي الختام يجدر بالباحثين والمهتمين أن تنال الوحدة العربية جـل اهتمـامهم، كما يجدر بمراكز البحث العربية أن تواصل دراسـاتها العلميـة المتخصـصة لمـشروع الوحدة العربية، الذي بات ضرورة قصوى لحياة عربية حرة كريمة نورثهـا لأجيالنـا العربية القادمة.

الهوامش

المراجع العربية:

- أحمد بديع بليح: السوق الأوروبية المشتركة، منشأة المعارف، الاسكندرية.
- عبد العظيم الجنزوري: "الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية"، دار المعارف، القاهرة.
- عزيز الرفاعي: "السوق الأوروبية المشتركة"، المتناقضات والعلاقة مع الكيان الصهيوني"، 1990.
- سمير أمين: "امبراطورية الفوضى"، ترجمة: د. سناء أبو شقرة، دار الفارابي، ط1، بيروت، 1991.
- ياسين سويد: "مؤامرة الغرب على العرب" محطات في مراحل المؤامرة- ومقاومتها، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ط1، 1992.
- مسعود ضاهر: "مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي، ط1، 1994، دار كنعان للدراسات والنشر، ط1، 1994، دمشق.
: "بحث" "التوحيد القومي"، بحوث ودراسات في التاريخ العربي، تحرير ناظم كلاس، دار شمال للطباعة والنشر، 1992، دمشق.
- محمد عابد الجابري: "الخطاب العربي المعاصر"، دراسة تحليلية نقدية، ط4، 1992، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- شفيق المصري: "النظام العالمي الجديد" ملامح ومخاطر، دار العلم للملايين، ط1، اكتوبر، 1992.
- موسى الكيلاني: "الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها"، مجموعة أبحاث، ط1، 1989، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- ساطع الحصري: "محاضرات في نشوء الفكرة القومية"، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

: "أبحاث مختارة في القومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

- محمد عزه دروزة: "مختارات قومية" ط1، 1988، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- سحبان خليفات: "الديمقراطية في الأردن"، دار آفاق للنشر والتوزيع، ط1، 1994، عمان.

- شمعون بيريس: "الشرق الأوسط الجديد" الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1994، عمان.

- محمد السيد السعيثد: "مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير، 1992، الكويت.

- عبد العزيز الوتاري: "النفط والتعاون العربي"، مجلد 16، عدد 58، 1990.

- صمويل: بـ. هانتنفتون: "صدام الحضارات"، شؤون الأوسط، ص84، مجلة، العدد 26، 1994، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت.

- بيتر لودول: "معاهدة ماستريخت ومستقبل اوروبا 1992، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت.

- ايف ماري لولان: "مراجعة أديب. هـ-. الفاضل: "بلقنة العالم"، دار الفاضل، دمشق.

- اندري بريموت، ديمونيه دافيد: "الأمنية الأوروبية، ترجمة أحمد عبد الكريم، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1984، دمشق.

- جودت السعد: "الأدب الصهيوني الحديث بين الإرث والواقع"، ط1، 1981، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت.

- تاريخ العرب والعالم: "أبحاث" تيارات اقتصادية، مجلد 10، عدد 111، 112، ص55، 1، 2، 1988.
- وجيه كوثراني: "ندوة" المؤتمر القومي الإسلامي في بيروت، "جريدة الحياة"، 2 تشرين ثاني 1994.
- أسعد عبد الرحمن: "الديمقراطية في مسيرة الكفاح الفلسطيني، المستقبل العربي، عدد 191، 1/ 1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- مصطفى علوي: "التجزئة العربية: لماذا؟ "دراسة في أثر التخلف وأزمة الديمقراطية وجمود الفكر العربي الوحدويد"، منبر الحوار "مجلة"، عدد 14، صيف 1989، بيروت.
- سويم العزي: "ملاحظات حول مقالة هنتغتون، صدام الحضارات، شؤون الأوسط، عدد 37، يناير، 1995.
- علي وطفه: "الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي، المستقبل العربي، 192، 2/ 1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- راجية إبراهيم صدقي: "الجماعة الأوروبية: مشروع أوروبا 1992"، السياسة الدولية، العدد 99، 1990، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- صلاح فوزي: "مصر والجماعة الأوروبية"، ندوة"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 105، 1991، القاهرة.
- ثناء فؤاد عبد الله: "مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليط"، مجلة السياسة الدولية، 106، 1991، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة.
- صفاء موسى: "ندوة"، "أوروبا 1992"، السياسة الدولية، عدد 100، 1991.
- عبد المنعم المشاط: "الأمن القومي العربي، لا تزال هناك فرصة، شؤون الأوسط، عدد 36، كانون أول، 1994.

- برهان غليون: "تجديد الرؤية الاستراتيجية العربية"، شؤون الأوسط "مجلة"، عدد 36، ديسمبر، 1994.
- عبد اللطيف الشواف: "التغيرات في النظام الدولي وقضية الوحدة، المستقبل العربي عدد 133، 3/ 1990، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- طارق الغندور: "ثقافة المقاومة في مواجهة الصهيونية، "ندوة" المستقبل العربي عدد 133، 3/ 1990.
- مهدي الحافظ: "النظام الدولي وحقوق الإنسان في العالم العربي، المستقبل العربي، عدد 133، 3/ 1990، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- محمد سعد أبو عامود: "النظام العالمي الجديد بين الفكر السياسي الغربي والعربي، منبر الحوار، عدد 31، 1994، بيروت.
- منير درويش: "الوحدة العربية في عصر التسوية"، مقالة، دراسات عربية، عدد 5، آذار، 1995.
- مهدي شحاده: "الخصوصية الاستراتيجية والعالم العربي"، شؤون عربية، أيلول 1994.
- علاء طاهر: "الخصوصية الاستراتيجية للعالم العربي"، شؤون الأوسط، عدد 38، فبراير 1995، بيروت.
- العياشي عنصر: "الجزائر: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية"، المستقبل العربي، عدد 191، 1/ 1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ميشال نوفل: "التجزئة والوحدة"، شؤون الأوسط عدد 30، حزيران، 1994.
- عودة الصويص: التحديات الاقتصادية في ظل التسوية الإقليمية"- حلقة نقاش- شؤون الأوسط، 32، آب، 1994.

- فؤاد بسيسو: التحديات الاقتصادية في ظل التسوية الإقليمية، حلقة نقاش، شؤون الأوسط، 32 آب، 1994.
- لبيب قمحاوي: التحديات الاقتصادية في ظل التسوية الإقليمية، حلقة نقاش، شؤون الأوسط، 32، آب 1994، بيروت.

المراجع الأجنبية

- Aditor: Professor Dr. Mohomedy, Olwan International Environmental Low. The European union: A model for Regional Environmental Cooperation, Amman, 1994.
- Jackson Davey. Internationl Economic Relation, Second Edition, 1986 West publishing Co, Minnesota, U.S.A.

خاتمة

حاولت في هذا الكتاب أن أوضح المفاهيم النظرية المتعلقة بالتاريخ مفهوماً ومنهجاً لدى علمين من أعلامه ينتميان إلى مدرستين مختلفتين، فكان مشروع المفكر "عبدالله العروي" مفهوم التاريخ والدعوة إلى التجديد التاريخي بكل إبداع واتقان ووعي كونه انسان يشارك في البناء التاريخي، واهتمامه بسلسلة المفاهيم التاريخية التي يمكن البناء عليها.

كما أن المنهجية الأكاديمية التي تضمنتها كتابات المؤرخ "عبدالكريم رافق" قد أثرت تحليل تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والذي كان مرده البحث عن الوثيقة لإظهار المادة التاريخية لا تشوبها شائبة.

أما الدراسة التطبيقية لمفهوم التاريخ ماضياً وحاضراً والتي ساهمت في الكشف عن أبعاد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأحداث التاريخية فكانت في غزوة بني المصطلق (المريسيع) وما أنتجته من دروس وأحكام هي غاية في أهمية شد بنيان المجتمع ووحدة منظومته الانسانية، ما ساهم في بناء الدولة في صدر الإسلام.

غير أن تلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في التاريخ الحديث كشفتها دراسة "العقبة" والتي عبرت عن مخلفات الصراع بين القبائل البدوية والسكان وانعدام الأمن أواخر الحكم العثماني، والتوجه نحو الاستقرار والتحضر عند تنفيذ برامج الإصلاح وتطور أجهزة الحكم والإدارة في العصر الحديث. وربما تجلى الجانب التطبيقي في هذه الدراسة من خلال التجربة الرائدة في العالم، تجربة الوحدة الأوروبية، والتي تملك الأقطار العربية جميع عناصر الوحدة والتماسك والحيوية عبر التاريخ، لتشكل استجابة لتحدي التعبير عن ذاتها، والدفاع عن بقائها وحضارتها، وبالتالي صيانة الأمة العربية وتحريرها، واستعادة وعيها التاريخي الحي في النفوس، والسير نحو مستقبل آمن ومحققاً للآمال.

ونعم أجر العاملين

د.مأمون بني يونس